الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

إعداد الأستاذة : سايح فاطيمة

السنة الجامعية 2025/2024

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	10
المحور الأول: مدخل مفاهيمي لتاريخ الفكر الاقتصادي	
تمهيد	12
أولا :مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي	12
ثانيا :علاقة تاريخ الفكر الاقتصادي بالتاريخ الاقتصادي و تاريخ علم الاقتصاد	12
1–علاقة تاريخ الفكر الاقتصادي بالتاريخ الاقتصادي	12
2–علاقة تاريخ الفكر الاقتصادي بتاريخ علم الاقتصاد	12
ثالثا :أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي	13
رابعا : مضمون تاريخ الفكر الاقتصادي	14
أسئلة حول المحور الأول	14
المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية و الغربية القديمة	
تمهيد	16
أولا:الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة	16
1– الحضارة البابلية القديمة(شريعة حمورابي)	17
2–الحضارة المصرية القديمة	20
3– الحضارة الصينية	22
4–الحضارة الهندية	22
5–الحضارة الفينيقية	22

ثانيا:الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة	23
1–الأفكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية	23
1–1– الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون(427–347)ق.م	23
1–2–الأفكار الاقتصادية عند أرسطو (384–322) ق.م	26
2–الأفكار الاقتصادية في الحضارة الرومانية	29
أسئلة حول المحور الثاني	29
المحور الثالث:الفكر الاقتصادي عند المسلمين وفي أوربا في العصور الوسطى"القرن5–15م "	
تمهيد	31
أولا: الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى"القرن7–15م "	31
1–مبادئ الاقتصاد الإسلامي	31
2–الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332– 1406)م	32
3–الفكر الاقتصادي عند مقريزي (1364–1442)م	37
3–1–أسباب الأزمات الاقتصادية	37
3–2– الحلول التي قدمها المقريزي لمواجهة الأزمات الاقتصادية	38
ثانيا: الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى	39
1–الأفكار الاقتصادية عند سان توماس الاكويني(1225– 1274) م	39
أسئلة حول المحور الثالث	42
المحور الرابع:الأفكار الاقتصادية عند الماركانتيلين (التجاريون)	
تمهيد	44

أولا: عوامل ظهور الفكر الماركانتيلي أو التجاري.	44
ثانيا : الأفكار الاقتصادية عند التجاريين أو الماركانتيلين	45
ثالثا:السياسات الاقتصادية التي طبقت في البلدان المختلفة في عصر التجاريين.	47
1–السياسة التجارية الاسبانية" السياسة المعدنية "	47
2–السياسة التجارية الانجليزية " السياسة التجارية "	47
3–السياسة التجارية الفرنسية " السياسة الصناعية "	48
رابعا :تقييم للفكر الماركانتيلي او التجاري	48
1–الاسهامات الايجابية للفكر الماركانتيلي او التجاري	49
2– الانتقادات الموجهة للفكر الماركانتيلي او التجاري	50
أسئلة حول المحور الرابع	50
المحور الخامس:الفكر الاقتصادي الطبيعي	
تمهيد	52
أولا : الأفكار الاقتصادية عند الطبيعيين	52
ثانيا : الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي	53
ثالثا:تقييم الفكر الاقتصادي الفكر الاقتصادي الطبيعي	55
1–الإسهامات الايجابية للفكر الاقتصادي الطبيعي	54
2–الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي الطبيعي	55
أسئلة حول المحور الخامس	56
المحور السادس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	

تمهيد	58
أولا:عوامل ظهور المدرسة الكلاسيكية	58
ثانيا :المبادئ العامة التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية	59
ثالثا:الأفكار الاقتصادية عند أهم رواد المدرسة الكلاسيكية	60
1–الأفكار الاقتصادية عند ادم سميث(1723–1790) م	60
2–الأفكار الاقتصادية عند دافيد ريكاردو (1772– 1823) م	64
3–نظرية السكان لتوماس روبرت مالتوس (1766–1834) م	69
4– قانون المنافذ لجون باتيست ساي (1767–1832) م	70
5–الأفكار الاقتصادية لجون ستيوارت ميل (1806–1873) م	71
رابعا :تقييم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	73
1–أهم الإسهامات الايجابية للمدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي	73
2– ابرز الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية	74
أسئلة حول المحور السادس	75
المحور السابع:الفكر الاقتصادي الليبرالي الراسمالي و مراحله	
تمهيد	77
أولا:ماهية النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي	77
ثانيا:اسس و مبادئ النظام الراسمالي	77
ثالثا:مراحل النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي	78
1–الرأسمالية التجارية (1500–1800)	79

2– الرأسمالية الصناعية (1800–1929)	79
3–الرأسمالية الاحتكارية(1945–1980)	80
4– العولمة(1980 إلى يومنا هذا)	80
رابعا :تقييم النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي	80
1–أهم الإسهامات الايجابية للنظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي	80
2– ابرز الانتقادات الموجهة للنظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي	81
أسئلة حول المحور السابع	81
المحور الثامن:الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي و الفكر الماركسي	
تمهيد	83
أولا: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي	83
1– التيار التعاوني لشارل فورييه(1772– 1837) م	84
2– التيار التحكمي لسان سيمون(1760–1825) م	85
ثانيا: الفكر الاقتصادي الماركسي	86
1– الأفكار الاقتصادية عند كارل ماركس (1818 – 1883)م	87
2– تقييم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الماركسية	90
أسئلة حول المحور الثامن	91
المحور التاسع:الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا	
تمهيد	93
أولا: طريقة التحليل الاقتصادي للمدرسة التاريخية	93

1–المنهج الداروينى	94
2–المنهج الاستقرائي	94
3–المنهج التدخلي	95
4–المنهج الإصلاحي	95
ثانيا: مبادئ المدرسة التاريخية الألمانية	95
ثالثا:تقييم الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية الألمانية	96
1–الإسهامات الايجابية للمدرسة التاريخية الألمانية	96
2–الانتقادات الموجهة للمدرسة التاريخية الألمانية	96
أسئلة حول المحور التاسع	97
المحور العاشر:الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي	
تمهيد	99
أولا: المقارنة بين المدرسة الكلاسيكية و المدرسة النيوكلاسيكية	100
ثانيا :الأفكار الاقتصادية عند ألفريد مارشال (1842 – 1924)م	100
ثالثا :تقييم الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي	104
1–الإسهامات الايجابية للفكر الاقتصادي نيوكلاسيكي	104
2–الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي نيوكلاسيكي	105
أسئلة حول المحور العاشر	105
المحور الحادي عشر:الفكر الاقتصادي الكينزي و النظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز)	
أولا: الفكر الاقتصادي الكينزي	107

1–خصائص التحليل الكينزي	107
2–أدوات النظرية العامة لكينز	110
3– الأفكار الاقتصادية لجون مينارد كينز	111
4–مآل الرأسمالية والسياسة الاقتصادية التدخلية لكينز	115
5–الانتقاد الموجه إلى الفكر الاقتصادي الكينزي	116
ثانيا: النظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز)	118
1–الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية	118
1–1–الأفكار الاقتصادية لميلتون فريدمان	119
1–2– المقارنة بين الأفكار الاقتصادية النقدية و الكينزية	120
2–مدرسة الكلاسيكيين الجدد	121
2–1–الأفكار الاقتصادية للكلاسيكيين الجدد	121
2–2–تقييم الأفكار الاقتصادية لمدرسة الكلاسيكيين الجدد	122
3–مدرسة الاختيارات العمومية	123
3–1– الأفكار الاقتصادية لمدرسة الاختيارات العمومية	123
3–2– تقييم مدرسة الاختيارات العمومية	124
4–مدرسة اقتصاديات العرض	125
أسئلة حول المحور الحادي عشر	125
الخاتمة	127
المراجع	134–129

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيئين وسيد المرسلين، نبينا محمد الهادي الأمين الذي بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى أله وأصحابه وأنصاره وأتباعه ومن أهتدى بهديه وعمل بسنته إلى يوم الدين.
و بعد:

يسرني أن أقدم هذه المطبوعة التي أتت كثمرة جهد سنوات عديدة في تدريس هذا المقياس لطلاب العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سعينا إلى تقديم ما هو مقرر دراسته في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي، فتاريخ الفكر الاقتصادي يعد احد الركائز الأساسية لفهم تطور علم الاقتصاد و النظريات الاقتصادية،حيث يتيح للطالب الاطلاع على المراحل المختلفة التي مر بها تطور الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية عبر العصور المختلفة من العصور القديمة مرورا إلى العصور الوسطى و صولا إلى العصور الحديثة.
وبهدف إلمام الطلبة بهذا المقياس وتسهيل فهمهم له، ارتأينا وضع مطبوعة محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي بين أيديهم بغرض تخفيف الصعوبات التي يواجهونها وفهم أفضل لهذا المقياس، وهذه المطبوعة هي عبارة عن سلسلة من المحاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ، نقدم من خلالها دروس مبسطة ومختصرة وسهلة الفهم ، حتى يتسنى لهم استيعاب المسارات التاريخية للفكر الاقتصادي ، كما نسلط الضوء على ابرز الشخصيات التي ساهمت في إثراء هذا المجال ،ونحاول كذلك ربط تلك الأفكار بالنظريات الاقتصادية التي يدرسونها حاليا،مما يمكنهم من بناء قاعدة معرفية متينة تعزز من قدرتهم على التفكير النقدي و التحليل المنهجي في مشوارهم العلمي و المهني.
قمنا بتقسيم محتوى هذه المطبوعة إلى إحدى عشر محورا وفق البرنامج المعتمد من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، متضمنة الأفكار الاقتصادية المختلفة، بداية بالحضارات الشرقية و الغربية، و ختاما بالفكر الاقتصادي الكينزي و النظريات الاقتصادية المعاصرة .
إن هذه المطبوعة كأي إنتاج علمي لا تخلو من النقائص والهفوات، وكل أملنا أن تسهم في تطوير البحث العلمي، ونسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، ويجعله في ميزان حسناتنا، وأن ينفع به الطلاب والدارسين.

المحور الأول:

مدخل مفاهيمي لتاريخ الفكر الاقتصادي

تمهيد:

يمثل تاريخ الفكر الاقتصادي دراسة تطور الأفكار و النظريات التي تعنى بفهم الظواهر الاقتصادية و تفسيرها عبر العصور، يتمحور هذا المدخل حول استيعاب الأطر المفاهيمية التي صاغت علم الاقتصاد كحقل معرفي والتطرق إلى العلاقة بين تاريخ الفكر الاقتصادي و التاريخ الاقتصادي و تاريخ علم الاقتصاد ، وذلك لترابط الكبير بين هذه المصطلحات ،مع إلقاء الضوء على أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي.

أولا :مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي

تاريخ الفكر الاقتصادي يرصد الأفكار والخواطر و الآراء التي أتى بها الإنسان في أمور حياته الاقتصادية، بمعنى أن الإنسان يواجه بعض المشاكل الاقتصادية لتلبية حاجاته و رغباته المتعددة في حين الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة نسبيا لذلك تنشأ المشكلات الاقتصادية، و هذا ما يجعل الإنسان يطرح مجموعة من الأفكار و الآراء لحل هذه المشكلات أو الحد منها و هذا ما يطلق عليه بالفكر الاقتصادي، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأفكار علمية بحته بل أنها قد تكون أفكار فلسفية أو سياسية أو دينية ، وخلاصة لما سبق يمكن تعريف تاريخ الفكر الاقتصادي بأنه يتعلق بتاريخ تطور الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية.

ثانيا :علاقة تاريخ الفكر الاقتصادي بالتاريخ الاقتصادي و تاريخ علم الاقتصاد

1-علاقة تاريخ الفكر الاقتصادي بالتاريخ الاقتصادي :التاريخ الاقتصادي مرتبط بدراسة الأحداث والوقائع الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ نشوء الإنسان (كالثورة الصناعية ، أزمة الكساد ،....)،أما تفسير هذه الوقائع وتأصيل واستنباط الحلول الملائمة للمشكلات الاقتصادية يتولاها الفكر الاقتصادي .ولذلك، فإن هناك علاقة وثيقة بين التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي، فالتاريخ الاقتصادي هو الإطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي، ومن غير الممكن الفصل بينهما، لهذا يمكن القول أن كل منهما مكمل للآخر.

2-علاقة تاريخ الفكر الاقتصادي بتاريخ علم الاقتصاد :يبحث تاريخ علم الاقتصاد في تطور الوسائل والأدوات المتاحة للتحقق من صحة النظريات المفسرة للظواهر الاقتصادية واختبارها عن طريق الاقتصاد الرياضي والقياسي،وتتضح العلاقة بينه وبين الفكر الاقتصادي على أساسا أن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة و هو علم حديث نسبيا، فالنظريات الاقتصادية نشأت تدريجيا وكنتيجة لمحاولات فكرية متتابعة، وعليه لا يمكن فهم علم الاقتصاد بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادي[1].

ومما سبق، يمكن القول أن التاريخ الاقتصادي هو الذي سبق كل من تاريخ الفكر الاقتصادي و علم الاقتصاد ، و ذلك لأنه يرتبط بالأحداث و الوقائع و الأزمات الاقتصادية التي شاهدتها المجتمعات عبر العصور المختلفة بعد ذلك ،يأتي تاريخ الفكر الاقتصادي كرد فعل لتفسير تلك الأحداث الاقتصادية و تحليلها من اجل فهمها

[1] مدحت القريشي ،**تطور الفكر الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن ،2008،ص ص 23-24.

لإيجاد الحلول لها ، وفي الأخير يأتي علم الاقتصاد بمفهومه الحديث الذي تطور بعد تراكم مجموعة من الأفكار الاقتصادية، ويمكن توضيح الترتيب الزمني لظهور المفاهيم الثلاثة السالفة الذكر في الشكل التالي :

الشكل رقم 01: الترتيب الزمني لتاريخ الفكر الاقتصادي و التاريخ الاقتصادي و علم الاقتصاد

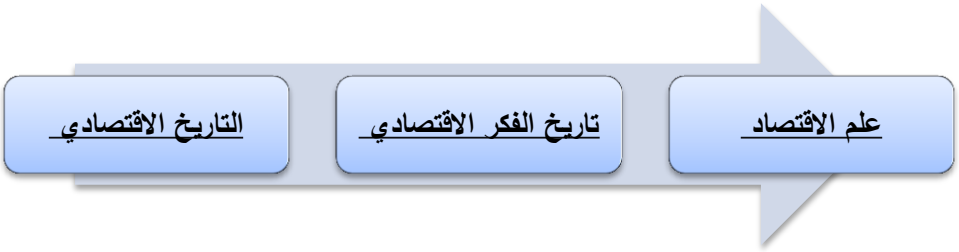

المصدر : من إعداد الباحثة

ثالثا :أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تعد الأساس الذي يعتمد عليه الطالب أو الباحث لفهم تطور الأفكار و النظريات الاقتصادية و فهم تطور علم الاقتصاد ، بالإضافة إلى جملة من العوامل منها :

1. تكوين ثقافة اقتصادية تسمح للطالب أو الباحث التحكم في المفاهيم الاقتصادية الأساسية وفهم الإشكاليات الاقتصادية الكبرى وكيف تناولها المفكرون بالتحليل في مختلف مراحل التاريخ الاقتصادي، وهل لازالت مقارباتهم صالحة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.
2. فهم كيف تشكل الاقتصاد كعلم مستقل بموضوعه ومناهجه وقوانينه على مر السنين، و كيف ساهمت المدارس الاقتصادية من خلال مفكريها في تشكيل علم الاقتصاد.
3. إدراك أن العلوم بصفة عامة ومن ضمنها علم الاقتصاد، هي مسار طويل من تراكم المعارف والتجارب والأفكار والتساؤلات والملاحظات، وأنها في مراحلها الأولى أدرجت كلها ضمن علوم أخرى كالعلوم الدينية والفلسفة، ثم بدأت تعرف مع عصر النهضة الأوروبية نوع من الاستقلالية النسبية عن هذه العلوم .
4. من خلال تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن من فهم جذور المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات في الوقت المعاصر و كيفية التعامل معها مثلا كالأفكار الاقتصادية لكينز يمكن أن تساعد في إيجاد حلول لركود الاقتصادي التي قد تواجهها المجتمعات اليوم من خلال السياسات المالية و النقدية.
5. من خلال تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن التعرف على الانتكاسات الاقتصادية التي حدثت في الماضي لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع فيها السابقون[1].
6. لا يمكن فهم الحاضر إلا من خلال دراسة التاريخ، ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة ،لهذا فإن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعدنا على فهم الواقع الاقتصادي المعاصر بمختلف ترابطاتها و تناقضاتها و اختلاف نظرياته و تداخلها.

[1] ابراهيم كبه، **دراسات في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي -الجزء الأول-** ، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970 ،ص ص 51-54.

7. دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي يساعد على تنمية القدرة التحليلية النقدية للباحث،ذلك لأن الدراسة تمكننا من فهم النظرية العلمية في تطورها على مدار الزمن مثلا كيف نشأت ؟ و ماهي الافتراضات التي انطلقت منها؟وما هي النتائج التي توصلت إليها ؟وهذا ما يساهم في عملية تفتح الأذهان لمنطق التطور مما يساعد على استلهام أفكار علمية جديدة[1].

8. تعتبر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي اساسا لفهم العديد من التخصصات كالاقتصاد السياسي ،التنمية الاقتصادية...الخ.

رابعا : مضمون تاريخ الفكر الاقتصادي

سنقوم بعرض مختلف جوانب مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث ارتأينا تقسيمه إلى المحاور التالية :

المحور الأول : مدخل مفاهيمي لتاريخ الفكر الاقتصادي.
المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية و الغربية القديمة.

المحور الثالث : الفكر الاقتصادي عند المسلمين و في أوروبا في العصور الوسطى.
المحور الرابع :الفكر الاقتصادي الماركانتيلي(التجاريون).
المحور الخامس:الفكر الاقتصادي الطبيعي.
المحور السادس:الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.
المحور السابع: الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي و مراحله.
المحور الثامن: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي و الفكر الماركسي.
المحور التاسع:الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا.
المحور العاشر:الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي.
المحور الحادي عشر :الفكر الاقتصادي الكينزي و النظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز).

❖ **أسئلة حول المحور الأول:**

1. في نظرك، هل الفكر يسبق الواقع أم أن الواقع هو الذي يسبق الفكر؟
2. ماهي العوامل التي تتحكم في تطور الفكر الاقتصادي؟
3. هل دراستنا لمختلف الأفكار الاقتصادية عبر العصور، يمكننا من إيجاد حلول لمختلف الأزمات الاقتصادية المعاصرة؟

[1] بلغنامي نبيلة، **محاضرات في تاريخ الاقتصادية الوقائع** ،مطبوعة مقدمة لسنة أولى جذع مشترك تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة طاهري محمد، بشار ،الجزائر ،2020/2019،ص ص 10- 11.

المحور الثاني:

الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية و الغربية القديمة

تمهيد:

الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان نفسه، بحيث الحاجة إلى البقاء دفعت الإنسان إلى أن يستعمل عقله لاستغلال الموارد المتاحة لإنتاج ما يحفظ له حياته، فبعد أن كان الإنسان بدائيا في عيشه في عصور ما قبل التاريخ أو ما يطلق عليها المشاعية البدائية من حوالي 12000–10000ق م إلى حوالي 3200ق م التي تميزت بوجود علاقة مباشرة مابين الإنسان و الطبيعة بهدف تلبية الحاجات من خلال أنشطة الصيد و قطف الثمار، و بعد ذلك أصبح الانتقال تدريجيا إلى الزراعة و تربية المواشي، و عرفت هذه الفترة بغياب الفائض الاقتصادي و التبادل ،وسادت العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاون و تقاسم ثمار العمل في ظل غياب الملكية الخاصة ، بعد التجارب التي خاضها الإنسان مع تعاقب الأزمان قد استطاع، بعد أن اتحد في شكل مجتمعات، أن يصل إلى تشكيل حضارات سواء في الشرق أو الغرب خلال العصور القديمة التي امتدت من اكتشاف الكتابة 3200 ق.م إلى غاية سقوط الإمبراطورية الرومانية حوالي476م اي حوالي القرن 5م،و تميزت هذه الفترة بابتكار الكتابة و ظهور النقود و العلاقات النقدية–السلعية، وتطور التقنيات الزراعية و السقي ، كما ظهرت العبودية ،و عرفت هذه الفترة بداية التفكير الاقتصادي بداخل تخصصات علمية أخرى كالقانون و الفلسفة و العلوم الدينية و علم التاريخ...الخ[1].

أولا:الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا اقتصاديا كبيرا ناتجا عن وجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق، فقد كان فكر هذه الحضارات سواء الحضارة المصرية القديمة، أو الحضارة البابلية، أو الحضارة الصينية و الفينيقية مرتبطا بتطوير تقنيات زراعية و تجارية و صناعية ، لكن بالرغم من ثراء هذه الحضارات إلا أن هناك تجاهل حول الفكر الاقتصادي السائد فيها لم يصلنا إلا القليل اليسير على عكس الحضارات الغربية ،كانت تتمتع الحضارات الشرقية القديمة بخصائص اقتصادية متميزة تعكس طبيعة البيئة الجغرافية و الاجتماعية لتلك الحضارات، ولعل من أهم ما تميز به التنظيم الاقتصادي لهذه الحضارات نذكر مايلي[2]:

1. أنها عرفت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات كانت منظمة ومجتمعة في كيانات وفي دول،ويغلب عليها التنظيم،وهذا يدل على أن هناك فكر أيضًا،ومن جوانب هذا الفكر ما له علاقة بالاقتصاد.

[1] احمين شفير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، محاضرات مقدمة إلى فرقة مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2023/2024، ص ص 24-25 .

[2] بالي حمزة، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2021/2020، ص8.

2. أنها كانت مركزية، بمعنى أنه كان هناك دولة، وكانت الدولة تلعب دورا محوريا في تنظيم الأنشطة الاقتصادية من حيث التنظيم وخلافه.

3. التركيز على الزراعة كأحد الأنشطة الاقتصادية الأساسية في معظم الحضارات الشرقية القديمة، حيث كانت الزراعة متقدمة ومنظمة، ولن يكون الأمر كذلك ما لم يكن هناك أفكار و رؤى اقتصادية تنظم المجال الاقتصادي في هذا المجال وهو النشاط الزراعي.

1– الحضارة البابلية القديمة(شريعة حمورابي) :ظهرت الحضارة البابلية في العراق مابين القرنين 18 ق.م إلى 6ق.م، و يعتبر المجتمع البابلي من أقدم المجتمعات في التاريخ وقد تميز بحضارته المتطورة في تلك الفترة،حيث تميزت بالعلم والجاه، كما تميزت بأرضيها الخصبة والعمران حتى أصبح يضرب بها المثل في جميع المدن التي تقدمتها في تاريخ العمران،إن الأبحاث الكثيرة عن حضارة وادي الرافدين لم تكشف عن وجود فكر اقتصادي بالمعنى الصريح و لم تترك لنا هذه الحضارة كتبا تناولت المسائل الاقتصادية بالتحليل النظري ،و لكن كلها بينت المجهود الكبير الذي قام به ملوك هذه الحضارة لوضع تشريعات و قوانين تنظم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، وهذه القوانين و التشريعات حملت الكثير من المفاهيم الاقتصادية المعروفة اليوم و التي كانت محل انشغال و نقاش داخل مجتمع وادي الرافدين آنذاك[1] ،ومن أهم هذه القوانين هي شريعة المالك السادس للحضارة البابلية القديمة "حمورابي الذي حكم بابل لمدة 42 سنة من 1792 ق.م إلى 1750 ق.م، حيث قام حمورابي بتنقيح و توحيد القوانين السابقة فقد حذف من مواد الشرائع السابقة ما كان لا يتفق و طبيعة العصر الذي يعيش فيه و أضاف إلى شريعته مواد اقتضتها مصلحة الدولة آنذاك ولاسيما القوانين الصارمة الخاصة بعقوبة القصاص بالمثل لأن القوانين السومرية كانت تتجنب مبدأ القصاص وترجح التعويض و الغرامة المادية[2]، و تعتبر شريعة حمورابي من أول القوانين المكتوبة الأكثر تفصيلا و شمولا التي عرفها الإنسان منذ 1800 ق.م ، و تحتوي على 282 مادة قانونية ،و سجلها الملك حمورابي على مسلة كبيرة اسطوانية الشكل مصنوعة من حجر الديوريت يبلغ ارتفاعها 225 سم و قطرها 60 سم و كتبت بالخط المسماري الاكدي، و وضعت هذه المسلة في مكان عام في مدينة بابل أين يمكن للجميع رؤيتها و الاطلاع

[1] احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص 31

[2] محمود الأمين، **شريعة حمورابي** ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، 2007،ص 8.

عليها لمعرفة حقوقهم و واجباتهم ، و في الوقت الحالي هذه المسلة محفوظة في متحف اللوفر في باريس بإعتبارها من أهم القطع الأثرية في تاريخ القانون.

لقد حرص الملك حمورابي من خلال شريعته تنظيم الجوانب الاقتصادية لمملكته، فقد تضمنت شريعته العديد من القوانين التي تنظم الأموال المنقولة و غير المنقولة و كيفية انتقالها من فرد لأخر ،وتناولت شؤون الزراعة و الرعي و استثمار عمال الرقيق و الحقوق العائلية و البيع و أنواع الحرف و شؤون الجنود و محاكم الدولة، و صنفت قوانين حمورابي إلى اثني عشر قسما كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 01: اقسام شريعة حمورابي و مضمونها

الأقسام	المواد القانونية	موضوعها
القسم الأول	1–5	القضاء و الشهود
القسم الثاني	6–25	السرقة و النهب
القسم الثالث	26–41	شؤون الجيش
القسم الرابع	42–100	شؤون الحقل و البساتين و البيت
القسم الخامس	101–107	مخازن البيع بالجملة و دكاكين التجار و الرهينة و التعامل مع صغار التجار
القسم السادس	108–111	ساقية الخمر
القسم السابع	112–126	البيع
القسم الثامن	127–195	شؤون العائلة و حقوقها و علاقات أفرادها فيما بينهم
القسم التاسع	196–227	عقوبات التعويض و غرامات تخص الاتفاقيات و العقود و التعهدات
القسم العاشر	228–240	الأسعار و تعيين أجور بناء البيوت و القوارب و أثمانها
القسم الحادي عشر	241–277	أجور الحيوانات و الأشخاص
القسم الثاني عشر	278–282	حقوق الرقيق و حقوقهم و واجباتهم

المصدر : محمود الأمين، **مرجع سبق ذكره**،ص 12.

و يمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية التي وردت في هذه الوثيقة في النقاط التالية :

1. **الزراعة:** معروف أن أراضي بلاد الرافدين خصبة و صالحة للزراعة و لم يغفلها حمورابي من حساباته بل تفرغ لها بعد قيامه بالانجازات السياسية، فقام بحفر الأقنية "كنهر حمورابي"، كما أمر باستصلاح الأراضي الزراعية ، و لم يقف عن هذا الحد بل حدد القوانين لتنظيم توزيع المياه و شروط الزراعة وواجبات المزارع ،كما تعتبر مسألة استئجار الأراضي الزراعية من أهم الأمور التي عالجتها قوانين حمورابي حيث حرص على ضرورة العمل الجدي و الإنتاج الفعلي في الحقول المؤجرة للحيلولة دون الإهمال أو التلاعب، و إلا تفرض عقوبات مشددة على كل من أهمل الأرض الزراعية، حيث يلزم قانون حمورابي الفلاح في حال إهماله الأرض الزراعية

التي كان قد استأجرها من مالكها مقابل نسبة معينة من المحصول ، يدفع تعويض لصاحب الأرض بقدر ما ينتجه الحقل المجاور[1].

2. **التجارة :** كان لموقع بابل المميز أثره واضح في تحولها من مدينة صغيرة إلى مركز تجاري كبير، فإزدهرت كل من التجارة الداخلية و الخارجية و بلغت الذروة و أصبحت بذلك بابل مركزا للشرق و الغرب ، كانت تقوم بتصدير الأقمشة كمنتجات مصنعة ، في حين و نتيجة لافتقارها إلى بعض المواد الأولية الخام الضرورية كالأحجار و المعادن و الأخشاب مما دفع إلى توفيرها من الخارج"الهند،مصر،قبرص، آسيا"، وهذا لم يغفل عنه حمورابي في شريعته و أولى لكل من التجارة الداخلية و الخارجية أهمية كبيرة بوضع مجموعة من التنظيمات والإلتزامات التي تنظم التجارة في بابل.

3. **الصناعة:**كانت الصناعة جزءا مهما في الاقتصاد البابلي ،حيث توفر المواد الأولية ساعد على قيام صناعات متنوعة في بابل كصناعة الغزل و النسيج و الفخار و الجلود و الخزف ، فقد اهتمت الحضارة البابلية بمهارة الحرفيين ، وقد أخذت أدوات الحرفيين تزداد اتقانا و تعددت أنوع التخصصات الحرفية فإنتشرت الحياكة بشكل واسع و كان المواطنون الأحرار هم الذين يزاولون الحرفة، بينما العبيد استخدموا في أعمال البناء و الأشغال الشاقة ، فقد نظم حمورابي مختلف الصناعات و الحرف في شريعته بتحديد المسؤوليات و الأجور و العقبات بالنسبة للبناء،الطبيب،الملاح،النجار و الخياط ...الخ.

4. **القروض و الفائدة:** عرفت بابل أشكالا مختلفة من القروض و شهدت أول ظهور للمصارف حوالي قبل 2200 ق.م ،حيث تقوم هذه المصارف بالإقراض مقابل الفائدة من اجل مساعدة البابليين على تطوير مشاريعهم التجارية أو الزراعية أو الحرفية، و جازت شريعة حمورابي منح القروض بدون فائدة و أيضا بفائدة سواء من المال أو الغلال و رسمت لكل منها حدا ، حيث حدد حد الفائدة الأقصى على المحصولات الزراعية بنسبة 30% أما القروض النقدية ب12% إلى 20% .[2]

5. **النقود:** في ظل الازدهار الاقتصادي الذي عرفته بابل فقد ظهرت الحاجة إلى النقود و ضرورة وجود نظام مالي ، ولذا فقد اقر حمورابي ثنائية النقود بحيث قنن في شريعته العادات السابقة التي تعتبر الشعير محلا للتبادل، ثم نظم من جهة أخرى النقود المعدنية خاصة الفضة التي قرر استعمالها بسبب اتساع التجارة مع الشعوب البعيدة ، فكان يجب للحفاظ على هذه العلاقات التجارية و ازدهارها أكثر توفير نقود اقل حجما و ذات قيمة و لا تتأثر بالفصول.

[1] سامية معوشي ،التنظيم القانوني لملكية الأراضي الزراعية في شريعة حمورابي ،**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد7 ، العدد2،الجزائر، 2020،ص94

[2] إسماعيل محمود علي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، 2011، ص ص 36-37.

6. **صناعة السفن:** لقد أولت شريعة حمورابي السفن أهمية كبيرة لأنها وسيلة لنقل البحري ، فالحضارة البابلية تقع على ضفاف نهر الفرات الذي كان يربطها بالعديد من المناطق التجارية المجاورة ، وهذا الموقع جعل التجارة البحرية جزءا من الاقتصاد البابلي ، حيث جاءت المواد من234 الى240 من شريعة حمورابي كلها تتضمن مسؤوليات كل من صانع السفن و القبطان على المحافظة على هذه السفن و صيانتها من المخاطر، كما حددت عقوبات صارمة عند سرقة السفن أو البضائع التي على متنها .

7. **الملكية و تنظيمها:** قد قام حمورابي بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات[1]:

- طبقة الأحرار الأثرياء والجنود: تتمتع هذه الطبقة بأعلى الحقوق و كافة الامتيازات الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية كالحق في امتلاك الأراضي و الرقيق و التصرف المطلق بهم.
- طبقة الحرفيين الأحرار والصناع: تتمتع هذه الطبقة ببعض الحقوق كالحق في امتلاك بعض العقارات أو المشاغل البسيطة.
- طبقة العبيد: بالرغم من أن شريعة حمورابي تهدف لحماية الضعيف من القوي ، و تحقيق المساواة و العدالة في المجتمع البابلي ، إلا أن طبقة العبيد هي الطبقة المحرومة من الحقوق الإنسانية حيث تشكل السواد الأعظم في دولة بابل، فهي مجرد أداة من أدوات الإنتاج فقط.

8. **عمليات اقتصادية أخرى:** تطرقت شريعة حمورابي إلى كل من الإيجار و الرهن و الكفالة و الشراكة و المحاسبة و المضاربة و السمسرة و التوكيل ...الخ، وقد قام بتحديد شروط هذه الأعمال، و يتم كل عمل بموجب عقد ينظم و يوقع حسب الأصول أمام شهود يوقعون أختامهم.

2–الحضارة المصرية القديمة :_ترجع الحضارة المصرية القديمة إلى أكثر من ثلاث ألاف عام قبل الميلاد، فقد اشتهرت هذه الحضارة مثل الحضارة البابلية بأنها أقدم و أعظم الحضارات التي عرفها التاريخ ، فقد قامت على نظم اجتماعية واقتصادية و سياسية جعلتها من الحضارات المتميزة في ذلك الزمان، فقد ساهمت عدة عوامل في تطور هذه الحضارة من أهمها اكتشاف الكتابة و استخدامها في الألف الثالث قبل الميلاد، و نهر النيل الذي ساعد في تطوير الزراعة و تنظيم النظام الاقتصادي، وكذلك موقعها الجغرافي الذي جعلها اقل عرضة للغزو الخارجي[2] ، وتمتعت هذه الحضارة بنظام اقتصادي متكامل ، سنحاول فيمايلي إبراز بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت تطور المجتمع المصري في عهد الفراعنة لاستنتاج الأفكار الاقتصادية التي رافقت الوقائع والأحداث في هذا المجتمع والتي ساهمت في بناء النظام الاقتصادي للحضارة المصرية :

[1] جيرار فيروز، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، 2023/2022، ص ص 11-12 .

[2] عبد الجبار سهيلة ، **تاريخ الوقائع الاقتصادية** ،مطبوعة مقدمة لطلبة ليسانس سنة أولى ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،المركز الجامعي علي كافي ، تندوف،2021/2020 ،ص23

1. **السلطة المركزية** :إن السلطة المركزية في الدولة الفرعونية في العصور القديمة كانت أساس النظام السياسي و الإداري في مصر، و كان يتمتع فرعون الذي يمثل الملك و الطبقة الحاكمة بالسيطرة الشاملة الاقتصادية والسياسية والفكرية والدينية على الطبقة المحكومة، حيث كانت الطبقة الحاكمة تُعفي من الأعمال البدنية أو ممارسة النشاط الاقتصادي،وتمارس فقط الأعمال الفكرية بحجة تفوقها على الشعب بعلمها وثقافتها.
2. **تقسيم العمل بين النشاط الزراعي وتربية الحيوان:** كان هناك تقسيم العمل بين المزارعين الذين يتولون أعمال الأرض من حرث و ري بإستخدام أدوات بسيطة، بينما الرعاة اعتنوا برعي الأغنام و الأبقار ..الخ.
3. **استقرار الزراعة في حقول ثابتة:** كانت الزراعة مستقرة في حقول مخصصة بشكل دائم للأنشطة الزراعية، و تميزت بوجود دورات زراعية متتالية من حرث و تحضير للأرض وغرس للبذور والري في أوقات معينة.
4. **التنظيم الأمثل للموارد البشرية و المالية:** أي بتقسيم اجتماعي بين التنفيذ العملي والإشراف على يد الطبقة الحاكمة، مما ضمن إنتاج أو وفرة نسبية للمنتجات، فالدولة تنظم الإنتاج وتشرف على المحاصيل، وتدير المخزون الغذائي ،وتستخرج المواد الأولية من المحاجر والمناجم، وتشرف على التجارة الخارجية، وتقيم القصور والمعابد والعواصم السكنية.
5. **الملكية و التوزيع في المجتمع الفرعوني:**يعتمد النظام الفرعوني على المركزية ، فقد كان فرعون مصر هو المالك الأول للأرض وما عليها و ما في بطنها ، و كان مسيطرا على كافة وسائل الإنتاج الأساسية كالأرض والموارد الطبيعية المختلفة و اليد العاملة ، أما هيكل التوزيع في النظام الفرعوني فقد كان يقسم الإنتاج الزراعي الذي كان هو الأساس في الاقتصاد الفرعوني إلى على ثلاث حصص:
   - تغطية متطلبات الإنتاج و احتياجات المنتجين.
   - تسلم للدولة على شكل ضريبة عينية .
   - يوزع الفائض على أفراد الطبقة الحاكمة.
6. **التجارة** :على الرغم من أن المجتمع الفرعوني كان يغلب عليه طابع الاقتصاد الطبيعي الذي يعتمد علي الاكتفاء الذاتي،و كانت الزراعة هي النشاط الرئيسي، إلا أن هذا لا يعني أن التجارة كانت معدومة فقد كانت تعتبر نشاطا ثانويا، إن الموقع الاستراتيجي لمصر جعلها سوقا عالمية منذ العصور القديمة،وخاصة منذ القرن السادس قبل الميلاد ،حيث بدأت التجارة بالمقايضة العينية، ثم تطورت التجارة لدي الفراعنة وزادت عمليات التبادل التجاري الخارجي لإستجلاب البضائع لتلبية احتياجات الطبقة الحاكمة و رجال الدين بصفة أساسية[1].

[1] بتصرف : معين أمين السيد ، **محاضرات في مقاييس مدخل للاقتصاد - مدخل للإدارة الأعمال - تاريخ الوقائع الاقتصادية- تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة –إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى ، دار اسامة للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2018، ص ص235-239.

7. **الصناعة:** تميزت الصناعة في الحضارة المصرية القديمة بالتنوع و التميز مما جعلها مرجعا حضاريا أثر في مختلف الحضارات الأخرى، ومن أهم الصناعات التي تفوقت فيها مصر آنذاك صناعة الأواني الفخارية، و صناعة الجلود وغزل و نسيج الكتان ، و صناعة الزينة التي تنوعت منتجاتها مثل الأساور و الخواتم و القلائد ، كما ازدادت أهمية الصناعات الإستخراجية كتعدين النحاس و الذهب و قطع الأخشاب[1].

3– الحضارة الصينية : تقدم الأفكار التي طرحها الفيلسوف و المؤلف الصيني " كونفوشيوس "خلال الفترة "551ق.م–479 ق.م "، لمحة عن الفكر الاقتصادي الصيني السائد في تلك الفترة، واهم تلك الأفكار تحقيق العدالة الاجتماعية والالتزام بالأخلاق في جميع الأنشطة الاقتصادية ، ومشروعية جمع الثروة بشرط عدم إلحاق الضرر بالآخرين ،و الاعتدال في استهلاك المواد الاستهلاكية ،و غيرها من الأفكار التي تحمل القيم الإنسانية والذي يهدف من خلالها بناء مجتمع مستقر و متوازن ،ولعل خير دليل على وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة الصينية أيضا هو اختراعهم للورق سنة 105 ق.م، و يعتبر هذا دليلًا كافيا على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة اقتصاديا[2].

4– الحضارة الهندية :ظهرت الأفكار الاقتصادية الأكثر أهمية في تاريخ الهند القديم في كتاب عن السياسة للمفكر كتوثيلا الذي عاش في الفترة 321 ق.م– 297 ق.م ، وأثرت أفكاره في تطوير الاقتصاد في الهند القديمة ، ومازالت ليومنا هذا تدرس كجزء من الفكر الاقتصادي و السياسي العالمي، و تتلخص تلك الأفكار في بعض المبادئ العامة التي قدمت للملك من اجل وضع سياسة اقتصادية ناجحة و التي تتمثل في ضرورة مشاركة الدولة في الحياة الاقتصادية كمراقب و منظم من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية، تقع على الدولة مهمة إعمار المناطق و إقامة القرى الجديدة ،و حفر الآبار، المحافظة على النظام الزراعي و توسيع النشاط الزراعي و الحيواني و أعمال الرعي و البستنة بصفة دائمة، كما تعمل الدولة على وضع قوانين لتنظيم التجارة الداخلية و الخارجية و منع الاحتكار لضمان المنافسة الشريفة بين التجار.

5–الحضارة الفينيقية: اشتهرت الحضارة الفينيقية في العصور القديمة بالتجارة البحرية كأساس للاقتصاد آنذاك، فقد كانت وسيطا تجاريا بين الحضارات لنقل البضائع ، بالإضافة إلى تفوقها في بعض الصناعات كصناعة الأقمشة ، الزجاج و صناعة السفن ،وهذا ما يدل على أنه كان هناك فكر اقتصادي ،لكن الأمر كما هو في الحضارات الأخرى،لم يصلنا عنه الكثير من الأفكار، أولم يصلنا عنها إلا الندر اليسير[3].

---

[1] احمد رشا موسى، **دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي الدراسة الأولى حضارات ما قبل التاريخ و حضارة مصر الفرعونية** ،المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998/1997 ، ص ص 82-83.

[2] محمد دمان ذبيح،**تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2022/2021، ص09.

[3] بالي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة

1-الأفكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية :

عرف الفكر الاقتصادي عند اليونان تطوراً ملحوظاً في القرن الخامس ميلادي و كلمة اقتصاد جاءت من الكلمة اليونانية "oikonomia" و التي تعني علم إدارة المنزل ، فالأسرة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية في المجتمع اليوناني التي كانت تمارس الأنشطة الاقتصادية البسيطة و المسؤولة على ضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي، و كان النشاط الاقتصادي في الحضارة اليونانية قائما على الزراعة واستخراج المعادن و تصنيعها و التجارة الخارجية،وبالرغم من ازدهار الفلسفة والسياسة والأخلاق لدى الإغريق،فإننا لا نجد بناء فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية،ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الاغريقي كان عبوديا و طبقيا قائما على أساس الرق ونظام الطبقات، ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الأرستقراطين التي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين، ثم طبقة الأجانب المحرومة من الحقوق السياسية، و في أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم وحدهم، العمل الإنتاجي "زراعي، صناعي وتعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب ،ولم يكن العمل ما عدا الزراعة محل اهتمام المفكرين ولهذا تراجع الاهتمام بالإنتاج الذي يعتبر الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية [1] ،و جاءت الأفكار الاقتصادية لدى بعض الفلاسفة الإغريقيين محاولة منهم إيجاد حل للأزمة التي عرفها المجتمع الإغريقي خلال القرنين 5 و 4 قبل الميلاد ، حيث عرفت هذه الفترة تفاوت اجتماعي كبير بين الطبقات المختلفة أدت إلى اختلال التوازن الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الأثيني، وذلك نتيجة لتوسع و الملكية الخاصة للأراضي أدى إلى ظهور طبقة من الأثرياء الذين يمتلكون الثروات الكبيرة سمحت بتطور القرض بفائدة، بالمقابل زاد عدد الفقراء من الفلاحين الذين تركوا أراضيهم و نزحوا إلى المدينة[2].

1-1-الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون(427-347)ق.م:تناول أفلاطون بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية خاصة في كتاب " الجمهورية " و "القوانين" ، حيث لخص في كتابه الجمهورية تصوره المثالي لما يسمى بالدولة الفاضلة و الذي يمثل ردة فعله على تردي أحوال أثينا في زمانه،فالمدينة الفاضلة حسب تصوره هم جماعة من الأفراد الأحرار المتساويين الذين يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة و المحبة، وجعل للدول حجماً لإدارتها إدارة رشيدة وهذا الحجم هو 5040 مواطنا "دون العبيد" ولم يختر هذا الرقم عشوائيا فهو

[1] بتصرف :بوقرة رابح و خبابة عبد الله ،**الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد و العشرون** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2014،ص 38

[2] احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

يمثـل مفكـوك العـدد7 ($7! = 7 * 6 * 5 * 4 * 3 * 2 * 1$)، و لعل أهم التبريرات لإختياره هذا المقدار هو انه يقبل القسمة على الأرقام من 1الى 12 دون باقي وهذا يسهل توزيع المهام على سكان المدينة [1]،كما دعا إلى مدينة مثالية قائمة على تقسيم العمـل والاختصاصـات[2] ، و يـرى أن الفقـر المـدقع و الغنـى الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمعه المثالي، أما من حيث المساحة فقد أراد أن تكون المدينة الفاضلة ضمن إقليم محدود الرقعة،و معزول عن بقية الدول،و ينبغي أن لا تكون صغيرة لدرجة يتغلب عليها مجاورها من الأمم الأخرى،كما لا ينبغي أن تكون كبيرة لا تستطيع أن تحقق اكتفاءها ، ولم يفضل أن تكون بجانب البحر لكي لا تكون محل أنظار و أطماع تجار الجملة و المتجولين من الباعة و لتجنب قيام النزعات و الحروب . ومن أهم الأفكار الاقتصادية التي نادى بها أفلاطون نذكر مايلي :

1. **أساس الدولة "نشأتها** " :يرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة إلى اعتبارات اقتصادية وليست سياسية، و خلص أن نشأة الدولة جاءت محصلة لتزايد أعداد السكان و ما تبعه من تباين حاجاتهم و رغباتهم، إضافة إلى عجز الفرد من سد هذه الحاجات و الرغبات بصورة منفردة ، ما يعزز النظر إلى عنصر حاجة الفرد للآخرين كعنصرا فاعلا و مدخلا هاما في تفسير نشأة الدولة بنظر أفلاطون ، فيرى انه من الضروري اجتماع الأفراد في جماعات لكي يتعاونوا على إشباع حاجاتهم المتنوعة، و بهذا السياق فإن الدولة من وجهة نظر أفلاطون نشأت كوسيلة لإشباع حاجات الناس المختلفة نتيجة تزايد أعدادهم ، و تتمثل مهمتها في الإدارة والتنظيم بغرض تحقيق التكامل و الاكتفاء الذاتي وليس لها أي دور سياسي[3].

افلاطون Plato هو فيلسوف يوناني ولد عام 427ق.م .وكان والده من أشراف اليونان في ذلك العصر، كان أفلاطون تلميذاً للفيلسوف سقراط لمدة تزيد على خمس سنوات وتعلم منه " أن الفضيلة هي المعرفة "لذلك وبعد وفاة سقراط رحل أفلاطون متوجهاً إلى مصر بحثاً عن المزيد من العلم والمعرفة،ثم انتقل بعدها إلى صقلية، وعندما عاد إلى أثينا رغب إليه أهلها في استلام حكمها إلا أنه رفض ذلك متأثراً بمعلمه سقراط في مجال الزهد،له مؤلفات عديدة في مجالات علمية إضافة إلى مؤلفاته السياسية ومن أهمها: كتاب" الجمهورية "وكتاب "السياسي "وكتاب" محاورة القوانين، توفي سنة 347ق.م .

[1] كرادشة منير ،الفكر السكاني بين افلاطون و ارسطو : دراسة مقارنة، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** ، المجلد 8، العدد 2،مصر،2011،ص418.
[2] ساري نصر الدين، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لسنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، 2020، ص 13
[3] كرادشة منير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 405.

2. **نظرتـه فـي مسـالة التخصـص فـي العمـل** :دعـى أفلاطـون إلـى تقسـيم العمـل فكـل شـخص يجـب أن يتخصص في مهنة معينة ، لأن كل شخص له مواهبه و كفاءته الخاصة بحيث تجعله مهيئا بطبيعته لعمل معين و هذا سوف يزيد من الإنتاج كما و نوعا، فتنقسم الأعمال أو الحرف في نظر أفلاطون إلى ثلاث:جماعة تقوم ببناء المنازل و الإعمار، و الآخرين يقومون بالغزل و صنع الملابس،و جماعة أخرى ترعى و أخرى تعمل بالزراعة لتوفير القوت اليومي[1].

3. **نظرته للطبقية و الملكية:** إن أفلاطون يقرر في كتابه استحالة تحقيق المساواة بين المواطنين ، إلا أنه يؤكد أن الفقر المدقع و الغنى الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمعه المثالي، وهو ما دفعه أن يقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات ، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: طبقات المجتمع حسب أفلاطون

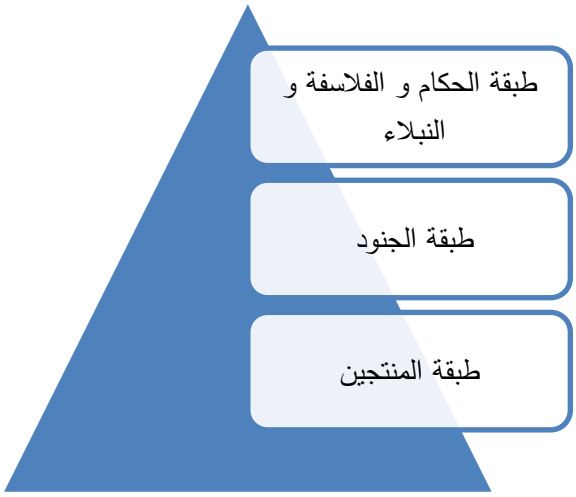

المصدر: من إعداد الباحثة

- طبقة الحكام و الفلاسفة و النبلاء : هذه الطبقة تمتلك الحكمة والمعرفة الضرورية لحكم الدولة و وضع القوانين و العمل على احترامها ،قام أفلاطون بتحريم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الأراضي و الذهب و الفضة، كما حرم عليهم تكوين أسرة ، و الهدف من ذلك هو ضمان استمرار هذه الطبقة في الحفاظ على المصلحة العامة و لا ينشغلوا بمصالحهم الخاصة، لأن يرى أنه من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية و الرغبة في توريث الأولاد.
- طبقة الجنود أو المحاربون: هذه الطبقة تتمتع بالشجاعة و حب الوطن، و تتمثل مهمتها في الدفاع عن المدينة و الحفاظ على نظامها ،هي كذلك ليس لها الحق قي الملكية الخاصة و تكوين أسرة، و الهدف من ذلك

[1] جيهان نور الدين محمد المقدم ، **الجانب الأخلاقي عند أفلاطون**، حولية كلية الدراسات الإسلامية و العربية ، الجزء الثاني ، العدد الثامن،بدار الكتب المصرية،مصر ،2018، ص61

هو ضمان أن تركيزهم يكون على حماية الدولة و الدفاع عنها و ليس على جمع الثروات ، ويجوز ترقية بعض أعضاء طبقة الجنود إلى طبقة الحكام ، كما يمكن إنزالهم إلى اقل من طبقاتهم طالما اتفق ذلك مع مصلحة المدينة[1].

- طبقة المنتجين: تتضمن هذه الطبقة العمال اليدويين والزراعيين والحرفيين، وتتمثل مهمتها في إشباع الحاجات المادية للمدينة،و لهذه الطبقة الحق في الملكية الخاصة على عكس الطبقات الأخرى لكنها مقيدة نسبيا و تكون تحت رقابة الدولة، وذلك لمنع التعاملات غير القانونية، التي تؤدي إلى ظهور الفوارق الاجتماعية[2]، حيث يعتبر أفلاطون أن امتلاك المنتجين للممتلكات الخاصة سوف يحفزهم على العمل للحصول على المزيد، كما يعتبر الرق عند أفلاطون عنصر دائم وضروري لبقاء الإنسانية ولم يتم تحديده في المدينة الفاضلة كطبقة مستقلة بل اعتبره جزءا من الطبقة المنتجة، ولا يمكن الاستغناء عنه، وأفضل العبيد عنده هم الأجانب المستولي عليهم في الحرب.

4. **نظرته إلى مسالة تدخل الدولة** :دعى أفلاطون إلى تدخل الدولة لأجل منع الفقر المدقع و منع الثراء الفاحش، بمعنى إذا أثرى المنتج فأنه يتكاسل مهملا الإنتاج ، و إذا كان فقيرا فقرا مدقعا فان ذلك يمنعه من شراء المعدات اللازمة للإنتاج.

5. **نظرته إلى النقود و الربا** :يرى أفلاطون أن النقود تقدم خدمة جليلة في المبادلات أي وسيلة تبادل فقط ،ومن أجل هذا لا يجد مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود ،لأن المادة المصنوعة منها سوف تكون لها قيمة معينة، ولذا اقترح أفلاطون استخدام نوع من النقود ذو قيمة صورية و ليس ذاتية كالورق مثلا، و وقف ضد استخدام النقود لأغراض الاكتناز و حرم الربا باعتبار أن النقود وظيفتها الوساطة في التبادل و ليس مخزن للقيمة و تراكم للثروة.

1-2-الأفكار الاقتصادية عند" أرسطو (384-322)ق.م: يشبه أرسطو أفلاطون في أن كل منهما يخضع الاقتصاد للأخلاق و الفلسفة و السياسة، و لكن أرسطو تميز عن كل كتاب العصور القديمة بميزة أساسية ، وهي أنه لم يقتصر في بحثه على رسم " مدينة مثالية" بل حاول أن يقف وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية من خلال وضع آراءه الاقتصادية في كتابه القيم "السياسات" ،ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته ببذور نظرية اقتصادية تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، فهو قد دفع الاقتصاد دفعة قوية نحو الأمام في سبيل أن يصبح علما متميزا و مستقلا و متكاملا،على الرغم من أنه لم

[1] صلاح الدين نامق ، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة،1978،ص12.
[2] شلالي عبد القادر، نشأت ادوارد ناشد جرجس، محمد هاني ، **الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، مكتبة القانون المقارن ،بغداد ،2021،ص59

يتمكن من ذلك في جعل الاقتصاد علما مستقلا ،ومن أهم ما جاء به "أرسطو " من أفكار اقتصادية نذكر مايلي:

1. **أساس الدولة «نشأتها** " : بين أرسطو أن الدولة تنشأ نشأة طبيعية و نتيجة التطور التاريخي، فهي تمثل نموا طبيعيا للعائلة و القرية ، فأرسطو يعتبر الأسرة أول خلية اجتماعية و هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، ثم تجتمع الأسر وتكون القرية، و القرية هي وحدة اجتماعية متميزة إلى حد ما ،وتقوم بوظائف كثيرة و متعددة أوسع نطاقا و أكثر تنوعا من الأسرة، لأن طبيعة تكوينها تسمح بتقسيم العمل ، وتستطيع أن تحمي أفرادها من الخطر ، و من اجتماع عدة قرى تتكون المدينة أو الدولة وهي أكمل الوحدات الاجتماعية تكفي نفسها بنفسها ،كما تكفي أفرادها وتضمن للأفراد وسائل العيش، كما تضمن لهم الحياة الفاضلة و السعيدة.

أرسطو هو فيلسوف يوناني و لد سنة 384ق.م في عائلة متوسطة الحال ، كان والده طبيبا ، تتلمذ على يد أفلاطون في أكاديمية أثينا ،فتأثر بفلسفته في بداية عهده ، لكنه انتقده في مسائل عديدة فيما بعد، بعد وفاة أفلاطون أصبح أرسطو معلما لأسكندر الأكبر من أهم مؤلفاته كتاب الأخلاق توفي سنة 322ق.م

2. **نظرته للملكية** :خالف ارسطو معلمه أفلاطون في الملكية، حيث أقر أرسطو حق الملكية الخاصة ،فرأى أن الملكية العامة تؤدي إلى ظهور المنازعات بين الأفراد ، وهذه المنازعات تؤدي بدورها إلى انهيار الدولة،وفضل الملكية الخاصة لأنها تحفز الأفراد على العمل و زيادة الإنتاج[1] ،وبهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، وقد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاث براهين[2]:

– الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.

–الملكية تؤدي إلى الارتقاء والنهوض بالنفس البشرية.

–الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية.

ويرى أرسطو أنه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة، وأن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث ،وقد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة كما رفض فكرة إلغاء الأسرة فهو يؤمن أن الأسرة ليست مجرد نظام اجتماعي ، بل ضرورة طبيعية تضمن استمرار الدولة و استقرارها.

3. **الرق** :دافع عليه واعتبره شئ طبيعي في الأمم من خلال المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد فهناك من يولد حرا و البعض الأخر يولد عبدا[3]، حيث ميز بين نوعين من الرق :

[1] رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية و الاقتصاد الاسلامي**، دار القلم،مصر،2012،ص12.
[2] محمد دمان ذبيح، **مرجع سبق ذكره**،ص16.
[3] محمد محسن صماغي ،السياسة و الأخلاق عند أرسطو،**مجلة مقاربات فلسفية**، المجلد 8، العدد 02، الجزائر،2021، ص 58.

-**الرق الطبيعي** :هم الأفراد الذين خلقتهم الطبيعة عبيدا لا يصلحون إلا للخضوع لأسيادهم " مثال الرق بالولادة من أب عبد و أم امة".

-**الرق غير طبيعي:** هم الأفراد الذين لم تخلقهم الطبيعة عبيدا ، فهم يمثلون أسرى الحروب.

4. **الاحتكار** :عرف الاحتكار والذي مازلنا نأخذ به إلى يومنا هذا،وهو انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، ولاحظ بدقة كيف يستطيع المحتكر فرض الثمن وتحقيق أرباحا طائلة، لهذا وجه نقدا عنيفا للإحتكار وقام بتحريمه لأنه ينافي مبدأ العدالة في عمليات المبادلة، فهو يعتبر أن الأثمان القائمة على الإحتكار غير أخلاقية لأنها غير عادلة ، و لأن هذه العملية الإحتكارية تقوم على استغلال البائع للمشترين.

5. **القيمة** :كان أرسطو أول من أبرز التفرقة بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، فعرف" القيمة الإستعمالية" لأي سلعة بأنها قيمة الإشباع أو المنفعة الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها أو يستعملها، فقد يشعر الفرد بأن سلعة ما تنفعه كثيرا فيكون على استعداد لأن يدفع فيها ثمنا مرتفعا، بينما هناك من يرى بأن هذه السلعة لا تفيده كثيرا و عندئذ لا يكون مستعدا لدفع ثمن نفس الثمن الذي دفعه الأول، أما "القيمة التبادلية" فهي قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعته بغيرها من السلع[1].

6. **النقود و وظائفها:** ذكر أرسطو في مناقشته لموضوع النقود أن الحياة الاقتصادية لأي مجتمع تتطلب بالضرورة إجراء عمليات المبادلة، وعمليات المبادلة هذه اتخذت بادئ الأمر صورة المقايضة ، ولكن صعوبات هذه الأخيرة و رغبة الأفراد في تفاديها دفعتهم إلى اختيار سلعة معينة لتكون بمثابة الوسيط في المبادلة،وهذه السلعة هي ما يعرف بالنقود **كأداة للتبادل** وهي وظيفتها الأساسية حسب أرسطو، وفي مناقشته حول المبادلة المتكافئة قادته إلى ملاحظة هامة وهي إمكانية استخدام النقود **كمقياس للقيمة**، وفي مناقشته حول مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجاته، تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة في صورة نقدية وهذا أوحى إليه بوظيفة ثالثة للنقود وهي **مستودع للقيمة**[2].

7. **نظريته حول التوزيع:** طور أرسطو نظرية التوزيع تقوم على فكرة أن العدالة لا تعني منح نفس الشيء لكل الشخص ،حيث ميز بين ثلاث أنواع من العدالة:

- العدالة التوزيعية: يجب أن يتلقى كل شخص مقابل يتناسب و مجهوده.
- العدالة التعويضية:يجب أن يتم تعويض الشخص بنفس المبلغ الذي يقابل خسارته.
- العدالة التبادلية: يجب أن تتحقق العدالة في المبادلات التجارية، فالشيء الذي نحصل عليه يجب أن يكون مكافئا للشيء الذي نمنحه.

[1] علاء بسام مهنا ، فؤاد العلي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة ،دمشق، 2022/2021،ص13.
[2] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، 2008، ،ص45.

8. **تحريم الفائدة** :اتفق أرسطو مع أفلاطون حول أن الربا غير مقبول اجتماعيا لأن النقود لا تلد نقودا حيث وجدت لتسهيل عملية التبادل فإذا استخدمت للحصول على الثروة تكون قد خرجت عن طبيعتها ،حيث يقول أرسطو" الأرض يمكن أن تخرج نباتا و الدابة يمكن أن تلد دابة مثلها ، ولكن كيف يتصور أن يلد الدرهم و الدينار درهما آخر.....لقد خلقته الطبيعة عقيما و يجب أن يبقى كذلك....فالنقد لا يلد النقد"[1].

2-الأفكار الاقتصادية في الحضارة الرومانية :

لقد ظلت روما تابعة لليونان من الناحية المعرفية و الفكرية بإستثناء بعض الأعمال القانونية التي أخبرتنا عن جانب مهم من اهتماماتهم الإقتصادية لا نجد فكرا رومانيا خالصا، كما اشتغلوا بالحروب و السياسة أكثر من الاقتصاد، وفيما يلي بعض الخصائص التي تبين أنه كان هناك فكر اقتصادي في الحضارة الرومانية :

1. **الزراعة:** مجد الرومان الزراعة بوضعها القطاع الحيوي للحياة الاقتصادية، حيث وضعت الزراعة في المقام الأول، حيث بدأ تكوين الإقطاعية و ظهور العلاقات الاجتماعية للإنتاج التي تدور حول الأرض.
2. **ظهور الأقنان:** الأقنان هم الذين كانوا يشتغلون الأراضي مقابل دفع جزء من إنتاجهم لملاكها أو الشرفاء وهو ما يسمى بالريع العيني غير أنه في مرحلة لاحقة أصبح يدفع بالريع النقدي نظرا لتطور النشاط التجاري و الحرفي الذي كان في البداية عبارة عن صناعة منزلية.
3. **التجارة:** انحصرت في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، بعد ذلك توسعت تدريجيا و تكونت طبقة التجار و أصحاب رؤوس الأموال الجديدة ، فتحول الاقتصاد من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري و أخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من المزارعين.
4. **التنظيم الاجتماعي و الطبقي:** أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب، كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتألف من طبقتين:طبقة النبلاء و الفرسان، و طبقة العبيد.
5. **القانون الطبيعي:** يقوم القانون الطبيعي على الملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها و أي انتهاك اتجاهها يعاقب عليه القانون الروماني[2].

❖ **أسئلة حول المحور الثاني:**

1. ماهي أهم الأفكار الاقتصادية لحمورابي؟
2. في نظرك، هل ترى أن المدينة الفاضلة في أفكار أفلاطون قابلة للتحقيق في الواقع ؟ و لماذا؟
3. قارن بين الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون و أرسطو؟
4. ما أوجه التشابه و الاختلاف بين الاقتصاد الروماني و الاقتصاد اليوناني؟

[1] احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 43-44.
[2] حيمر فتيحة، **محاضرات عبر الخط في الاقتصاد السياسي**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ليسانس ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البليدة2،البليدة، 2023/ 2024 ،ص16.

المحور الثالث:

الفكر الاقتصادي عند المسلمين وفي أوروبا في العصور الوسطى"القرن5–15م "

تمهيد:

تسمى العصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة (روما واليونان القديمة) والعصر الحديث وتمتد من سقوط روما 467 م في القرن الخامس ميلادي الى غاية سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر ميلادي 1453م وتعتبر عصر الظلمات والتأخير الحضاري بالنسبة لأوروبا فقط الذي قابله ازدهار الدولة الإسلامية .

أولا: الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى"القرن7–15 " م

على عكس أوروبا ، العصور الوسطى كانت عصر الحضارة بالنسبة للدولة الإسلامية وازدهار العلوم و وكان الفكر الاقتصادي في أوجه حضارته و تقدمه ،و كل الأفكار الاقتصادية التي طرحها مختلف المفكرين المسلمين كان مرجعها التشريع الإسلامي الذي مصدره القران الكريم و السنة النبوية، وسوف نركز على أهم المفكرين"ابن خلدون و المقريزي".

1–مبادئ الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الإسلامي هو نظام اقتصادي يستند إلى المبادئ و القيم الإسلامية، و يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية ضمن الشريعة الإسلامية ، وفيما يلي بعض المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي التي لا يمكن تجاوزها أو التغافل عنها إذا أردنا تحقيق النمو الاقتصادي و أثره على النواحي الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية[1] :

1. **الملكية المزدوجة (العامة و الخاصة):**حسب الفكر الاقتصادي الإسلامي قد تكون الملكية خاصة حيث يضع لها ضوابط بحيث لا تكون وسيلة لإستغلال الآخرين، كما يؤكد على أهمية الملكية العامة وهي ملكية تابعة لدولة أو وقف شائع يستفيد منه جميع أفراد المجتمع.
2. **مبدأ الحرية الاقتصادية:** تعتبر الحرية من المبادئ الهامة في الاقتصاد الإسلامي ، فالمسلم حر في: اختيار العمل الذي يناسبه، اختيار طرق الكسب التي يستريح لها، اختيار التملك الذي يفضله، اختيار الإنفاق الذي يشبع رغباته، و تعتبر هذه الحرية مقيدة و ليست مطلقة، بل في حدود مبدأ الاستخلاف و أحكام الشريعة الإسلامية، حيث ينبغي أن يتصرف الفرد في الحدود التي يسمح بها الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمال من حيث الاستثمار و الإستهلاك.
3. **الوسطية:** الوسطية هي مبدأ أساسي في الشريعة الإسلامية يقوم على التوازن و الاعتدال في جميع جوانب الحياة، سواء العقيدة أو العبادة أو السلوك أو العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية.

[1] سكينة بويلي ، الفكر الاقتصادي عند المسلمين ، **مجلة الأحياء**، المجلد 11، العدد1، الجزائر، 2009،ص ص 397-400.

4. **مبدأ العدالة الاجتماعية:** يدعو الاقتصاد الإسلامي إلى توزيع الثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، بحيث لا تتركز الأموال في أيدي فئة قليلة ، بل يتم توزيعها بشكل يحقق التنمية الاقتصادية.

5. **التكافل و ضمان الكفاية:** المجتمع الإسلامي جسد واحد، فالمسؤولية بين أفراده مطلقة شاملة لتحقيق الكفاية لجميع الناس و التي غايتها القضاء على الفقر و الحاجة في المجتمع الإسلامي، ولذلك وزع الإسلام تلك المسؤولية بين الأغنياء و الدولة حتى تتعاون هذه الجهات على القضاء على الفقر كالزكاة و الصدقات.

6. **تمجيد العمل:** إن للعمل مكانة عظيمة في الاقتصاد الإسلامي، حيث يحث الإسلام على الجد و الاجتهاد و الإتقان في العمل و ليس العمل الخام في حد ذاته.

7. **تحريم الاحتكار و الغش و الربا:** تمنع الشريعة الإسلامية الإحتكار و الإستغلال و الغش في المعاملات التجارية ، حيث تشجع على المنافسة العادلة التي تضمن استقرار الأسعار و حماية حقوق كافة الأطراف، كما تعتبر الربا من المعاملات المحرمة في الاقتصاد الإسلامي لما لها من أثار سلبية على الأفراد و المجتمع ككل .

ابن خلدون Ibn Khaldun هو مؤرخ و فيلسوف وعالم اجتماع اسمه الكامل أبو زيد عبد الرحمان ابن خلدون، ولد بتونس سنة1332م ، تقلد عدة مناصب سياسية و دينية في تونس والمغرب ومصر من أهم مؤلفاته كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب و العجم و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر " و هو يقع في سبعة مجلدات و أولها المقدمة التي تعرف "بمقدمة ابن خلدون"و التي كتبها بقلعة أولاد سلامة بمدينة تيارت بالجزائر ، يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع توفي في القاهرة سنة 1406م

2–الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332– 1406)م:

كان لإبن خلدون عناية كبيرة بالإقتصاد، وقد خصص لدراسة الظواهر الاقتصادية قسما عاما في مقدمته، وكانت أفكاره الاقتصادية لدراسة المجتمع وتاريخ العرب والبربر ،فقد اكتشف ابن خلدون العديد من المفاهيم الاقتصادية الأساسية قبل ظهورها الرسمي بعدة قرون ، حيث تحدث عن تقسيم العمل قبل ادم سميث ،وضع مبدأ قيمة العمل قبل ديفيد ريكاردو،و تطور نظرية السكان قبل توماس مالتوس ، و أكد على دور الدولة في الاقتصاد قبل جون كينز، وفيما يلي أهم أفكاره الاقتصادية:

1. **العمران** : العمران لدى ابن خلدون هو الاجتماع الإنساني بمختلف مراحله و تطوراته [1]،فالمجتمع في نظره هو ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي، فالإنسان

[1] بويلي سكينة ، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريزي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية تخصص اقتصاد اسلامي، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2015/2014، ص159.

بطبيعته ضعيفا و ليس بمقدوره العيش منعزلا ، فهو في حاجة دائمة إلى الآخرين من بني جنسه لإشباع حاجاته ، فلابد من تعاون أفراد العشيرة على إنتاج مقومات حياتهم ،و هي نفس فكرة أفلاطون في نشأة الدولة أي أن الأفراد في حاجة لبعضهم البعض لتلبية حاجاتهم ، و من هنا تظهر أهمية تقسيم العمل كل فرد يتخصص بإنتاج سلعة معينة و تقديمها للآخر[1] وهذا تطرق إليه أفلاطون لكن الفرق بين أفلاطون و ابن خلدون هو أن أفلاطون يرى أن تقسيم و تخصيص العمل يعتمد على المهارات الفطرية للفرد، أما ابن خلدون يعتمد على المهارات الفطرية و المكتسبة عن طريق التدريب و التعليم.

2. أنماط الحياة البدوية و الحضرية: فرق ابن خلدون بين نمطين من الحياة الاجتماعية هما: البدو و الحضر، فالبدو هم أهل البادية فهم يمثلون مرحلة العمران الأولى أو الشكل البدائي للعمران السابق على الحضر ،و هم يختلفون عن الحضر من حيث طبيعة اقتصادهم فيتمثل نشاطهم الاقتصادي في الزراعة و الرعي،و أن اجتماع البدو و تعاونهم في المعاش و القوت إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ولا يزيد عن حاجتهم ،و حدد ابن خلدون كيف يتطور نمط الحياة البدوية إلى الحضرية ، والذي ربطه بزيادة الإنتاج الاقتصادي ، و بالتالي تغير نمط حياة البدو إلى حضر، فالحضر إذن على عكس البدو يعيشون في ترف ورفاهية، كونهم يحصلون ما يزيد عن حاجتهم، فهم ينتقون الملابس الفاخرة و يتخذون القصور و المنازل مسكن لهم، و لا يشتغلون في الفلاحة و الرعي ، وإنما يشتغلون في الصناعة و التجارة التي تنمي مكاسبهم و تزيد من رفاهيتهم ، فالحضر أيضا يتميزون بالإستقرار و الإزدهار في معاشهم. وبذلك، يقرر ابن خلدون أن البدو أقدم من الحضر، و أن البادية أصل العمران، كما يرى أن أهل البدو اقرب إلى الخير من أهل الحضر و يبرر نظرته هذه هو أن حياة البدو هي حياة الفطرة الأولى ، و أن النفس البشرية في بدايتها تكون على الفطرة، كما أن من خصائص البدو أيضا التعاون على الكسب و المعاش وهي من عوائد الخير ، كما يذهب ابن خلدون في أن أهل البدو اقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر ، فهو يرى انغماس أهل الحضر في النعيم و الترف ، وتركهم أمر الدفاع عن أنفسهم و أموالهم إلى الحكام ، بينما أهل البدو فهم متفردون عن المجتمع و يدافعون عن أنفسهم بما يملكون من أسلحة.[2]

3. القيمة عند ابن خلدون:لقد ذكر ابن خلدون في أكثر من موضع في مقدمته بأن العمل هو مصدر القيمة التبادلية للسلعة،، حيث ربط بين قيمة السلعة و قيمة العمل المبذول في صنعها ربطا طرديا، بحيث ترتفع قيمة السلعة كلما ارتفعت قيمة المجهود المبذول و تنخفض قيمتها بقلته و انخفاضه،وقد فرق ابن خلدون بين نوعين من القيمة وهما[3]:

[1] عواطف عطيل لموالدي ، ابن خلدون و علم العمران البشري ، **مجلة تاريخ المغرب العربي** ، العدد 9، الجزائر،2018،ص ص 198-199.
[2] سكينة بويلي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريزي ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 210-212.
[3] سكينة بويلي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريزي ،**مرجع سبق ذكره**، ، ص ص 122-125.

- **القيمة الإستعمالية:** هي قدرة السلعة أو الخدمة على تحقيق الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية لحظة استعمالها، و قد حدد ابن خلدون شروط القيمة الاستعمالية فيرى أولا ضرورة الحصول على السلعة و اقتنائها، ثانيا يجب أن تكون السلعة أو الخدمة ذات منفعة تعود على الفرد ويمكن استعمالها فعلا أي موجهة للإستعمال الشخصي المباشر،ثالثا يجب أن تكون السلعة قادرة على إشباع الحاجة و تحقيق المصلحة الخاصة للفرد.
- **القيمة التبادلية:** تتمثل في مبادلة الفرد المنتجات الفائضة عن حاجته مع منتجات يخرجها آخرون و يحتاج إليها، بحيث تتميز كل سلعة عن أخرى بمواصفات مختلفة،وقد حدد ابن خلدون شروطا للقيمة التبادلية منها شرط ضرورة اقتناء السلعة و الحصول عليها فعلا لكن مع عدم ضرورة اقتناء السلعة لإشباع حاجات خاصة عكس القيمة الإستعمالية.

4. **نظرته إلى النقود:** لقد أدرك ابن خلدون أهمية النقود في تنشيط المبادلات التجارية و تسهيلها و دفع عجلة النمو، و أقر ابن خلدون بوظائف النقود التالية[1]:

- الوظيفة الأولى للنقود أن تكون مقياسا للاثمان.
- الوظيفة الثانية أن النقود مخزن للقيمة، فهو يرى أن الذهب و الفضة هما المعدنان الرئيسيان اللذان يمكن استخدامهما كنقود لأن قيمتهما ثابتة لا تتقلب مع تقلبات الأسواق.
- الوظيفة الثالثة تعتبر النقود وسيلة للتبادل و الاقتناء.

5. **فكرة السوق:** يعتبر ابن خلدون أن ثروة البلد ودرجة تقدمه في العمران يحددان نوع وثمن ما يطلب من السلع ، و حجم السوق عند ابن خلدون يعتمد على زيادة عدد السكان وتقسيم العمل "كلما زاد عدد السكان سوف يزيد تقسيم العمل و هذا يؤدي إلي كبر حجم السوق و تضاعف الخيرات في الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الضروريات و ارتفاع أسعار الكماليات و العكس صحيح"[2]، فنلاحظ أن ابن خلدون نظر إلى زيادة عدد السكان نظرة ايجابية على عكس النظرة التشاؤمية لريكاردو.

6. **العمل:** أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل، و العمل في نظره هو ابتغاء الكسب، و قد قسمه إلى نوعين :

- الكسب الطبيعي "المعاش الطبيعي" :عندما يكسب الفرد لدخل أو اجر معين مقابل عمل "الصناعة ، الحرف، الزراعة"، أما التجارة فنظر إليها من وجهتين: التجارة تعتبر معاشا طبيعيا إذا كانت عبارة عن استيراد السلع لتلبية حاجات المجتمع من أقطار بعيدة مع تحمل مشاقة التنقل ، أو كانت تصديرا مع ركوب الأخطار برا و بحرا ، أما التجارة التي تتحايل على الأسواق باستغلالها سواء بالرخيص و بيعا بالغالي مع في ذلك من

[1] سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عن ابن خلدون –الأسعار و النقود دراسة تحليلية-**، إدارة الثقافة و النشر، السعودية،1989،ص ص 56-58.

[2] مختاري مراد ، **مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر،2019/2018،ص.23.

الاحتكار، وكل أنواع الخداع التجاري فإنها معاش غير طبيعي، بمعنى التجارة إذا كانت عمل منتج لا تحيل فيه تعد معاشا طبيعيا، أما التجارة التي ليست عملا و لا مجهود فيها إلا الحيلة ليست معاشا طبيعيا[1]، حيث يرتبها تاريخيا بحسب ظهورها و استخدامها، فالفلاحة هي أقدم أصناف المعاش التي عرفها الإنسان و هي من معاش المستضعفين و أهل البدو، أما الصناعة فهي تعقبها تاريخيا، وهي أكثر تقدما .

- الكسب غير طبيعي " المعاش غير طبيعي": هو الكسب الذي يتحقق بدون عمل أو جهد، وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الفكرة عندما اعتبر أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عملها (الريع، الإمارة"حكم الدولة وإدارة شؤونها" ،الميراث...) [2].

7. **الصناعة:** أولى ابن خلدون الصناعة دور كبيراً حيث تناول القضايا العامة للصناعة وخصائص بعض الصناعات ،وأشار إلى تخصص بعض الدول في صناعات معينة في إطار تقسم العمل على المستوى الدولي، والتخصص وهو ما يناسب نظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي ، ويفسر ذلك باختلاف ظروف الإنتاج من بلد لآخر، والتخصص يؤدي إلى المهارات والمزايا النسبية وقد حلل هذا بعد ذلك ريكاردو بأكثر دقة ولكن بذور نظرية المزايا النسبية تعود لإبن خلدون، وفي دراسة للصناعة أشار ابن خلدون إلى العديد من مشاكل الأسواق، إذ ميز بيع السلع الضرورية والسلع الكمالية وحذر من الاحتكار، وأشار إلى أهمية التدريب والتعليم في الصناعة ونشرها ،كما أشار إلى أهمية الطلب (مثل كينز) لإزدهار الصناعة.

8. **الضرائب** : تعتبر الضرائب من أهم أفكار ابن خلدون التي لها صلة بالاقتصاد الحديث ،حيث اهتم بالضرائب والنفقات وكان ذلك ضمن نظرته العامة للدولة وتطورها من الشباب والحيوية إلى الهرم والكهولة ، ويرى ابن خلدون أن العمران البشري لا بد له من سياسة تنظمه، حيث يعتبر ابن خلدون أن الضريبة هي ابتكار حضري بالأساس فإن وجدت في مرحلة البدو فهي جاءت في أخرها نتيجة تطور الفائض الاقتصادي ، فهو يرى أن حصيلة الضريبة في بداية الدولة تكون كبيرة و يرجع ذلك لإنخفاض نسبها و قلة أنواعها ،وهذا ما يشجع على النشاط الاقتصادي، أما في نهاية الدولة فحصيلة الضريبة تكون قليلة و يرجع ذلك إلى زيادة نفقات و خراج آهل الدولة في الأغراض غير الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة نسب الضريبة و استحداث أنواع أخرى من الضرائب مثل "المكوس" وهو جمع كلمة "مكس" وهي الضريبة على البيوع في الأسواق، و الرفع من نسبة الضرائب و استحداث ضرائب جديدة يؤدي إلى إثقال كاهل الفلاحين و الصناع و الحرفيين و التجار، الأمر الذي لا يحفزهم على الاستمرار في نشاطاتهم، ويؤدي بهم إلى تركها فتنقص حصيلة الضريبة مما يؤدي إلى انحطاط الدولة و اضمحلالها [3]، فهو يرى بأنه كلما كانت الضرائب منخفضة و معقولة كان الناس أكثر تحفيزا

[1] مزيان عبد المجيد،**النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون و أسسها من الفكر الإسلامي و الواقع المجتمعي**،صدر من طرف وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية ،الجزائر،2020،،ص ص 338-340.
[2] سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الاسعار و النقود –دراسة تحليلية**، دار الثقافة و النشر، السعودية ،1998،ص48.
[3] احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 91-92.

للاستثمار و الإنتاج، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية و زيادة الإيرادات العامة للدولة وهذا ما يحافظ على استقرار الدولة ،و يؤكد كذلك على ضرورة إتباع مبادئ معينة في السياسة الضريبية لضمان عدالة و كفاءة النظام الضريبي، ومن هذه المبادئ: العدالة و الكفاءة ،القدرة على الدفع، سهولة التنفيذ، المنفعة العامة، حيث يقول ابن خلدون «لا تطلب أكثر مما هو محتمل، لا تفرض على أي شخص ما لا يستطيع دفعه، عامل جميع الناس بعدالة ، فهذا يجعل من السهل كسب صداقتهم، وهو أكثر ضمانا لتحقيق رضا عام»، و ينظر إلى أفكار ابن خلدون حول تخفيض الضرائب على أنها مماثلة للاقتصاد القائم على جانب العرض، فابن خلدون سبق آرثر لافر في فكرة تخفيض الضرائب بما يقارب 600 عام ، حيث تعتبر فكرة منحنى لافر الذي نشر في الثمانينات أن زيادة معدلات الضرائب قد تؤدي في الواقع إلى تقليص القاعدة الضريبية بحيث تنخفض الإيرادات الضريبية[1].

9. **نظرته للاحتكار:** طالب ابن خلدون بحرية التجارة و ندد بالإحتكار، ناقش ابن خلدون مصادر الحصول على الربح التجاري من تخزين السلعة كضرورة من ضروريات نقلها من بلد إلى آخر حيث يحتاجها أفراد الدولة الأخيرة، كما بين مصدر آخر للحصول على الربح من جراء تخزين السلع حتى تتحسن الأسعار في السوق أي أن التخزين هنا لا يقصد حبس السلعة عن البيع للأفراد ، و لكن إذا كان الهدف رفع الأسعار في أسواق المسلمين فيسمى احتكارا ولاسيما إذا كان هذا الإحتكار واقعا على السلع الضرورية كالأقوات، ويرى ابن خلدون أن على ولي الأمر أن يضرب على يد المحتكر و أن يبيع عليه ما احتكر بالسعر المناسب، أي منع الاحتكار و ضمان التعامل في السلع بالأسعار التي لا تجحف بالطرفين، ولا يجوز للدولة التدخل في الأسعار بالرفع أو الخفض إذا كان ذلك دون تدبير أو اتفاق[2].

10. **تدخل الدولة في الاقتصاد** : اعتبر ابن خلدون أن تدخل السلطات في السوق يلحق مضار، لأن الدولة تستعمل نفوذها لتطويع آلية السوق لصالحها، كما حذر من خلط السلطة بالتجارة وانغماس الدولة في النشاط الاقتصادي ، ويعتبر أن تجارة السلطات مضرة ومفسدة للجباية، حيث اعتبر ابن خلدون أن تدخل الدولة في السوق يكون سببا في غم ونكد بالنسبة للعامة وكسب غير مبرر للدولة[3]، ومع ذلك يرى ضرورة قيام الدولة بتوفير الأمن و تنظيم الأسواق ، و إقامة البنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج .

3-الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364-1442)م : يعد الفكر الاقتصادي عند المقريزي من أبرز الإسهامات في التراث الاقتصادي الإسلامي ، حيث يصنف المقريزي من بين علماء الاقتصاد نظرا لإهتماماته

[1] Abdul Azim Islahi, **IBN KHALDUN's THEORY OF TAXATION AND Its RELEVANCE, Turkish Journal of Islamic Economics,** Vol 2,No 2,Turkey,2015, P P11-13.

[2] سيد شوربجي عبد المولى، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

[3] غربي العيد، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ،2022/2021،ص34.

المتزايدة برصد التاريخ الاقتصادي و تقديمه تحليلات دقيقة لبعض الوقائع الاقتصادية التي شهدها عصره ، و بالرغم من تأثر المقريزي بأستاذه إبن خلدون إلا أنه سلك مسلكاً آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية، حيث أن ابن خلدون اهتم بالقيمة في تفسير الظواهر الاقتصادية بينما أهتم المقريزي بالجانب النقدي، وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهة الاقتصادية ، وفيما يلي يمكن التطرق لأهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي:

المقريزي Al-Maqrizi هو مؤرخ ذو نزعة اقتصادية نقدية اسمه الكامل تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، ولد بالقاهرة سنة 1364م ، وهو احد تلامذة ابن خلدون ، تولى عدة وظائف خاصة في التعليم والقضاء ودرس في الأزهر ،من ابرز مؤلفاته "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، توفي في مصر سنة1442 م.

3-1-اسباب الأزمات الاقتصادية : عاش المقريزي في فترة تدنت فيها الأوضاع السياسية و الاقتصادية، و التي من ملامحها انتشار الفساد و الإستبداد و الطغيان، و ظهور المجاعات في مصر في الفترة من 1392 م إلى 1404م، وتميزت هذه الفترة في الوقت ذاته بخلافات عمت الحكام و الأمراء نتيجة لانقسام الدولة الإسلامية ، و ارجع المقريزي المجاعات التي ظهرت في مصر إلى الأسباب التالية:

1. **الأسباب الطبيعية** : مثل الفيضانات أو الجفاف أو البرد و الرياح و الآفات الزراعية كالحشرات المختلفة التي تتلف المحاصيل الزراعية، فقد قال المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة "«...اعلم أن الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة....إنما يحدث من آفات سماوية في غالب الأمر، كقصور جري النيل بمصر، وعدم نزول المطر بالشام و العراق و الحجاز وغيره، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها، أو جراد يأكلها، وما شبه ذلك...»، فوفرة الأمطار و فيضان نهر النيل تؤدي إلى زيادة المحاصيل الذي يؤدي حتما لإرتفاع العرض فتنخفض الأسعار و العكس في حالة الجفاف، ومن هنا اتضح أن الأسباب الطبيعية بأنواعها عوامل تؤدي إلى نقص المعروض من المحاصيل الزراعية في الأسواق و ارتفاع أثمانها، وبقدر شدة الآفة و حجم ما تتلفه تكون شدة الغلاء و تتحدد نسبة التضخم، لأن تلك الآفات و حجمها يصبح معيارا محددا لحجم العرض مقابل الطلب على السلع.
2. **الأسباب السياسية:** تعود إلى فساد سياسة الحكم و انتشار الفساد (الرشوة) و سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي ،و تفشي الظلم و القتل من قبل الحكام لرعيتهم نتيجة غياب العدل في الحكم ، و هذا ما جعل الناس تهاجر و تفر من البطش ،وبفرارهم و هجرهم الأرض يفسد النشاط و الإنتاج الزراعي حيث

يقل المنتوج فينقص عرض السلع مقابل ارتفاع الطلب عليها لحاجة الناس إليها فترتفع أسعارها و يصل الغلاء فيها إلى مستويات قياسية[1].

3. **الأسباب الاقتصادية:** تتمثل في السياسة التي يتبعها المحتكرون قصد السيطرة على الأسواق من خلال حبس السلع التي يحتاجها الناس و انتظار الغلاء فيطرحونها للبيع بأسعار مرتفعة، بالإضافة إلى احتكار الأرض من طرف أو من بعض الأطراف ينجر عنه ارتفاع ريعها.

4. **الأسباب النقدية(رواج النقود):** يعتبر المقريزي من المفكرين الأوائل الذين تناولوا بالتحليل الظواهر النقدية و دورها في الدورة الاقتصادية ، حيث لاحظ المقريزي أن من الأسباب النقدية للأزمة هو التلاعب بالعملة و زيادة عرض النقود النحاسية ، ففي البداية كانت النقود الذهبية (الدينار) و الفضية (الدرهم) هي النقود الشرعية في التداول فيقول المقريزي في كتابه «...أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات و قيما للأعمال إنما هي الذهب و الفضة.. »، ومع مرور الوقت و لتغطية النفقات الكبيرة ، بدأ الحكام بإعتماد نقد ثالث يخلطون الذهب و الفضة بالنحاس ما يعرف بالفلوس و هو اقل قيمة من الذهب و الفضة، ويرى المقريزي أن الإكثار من إصداره هو احد الأسباب النقدية للأزمة وارتفاع الأسعار و حدوث المجاعات[2] ، فيرى أن التجار لم يثقوا بالنقود الجديدة المختلطة بالنحاس لأنها فقدت جزءا من قيمتها الحقيقية فقاموا برفع أسعار السلع لتعويض الخسائر، وبهذا يكون المقريزي قد وضع أول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي يتعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، حيث لاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى التضخم و هو ما يؤثر على التشغيل وطريقة توزيع الدخل، مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار.

<u>3-2- الحلول التي قدمها المقريزي لمواجهة الأزمات الاقتصادية</u>: يعتبر المقريزي مؤسس النظرية النقدية حيث حاول أن يجد حلاً لمشكلة زيادة النقود وطلب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة و أن تكون العملة من معدن واحد فقط ، حيث كان المقريزي سببا في الابتعاد عن المعادن الرخيصة كنقود والتي كانت سبباً في ارتفاع الأسعار، لأن اعتماد الذهب أو المعادن النفيسة كما اقترح المقريزي يحد من ارتفاع الأسعار لأن هذه المعادن نادرة ومكلفة وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائياً من خلال السوق وليس طبقاً لرغبة الحكام، وهذا يؤكد أن المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والليبرالية النقدية[3]،كما نادى المقريزي بضرورة تخفيض الضرائب على الفلاحين و التجار خاصة في أوقات الأزمات، و شدد على ضرورة منع التجار من احتكار السلع الأساسية و طالب بضرورة تدخل الدولة لضبط الأسعار.

[1] بويلي سكينة ، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريزي، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 244-251.
[2] احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.
[3] بتصرف :ساري نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص30

ملاحظة :قانون غريشام الذي يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول ، فإن جذوره تعود عند المقريزي بحوالي3 قرون عندما أكد بأن اختفاء العملات الفضية و الذهبية (العملة الجيدة) من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية (الرديئة) كان سبباً في ارتفاع الأسعار.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى

مرت أوروبا من القرن الرابع إلى القرن العاشر بتدهور اقتصادي وأخلاقي حيث تميزت بالإنغلاق و تراجع التبادلات و العلاقات النقدية فدخلت أوروبا في مرحلة عميقة من الظلمات و عرفت بسيطرة النمط الاقتصادي الإقطاعي ، أما التركيب الاجتماعي لمجتمع الإقطاع فيتكون من الأسياد الإقطاعيون الذي يملكون الأراضي و من الأقنان الذين يشتغلون على ارض السيد الإقطاعي، و من رجال الدين الذين كانوا يمثلون السلطة الروحية في نواحي الإقطاعيات و على قمة الهرم الإقطاعي تتربع الكنيسة اكبر مالك للأرض .و في القرن الحادي عشر، عادت بوادر الانتعاش، حيث ازدهرت بعض الصناعات الحرفية، كما بدأت عمليات الإصلاح الاقتصادي و الإجتماعي و السياسي...، و ظهرت بعض الممالك القوية مثل فرنسا، و في القرن الثالث عشر استمر الإزدهار و بناء الكنائس وأصبحت هذه الكنائس مسيطرة بشكل تام على كافة النواحي منها الاقتصادية، فكانت الأفكار الاقتصادية غير مستقلة بل مرتبطة بالدين المسيحي ، و نحن سوف نركز على الأفكار الاقتصادية التي أتى بها القسيس توماس الاكويني الذي كان متأثرا بتفكير كل من أرسطو وأفلاطون.

سان توماس الأكويني saint Thomas Aquinas هو فيلسوف وقديس في الكنسية الكاثوليكية، ولد بايطاليا سنة 1225م ، يعد من أعظم مفكري العصور الوسطى ومن ابرز الشخصيات التي دمجت بين الفلسفة اليونانية و العقيدة المسيحية ، من أهم مؤلفاته الخلاصة اللاهوتية ،توفي بايطاليا سنة1274م عن عمر يناهز 49 عاما.

1–الأفكار الاقتصادية لسان توماس الأكويني (1225–1274) م: تشكل الأفكار الاقتصادي للأكويني انعكاس للواقع المعاش غي عصره فهو يحاول التوفيق بين العقل و الدين ، ومن أهم الأفكار الاقتصادية لسان توماس الأكويني التي استمد

معظمها من ارسطو نذكر مايلي[1]:

1. **العدل التوزيعي والعدل التعويضي :** فقد اهتم بفكرة العدل التي تطرق إليها ارسطو، إذ قسم العدل إلى نوعين:

- ✓ **العدل التوزيعي :** يأخذ بعين الإعتبار الإختلافات النسبية لكل فرد حيث توزع المنافع مع مراعاة الاختلاف في الظروف الطبيعية بين الأفراد وهذا هو أساس العدل عند أرسطو .
- ✓ **العدل التعويضي أو التبادلي:** هو الذي يضمن استمرار العدل التوزيعي ، بمعنى إذا حدث خلل في مراكز العدل التوزيعي فإن العدل التبادلي يكفل إعادة التوزيع للرجوع إلى حالة العدل التوزيعي.

2. **الثمن العادل :**تبنى توماس الاكويني أفكار أرسطو بتحديد قيمة السلعة ضمن الثمن العادل ،و بنفس الفكرة للأجور و الأرباح ، فالثمن العادل بالنسبة لتوماس هو تحديد ثمن يضمن للبائع تحقيق لربح معقول و مقبول يغطي نفقات الإنتاج (نقل و تخزين السلعة و مخاطر تسويقها...) و في نفس الوقت يرضي المشتري، حيث لم يحدد مقدار هذا الثمن و لا الربح بل تركه لتقدير البائع و المشتري حسب ظروف السوق.

3. **الأجر العادل:** يستند القديس توماس الإكويني على مفهوم السعر العادل و يرى أن الأجر يجب أن يكون عادلا، أي أن يفي بالحاجات الضرورية و الاجتماعية للفرد، و يستنتج من ذلك أن للأجر مفهومان هما أولا : الأجر عنصر مادي، و ثانيا: الأجر عنصر اجتماعي، فيرى توماس أن افرد المجتمع ينقسمون إلى فئات يختلف فيها البعض عن البعض الآخر مثلما يختلف أعضاء الجسم البشري، وبالرغم من أن أعضاء المجتمع هم في تعاون إلا أنهم يختلفون في أداء الوظائف، فهناك أعضاء تبذل جهد عضلي فتحتاج إلى غذاء مادي، و هناك أعضاء تبذل جهود فكرية فتحتاج إلى غذاء روحي، و لأنها تقدم خدمة ارقي من الأعضاء الآخرين فإنها تحتاج إلى أجر أعلى (نلاحظ أن هذا يتناقض مع تعاليم المسيحية التي تنص على مساواة البشر)، و لكن هذا التبرير عند توماس لخدمة النظام الاقتصادي الإقطاعي المتكون من طبقات متميزة، وتبرير لخدمة جميع الأطراف، ففي رأيه أن كل خدمة يؤديها الفرد تعتبر منتجة سواء كانت خدمة إنتاجية أو فكرية و بالتالي فإنها تحتاج إلى أجر، فالعنصر المادي للأجر عند توماس يمثل مقدار الضروريات اللازمة للحياة من مأكل و ملبس و مسكن فقط، وهذا المفهوم تطور إلى أن أصبح في نظرية حد الكفاف التي كتبت عنها المدرسة الكلاسيكية، أما في الجانب الاجتماعي فلابد من رفع الأجر لما يوازي المرتبة الاجتماعية لصاحبها أي يستطيع أن يسد النفقات المادية للمرتبة الاجتماعية، ولاشك أن العامل أو الفلاح مرتبته الاجتماعية أقل من المثقف و رجل الدين، وهذا يعني تبرير انخفاض الأجور[2].

[1] تمار أمين، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة، 2023/2022، ص20.
[2] علاء بسام مهنا ، فؤاد العلي ، **مرجع سبق ذكره**،ص21.

4. **الملكية الخاصة** : في البداية تبنى فكرة أفلاطون فإن سان توماس أعطى حجة للملكية العامة بإعتبار أن الله خلق الأرض وما عليها و بالتالي لا يمكن لأي فرد امتلاكها ،ثم غير فكره بالرجوع إلى وجهة نظر أرسطو في أهمية الملكية الفردية، رأى أنه يسمح للملكية الفردية ولكن هذه الملكية ليست مطلقة[1].

5. **نظرته إلى العمل**:اعتبر توماس الاكويني العمل نشاطا شريفا و ضرورة انسانية و اجتماعية لتحقيق العدالة الاقتصادية و خدمة المجتمع، فقد قسمه إلى نوعين[2]:

- الأعمال التملكية: و هي الأعمال التي توفر الثروات الطبيعية الموجهة لتلبية الحاجات الإنسانية المتأتية من الزراعة و الحرف و الإدارة.
- الأعمال الربحية: هي الأعمال التي توفر الثروات الاصطناعية المتأتية من التجارة و المبادلات و نشاط القرض بفائدة.

6. **نظرته للتبادل**: ميز توماس بين نوعين من التبادل[3]:

- التبادل الطبيعي و الضروري: سواء عبر المقايضة أو بالنقود و الذي يوفر السلع الأساسية للحياة العائلية ، فرب العائلة هو المسؤول على توفير العيش لأسرته وفق الأحكام المسيحية.
- التبادل من اجل تحقيق الربح: يقوم هذا التبادل على مبادلة النقود بالنقود و السلع مقابل النقود ليس بهدف تلبية الحاجات و لكن من اجل تحقيق الربح، وهذا النوع من التبادل يراه توماس انه منبوذ لأنه يشجع على الجشع.

7. **نظرته إلى التجارة**:يرى أن التجارة شر لابد منه، بمعنى تمتزج فيها الموافقة بالتحذير، الموافقة لضرورة جلب السلع مع الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات التجارية، و التحذير من إمكانية حصول التاجر على ربح كبير لا يستحقه، و رأى أن الدولة يجب أن تلعب دورا في تنظيم التجارة من خلال وضع القوانين و أنظمة تضمن العدالة و تمنع الممارسات التجارية غير المشروعة.

8. **الاحتكار**: رفض توماس الاحتكار و اعتبره ربح مرفوض و محرم .

9. **الفائدة** :رفض سان توماس سعر الفائدة مثل أرسطو وتبنى نفس الحجج إذ يعتبر أن النقود عقيمة و لا تلد نقود لأن ذلك ليس من وظائفها الطبيعية ، و أن في سعر الفائدة استغلال للفقراء، و أن الفائدة هي ثمن المقرض على المقترض أي هي ثمن الوقت و يرى الاكويني أن الوقت ملك لله و بالتالي لا يحق للمقرض أن يأخذ ثمنا للوقت الذي لا يملكه ، وبالتالي حرمت الفوائد على رجال الدين أولاً في القرن الثاني عشر ثم على جميع المسيحيين ، لكن بعد ذلك في بداية القرن 14 بدأ الإصلاح الديني و انتشار العلمانية أباحت الفائدة.

[1] حازم الببلاوي ، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ،الطبعة الأولى**، دار الشروق ، مصر ، 1986، ص32.
[2] احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.
[3] **نفس المرجع اعلاه**، ص 55.

❖ **أسئلة حول المحور الثالث:**

1. قارن بين الأفكار الاقتصادية لكل من سان توماس الأكويني و المقريزي وابن خلدون؟
2. في نظرك، كيف ساهم المقريزي و ابن خلدون في إثراء الفكر الاقتصادي الإسلامي بشكل عام؟
3. لماذا يلقب المقريزي بأبو النقود؟

المحور الرابع:

الأفكار الاقتصادية عند الماركانتيلين (التجاريون)

تمهيد:

النظرية الاقتصادية لعلم مستقل لم تبدأ بشكل واضح إلا مع النظرية التقليدية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 حيث أن الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادي إلا بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية، لكن بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية مع نشأة الدولة الحديثة في منتصف القرن 15 ولعل أهم الأفكار وردت عند التجاريين أو الماركنتلين التي ظهرت في كل من فرنسا و انجلترا و اسبانيا.

و أطلق مصطلح "التجاريون" أول مرة من قبل ادم سميث في كتابه" ثروة الأمم" للدلالة على السياسات الاقتصادية التي سادت في أوروبا، ويعتقد أنها تمتد إلى ثلاثمائة عام و ذلك بالتقريب منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر ميلادي و تنتهي مع بداية الثورة الصناعية.

أولا :عوامل ظهور الفكر الماركانتيلي أو التجاري

من أهم العوامل التي ساعدت في ظهور الفكر التجاري نذكر مايلي[1]:

1. انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا و استمرار هروب الأقنان إلى المدن و ظهور الدولة كوحدة سياسية جديدة، كان النظام الإقطاعي أي ملاك الأراضي هم المسيطرين على كافة النواحي الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و لم يكن لدولة دور بشكل عام، و بإنهياره ظهرت مملكة فرنسا مع فرنسوا الأول ، ومملكة انجلترا مع

جون بودان Jean Bodin(1529–1596)م هو فيلسوف وسياسي فرنسي ، كان أول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود والأسعار وبذلك أعطى صورة بدائية للنظرية الكمية للنقود.

انطوان دي مونتكريتيان Antoine de Montchretien(1575–1621)م هو كاتب واقتصادي فرنسي ،يعتبر احد الرواد الأوائل الذين رابطوا بين النظرية الاقتصادية و التجارة الدولية .

جان باتيست كولبير Jean–Baptiste Colbert (1619–1683) م يعتبر من المفكرين الاقتصاديين البارزين في المدرسة التجارية،وقد ساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الفرنسي من خلال تحفيز الصناعة ، تشجيع الصادرات.

[1] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الاسلامي**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2001 ، ص ص 47-48.

هنري السابع و زوجته اليزابيت و إمبراطورية اسبانيا مع شارلمان .

2. بدأت المبادلات التجارية الداخلية بالتحرر من حواجز النظام القديم ، وبدأت حركة الاكتشافات الجغرافية كإكتشاف أمريكا سنة 1492م من طرف "كريستوفر كولمبس" ،وكذلك الطريق البحري إلى الهند سنة 1498م من طرف" فاسكو دا غاما "وهكذا عادت لأوروبا صلاتها مع الشرق، كما زاد طموح أوروبا للدول المستعمرة حيث استولت الدول الأوروبية على البلدان الإفريقية و الأسيوية و الأمريكية.

3. بدأت النقود تمارس دورها من جديد في تفعيل المبادلات و بدأت الحاجة إليها تتعاظم في ظل العلاقات الدولية الجديدة ، كما ظهرت أساليب جديدة مثل استخدام الأوراق التجارية، وظهور بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية.

4. شهد المجتمع الأوروبي تحولا من فكر العصور الوسطى الذي كانت تحكمه الكنيسة التي تحرم الفائدة و إلى قيم السوق و تمجيد الإسترباح ، فمع بداية القرن 13 بدأ انتشار العلمانية و بدأ ينفصل الدين عن جوانب الحياة، كما أصبحت مسألة تحريم الفائدة اقل حدة و بدأ التعامل معها مباح ، وبدأ استحباب العمل بالتجارة و الربح .

5. على صعيد العلاقات الإنتاجية شهدت هذه الحقبة تحولا من علاقات القنانة العرفية إلى العلاقات الأجرية العقدية، ونشأت الورش الصناعية التي يملكها أو يرعاها التجار بالتمويل و التسويق ،أما على الصعيد الاجتماعي أخلا النبلاء مكانتهم في المجتمع الجديد للتجار الذين عرف لهم الملوك مؤازرتهم و تأييدهم و توحدت مصالحهم في توسيع الأسواق و إزالة الحواجز المعيقة للتجارة.

ثانيا :الأفكار الاقتصادية عند التجاريين أو الماركانتيلين

في عصر التجاريين كانت الأفكار الاقتصادية غير مستقلة و كانت هدفها تقوية الدولة أي كانت تابعة للسياسة، و من أهم هذه الأفكار نذكر مايلي:

1. ثروة الدولة و قوتها تعتمد على المعادن النفيسة "الذهب و الفضة" التي تمتلكها، فكلما زادت ثروة الدولة زادت قدرتها على دعم الجيوش و الأساطيل البحرية في صراعاتها مع القوى المنافسة .

2. إن التجارة خاصة التجارة الخارجية هي النشاط الأساسي الذي يحقق فائض في الثروة ، بمعنى أن الثروة موجودة في الخارج و لابد من جلبها إلى البلد من خلال التجارة الخارجية.

3. وجوب تحقيق فائض في الميزان التجاري أي الصادرات اكبر من الواردات، و ذلك أن كمية الذهب و الفضة محدودة في العالم، فإن الدولة يجب أن تزيد من ثروتها على حساب الدول الأخرى، فما هو مكسب أي دولة هو خسارة لدولة أخرى، فعند تصدير البضائع كانت الدولة تجمع الذهب و الفضة و لكن عند استيراد السلع

الأجنبية ، كانت تضطر إلى دفع الذهب و الفضة للدول الأخرى. لذلك، ركزت المركنتيلية على زيادة الصادرات و تقليل الواردات إلى الحد الأدنى. و الأفضل من ذلك، كانت تفضل عدم استيراد أي شيء و إنتاج كل شيء محليا، بما في ذلك المنتجات الزراعية.

4. كانوا يرون أن من الأفضل ألا تزيد الأجور على حد الكفاف أي تغطيت الاحتياجات الأساسية فقط ، كانوا المركنتليون يدفعون أجورا منخفضة للعمال للحفاظ على التكاليف المنخفضة وزيادة الفائض التجاري.

5. تشجيع الإنجاب لزيادة اليد العاملة و رخصها مما يساعد على نمو الصناعة ، و كذلك من اجل أن تكون الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية و تحمل ما يصيبها من خسائر في حروبها مع الدول الأخرى[1]، فهي ترى انه كلما زاد عدد سكان الدولة، زادت قدرتها على تراكم الثروة، وزادت قوة جيشها، مما يساهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

6. يجب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بفرض قيود على النشاط التجاري بغرض حماية خروج الذهب و الفضة و الحفاظ على الثروة، و دعم الصناعات المحلية من خلال تقديم الإعانات ،و إنشاء الاحتكارات الاقتصادية و سن القوانين التي تحمي الاقتصاد المحلي و تعزز النمو الاقتصادي، فالتجاريون يرون أنه لو ترك الحرية التامة للأفراد فإنهم يهدفون إلى تحقيق رغباتهم دون تلبية رغبات الدولة، لكن بالتوجه من طرف الحكومة فإنهم يحققون أهدافهم الشخصية وأهداف الدولة معا[2].

7. نظرا لندرة مناجم الذهب في الدول الاستعمارية مثل بريطانيا و فرنسا و اسبانيا، اعتمدت هذه الدول على مستعمراتها لدعم الثروة من خلال الحصول على المعادن الثمينة والمواد الخام و توفير العمالة ، و تحويل المواد الخام إلى سلع نهائية، ثم بيعها مرة أخرى لهذه المستعمرات بسعر مرتفع[3].

8. تم ترتيب القطاعات الاقتصادية ، حيث احتل قطاع التجارة الخارجية الصدارة ، لأنه القطاع الوحيد الذي يحقق فائض في الثروة، ثم تأتي الصناعة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فتعتبر الصناعة هي اساس الصادرات و أنها تخدم التجارة ،أما الزراعة فتذيلت الترتيب فلم تحظى بتقدير كبير من طرف التجاريين.

[1] سلامة وفاء، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة دروس موجهة لسنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955،جامعة سكيكدة، سكيكدة ،2023/2022، ص30.

[2] بتصرف: حداد محمد، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020/2019، ص9.

[3] Robert c. Kelly**, What is Mercantilism**?, consulte le 05/10/2024 at 18:14,https://www.investopedia.com.

ثالثا :السياسات الاقتصادية التي طبقت في البلدان المختلفة في عصر التجاريين

تميزت المركنتيلية بمنظومة التجارة الثلاثية حيث كانت الدول الأوروبية تصدر السلع المصنعة و المنسوجات إلى إفريقيا و أمريكا، وكانت أمريكا ترسل المواد الخام إلى أوروبا ، أما إفريقيا فكانت ترسل العبيد إلى أمريكا ، كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 3: منظومة التجارة الثلاثية للمركنتيلين

source: The Political Economic, **Economic history: mercantilism and international trade**, consulte le 24/09/2024 a 14:25,https://www.im-an-economist.blogspot.com

و ظهرت الماركنتلية في كل من فرنسا و اسبانيا و انجلترا، لكن ظهرت بأوجه مختلفة كل بلد اتبعت سياسة اقتصادية معينة لزيادة قوة الدولة وثروتها النقدية، و تتمثل هذه السياسات في:

1–السياسة التجارية الاسبانية: أطلق عليها اسم " السياسة المعدنية "، حيث اهتمت اسبانيا والبرتغال بحماية ما لديها من معدن نفيس بإستغلال مناجم الذهب والفضة في مستعمراتها في القارة الأمريكية ، وقد وضعت الحكومة الاسبانية قيودا على التجارة الخارجية و منعت تصدير المعادن النفيسة إلى الخارج إلا في حالات استثنائية مثل تسديد الديون الملكية وبعثات الحكومة للخارج، كما منعت التجار الأجانب الذين يبعون سلعهم داخل اسبانيا ، يمنع عليهم إخراج ثمن سلعهم بما يعادله نقدا خارج اسبانيا، و الإجراء المطبق عليهم هو إنفاق ثمن سلعهم المباعة بشراء سلع أخرى من السوق الإسباني[1].

2–السياسة التجارية الانجليزية: أطلق عليها اسم" السياسة التجارية ".في سنة 1651، أصدرت الحكومة البريطانية بقيادة "اوليفر كروميل" قانون الملاحة البريطاني بهدف السيطرة على التجارة البحرية، حيث ينص هذا القانون على أن جميع الواردات إلى انجلترا أو مستعمراتها يجب أن تنقل على متن سفينة انجليزية ، كما نص على ضرورة مرور جميع صادرات المستعمرات البريطانية عبر الموانئ الانجليزية أولا قبل أن تواصل

[1] سليمان زاوي فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

رحلتها إلى أوروبا أو أي مكان آخر وذلك لكي تستفيد انجلترا بفرض ضرائب و رسوم جمركية على هذه البضائع مما يزيد من أرباحها ،كما سنت انجلترا مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية حيث حددت السلطات البريطانية قائمة بالسلع المحمية التي لا يمكن للمستعمرات بيعها إلا للتجار البريطانيين كالسكر و القطن و الحديد... ، كما كانت بريطانيا تستورد المواد الأولية الرخيصة من مستعمراتها ثم تصنع منها المنسوجات و المنتجات الأخرى ، وتعيد تصديرها بأسعار مرتفعة ، مما زاد من احتياطيها من الذهب و الفضة وجعل الناتج البريطاني أكثر ثراء [1].

3-السياسة التجارية الفرنسية: على الرغم أن المذهب التجاري بدأ رسميا في سنة 1539 بمرسوم يحظر استيراد السلع الاسبانية و يفرض قيودا على تصدير المعادن الثمينة إلا أنه بلغ ذروته في عهد كولبير، حيث لعب الوزير الفرنسي "جان بابتيست كولبير" الذي أصبح الوزير الأول للملك لويس الرابع عشر سنة 1661 دورا كبيرا في توسع المركنتيلية في فرنسا من خلال " السياسة الصناعية " التي ارتبطت باسمه ،حيث سعى كولبير بصفته المراقب العام للمالية إلى تعزيز التصنيع و التجارة الخارجية الفرنسية من خلال تشجيع الصناعات المحلية للزيادة في الصادرات و بالتالي الزيادة من فائض فرنسا من الذهب و الفضة ، و قام كذلك من تقليل من الواردات من خلال رفع التعريفات الجمركية على المنتجات الأجنبية و حظرت استيراد بعض السلع كبعض المنسوجات و المعادن و الزجاج، فقام بإنشاء المصانع الملكية لإنتاج الزجاج ،و منح الشركات الخاصة احتكارات لصناعة الأنسجة خاصة الدانتيل، مع فرض معايير جودة صارمة و عاقب من حاول التهرب منها من اجل رفع أسعار المنتجات الفرنسية في الأسواق الدولية،و قد عمل على استقدام الحرفيين و الصناع الأجانب لتعزيز الصناعة المحلية ، كما قام بإنشاء أسطول تجاري فرنسي لنقل البضائع الفرنسية إلى الخارج ، مما قلل من اعتماد فرنسا على السفن الأجنبية، ومن خلال ضمان أن أجور النقل تذهب إلى قباطنة السفن الفرنسيين و أصحابها ، ساعد كولبير في الحفاظ على الثروة داخل البلاد [2].

رابعا :تقييم للفكر الماركانتيلي او التجاري

توضح دراسة الفكر الاقتصادي أن كل مدرسة جاءت بأفكار جديدة مغايرة أحيانا للأفكار الاقتصادية التي سادت في العصر السابق، و وضعت حلولا لمشكلات و وقائع اقتصادية للعصر الجديد، فقد تكون قد أصابت في طرح أفكارها و سياساتها أو أخطأت في ضوء التقييم اللاحق لأحكامها، فلكل فكر نجد من يناصره و من يعارضه.

[1]The Political Economic, **Economic history: mercantilism and international trade**, consulte le 24/09/2024 a 14:25,https://www.im-an-economist.blogspot.com
[2] Robert c. Kelly, **op-cit**, consulte le 05/10/2024 at 18:14,https://www.investopedia.com.

1–الإسهامات الايجابية للفكر الماركانتيلي أو التجاري :لقد ساهم التجاريون في تحرير الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني أو الأخلاقي الذي كان يميزها في العصور الوسطى، و لكنهم لم يصلوا إلى حد إرساء علم اقتصاد مستقل ، فقد ربطت الأفكار الاقتصادية في عصرهم بخدمة أغراض سياسية، إلا أنه يمكن القول أنهم قد مهدوا الطريق للمدارس الأخرى ليقوموا بهذه المهمة، ومن أهم الإسهامات الايجابية لهذه المدرسة، نذكر مايلي[1]:

1. أدت المدرسة التجارية الدور التاريخي لها بتقوية الدولة القومية الناشئة لكي تتمكن من القضاء على سلطات أمراء الإقطاع و هيمنة الكنيسة، الأمر الذي ساعد على تحقيق الأمان من الصراعات و الحروب الداخلية، وأتاح الفرصة لقيام أسواق داخلية واسعة و قادرة على استيعاب الإنتاج المحلي.
2. ساعدت أفكار التجاريين على تنمية الصناعة و التجارة.
3. عملت المدرسة التجارية على تطوير مفاهيم ميزان المدفوعات بين الدول و العالم الخارجي.
4. ساعدت المدرسة التجارية على توفير رأس المال النقدي، وساعدت على خلق البنوك الأوروبية و توسيع نشاطها المالي مما عزز نشوء النظام الرأسمالي.

2–الانتقادات الموجهة للفكر الماركانتيلي او التجاري :واجه الفكر الماركنتيلي العديد من الانتقادات ، لكن كانت الانتقادات الأكثر حدة من طرف الطبيعيين و ادم سميث ،من أهم هذه الانتقادات نذكر مايلي:

1. انتقد التجاريون في تحديد معنى الثروة، فإنتقد ديفيد هيوم هذا المفهوم مشيرا أن الثروة ليست مجرد ذهب و فضة ، إنما ثروة كل بلد تشمل قدرته الإنتاجية و في مقدار ما يحققه فعلا من منتجات.
2. لقد أثبتت التحاليل الاقتصادية خطأ مبدأ الذي نادى به التجاريون و هو الحصول بصفة مستمرة على فائض في الميزان التجاري ، وأثبتت أن هذا سوف يؤدي إلى زيادة كميات الذهب و الفضة الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و بالتالي حدوث تضخم[2].
3. انتقد ادم سميث المركنتيلية فهو يرى أن الربح الاقتصادي لدولة لا يعني بالضرورة خسارة لدولة أخرى ، بل يمكن أن تكون التجارة مربحة للطرفين ، حيث يمكن لدولة ما أن تزدهر من خلال توفير المواد الأولية لدولة أخرى ، و التي يمكنها بدورها تحويل هذه المواد إلى سلع تامة الصنع و بيعها بأسعار مربحة.
4. ركزت السياسات المركنتيلية على تشجيع زيادة عدد السكان لكن دون مراعاة ما يترتب عن ذلك، فهي لم تهتم بتحسين مستوى المعيشة ، مما أدى إلى انتشار الفقر و البطالة و اضطرابات اجتماعية مما خلق توترات داخلية.
5. إن السياسة الحمائية للتجاريين تقوم بتعطيل سير التجارة الخارجية و ليس تشجيعها.

[1] معين أمين السيد ، **مرجع سبق ذكره**،ص 88.
[2] بالي حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

6. بالغ الفكر التجاري في أهمية التجارة و الصناعات التصديرية إلى درجة تهميش الزراعة و الصناعات الأخرى[1].
7. انتقدت السياسات المركنتيلية في كونها تخدم النخب الحاكمة و الرأسماليين التجاريين بالدرجة الأولى، بينما عانى عامة الشعب من ظروف معيشية سيئة للغاية بسبب التفاوت الاقتصادي الهائل.
8. شجعت المركنتيلية على استغلال الدول الأضعف ، مما أدى إلى زيادة التوترات و الصراعات الدولية.

❖ **أسئلة حول المحور الرابع:**

1. انقسمت المدرسة التجارية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية ، اذكرها؟ و ماهي السياسات المتبعة من طرفها لجمع و تعظيم الثروة؟
2. في نظرك، هل يمكن رؤية أفكار المدرسة التجارية في بعض السياسات الاقتصادية المعاصرة؟
3. ماهو دور الدولة في الاقتصاد وفقا للفكر التجاري؟

[1] C.Krishnan, K.Rajan,P.Chacko Jose**, History of Economic Thought**, university handout , school of distance education, University of Calicut, India, 2011, P 32.

المحور الخامس:

الفكر الاقتصادي الطبيعي

تمهيد:

لقد شهد منتصف القرن 18 مقاومة لفكر التجاريين، و خاصة في فرنسا لما سببته الأفكار الماركنتلية من أثار سلبية على النشاط الزراعي و تدهور وضع المزارعين بهذا البلد ، نتيجة إعطاء الحكومة الأولوية إلى التجارة و الصناعة ، الأمر الذي مهد لظهور فكر آخر مناهض، و هو ما يطلق عليه بأفكار الطبيعيين وكان ذلك عن طريق فلاسفة اقتصاديين قدموا نظرية على النشاط الاقتصادي وهي نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، تم طرح مبادئ الفيزيوقراطية لأول مرة من طرف المصرفي الايرلندي ريتشارد كانتيلون في منشوره عام 1756 بعنوان " مقالة عن طبيعة التجارة بشكل عام"، ثم تم تطوير هذه الأفكار لاحقا من قبل مجموعة من المفكرين على رأسهم الطبيب الفرنسي فرنسوا كيناي ،حيث ساهم كتابه "الجدول الاقتصادي " في انتشار أفكاره التي لاقت نجاحاً كبيراً في الأوساط العلمية والسياسية ، والكلمة اليونانية فيزيوقراط physiocrats مشتقة من كلمتين "فيزيو physio " تعني الطبيعة، وقراط crats " تعني حكم ، و بالتالي فيزيوقراط تعني حكم الطبيعة ، مما يعكس إيمان رواد المدرسة الطبيعية بأن هناك نظاما طبيعيا، وان مهمة العلم و السياسة هي فهم النظام الطبيعي و تطبيقه ، و بالتالي حكم الطبيعة[1]، لقد تم تقديم أفكار الطبيعيون خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا من حوالي 1750 إلى 1780.

أولا :الأفكار الاقتصادية عند الطبيعيين

من أهم الأفكار الاقتصادية للطبيعيين نذكر مايلي:

1. استبعد الطبيعيون في تعريفهم للثروة فكرة المعدن النفيس ويعتبرون النقود ثروة عقيمة ، فالثروة عندهم تتمثل في الأرض، فالثروة يتم إنتاجها و لا يتم جلبها من الخارج "عكس التجاريون".
2. اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج ، فالزراعة تم اعتبارها هبة من الطبيعة ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع الطبيعة إلى خلق قيمة جديدة وهي الناتج الصافي ، و نقصد بالناتج الصافي هو الفرق بين قيمة الإنتاج و التكاليف التي أنفقت فيه، بينما الصناعة و التجارة في نظرهم لا تخلقان قيمة جديدة، بل تقومان فقط بتحويل المواد، في حين الزراعة وحدها تنتج قيمة تتجاوز تكاليف الإنتاج.
3. الدعوة للحرية الاقتصادية المطلقة، فهم يرون أن النظام الطبيعي هو كفيل لتحقيق المصلحة العامة ، فيجب أن تترك له الحرية المطلقة فيسير كل شئ عفويا و ينمو الاقتصاد و تزدهر الحياة الاجتماعية، بمعنى أن الدولة يقتصر دورها في تحقيق الأمن الداخلي و الخارجي، ولا تتدخل في النشاط الاقتصادي و ترك الأفراد

[1] C.Krishnan, K.Rajan,P.Chacko Jose,**op.cit**,p33.

تعمل بحرية تحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" بمعنى ترك الناس يعملون بحرية و ترك السلع و عناصر الإنتاج تمر بحرية عبر الحدود بدون قيود[1].

4. نادى الطبيعيون بالملكية الخاصة ،فالملكية الخاصة حق أساسي لإنتاج الثروة.
5. قسم الطبيعيون المجتمع إلى ثلاثة طبقات :

- ✓ **الطبقة المنتجة:** العمال في الزراعة الذين يقومون بإنتاج الناتج الصافي .
- ✓ **طبقة الملاك العقاريين** : أولى الطبيعيون الملاك مكانة خاصة رغم عدم إنتاجهم وذلك لأهمية هذا الطبقة في حفظ النظام الاجتماعي ولدورهم الكبير في الاستثمار العقاري وحفظ قيمة الأرض.
- ✓ **الطبقة العقيمة:** أصحاب الحرف غير الزراعية كالصناع و التجار و الحرف و الخدم.

6. كانت السياسة الضريبة المطبقة في فرنسا غير فعالة وغير عادلة ، فدعا الطبيعيون إلى استبدال النظام الضريبي المعقد بضريبة واحدة فقط على الزراعة بإعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافي، وذلك لتمويل الحكومة الفرنسية بطريقة أكثر عدلا و كفاءة، و كانوا يرون أن الضريبة يجب أن تفرض على ملاك الأراضي ، حيث فرض ضريبة على الطبقة العقيمة يؤدي إلى انخفاض قدرتها الشرائية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.وعلى العكس من ذلك ، إذا فرضت الضريبة على الطبقة المنتجة ، فيدفع المزارعون أقل لملاك الأراضي ، مما يؤدي إلى تقليل الناتج الصافي[2].

فرنسوا كيناي François Quesnay هو طبيب فرنسي ،و لد سنة1694، عمل كطبيب استشاري للملك لويس الخامس عشر، من أشهر أعماله "الجدول الاقتصادي" الذي نشره عام 1758 ، توفي سنة 1774.

<u>ثانيا :الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي</u>

كان فرنسوا كيناي بارع في التحليل الاقتصادي ،حاول في كتابه الجدول الاقتصادي Tableau Economique، وضع هذا الجدول على نموذج الدورة الدموية ليبين كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى الحديث، ولكن يكتفي بعرض دوره الناتج الصافي بإنتقال الدخول من طبقة إلى أخرى ويكون مغلق مثل الدورة الدموية [3]، و قد تم

[1] Steven G.Medema, Warren J. Samuels , **The History of Economic Thought : A Reader**, Routledge Taylor and Francis, London & New York,2004,P108.
[2] Ricardo Da Costa Nunes , Natural Order And Economic Prosperity: An Analysis Of The Physiocratic school, **Iosr Journal Of Economics And Finance**, Volume 15, Issue2,Brasil,2024, PP03-04.
[3] Steven G.Medema, Warren J. Samuels , **op-cit**, ,P109.

تشبيه الدورة الاقتصادية بالدورة الدموية لأنها تبدأ من المزارعين و تنتهي عند المزارعين مثل الدورة الدموية تبدأ من القلب و تنتهي إلى القلب، يمكن استخلاص الدورة الاقتصادية كما يراها كيناي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم04: الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي

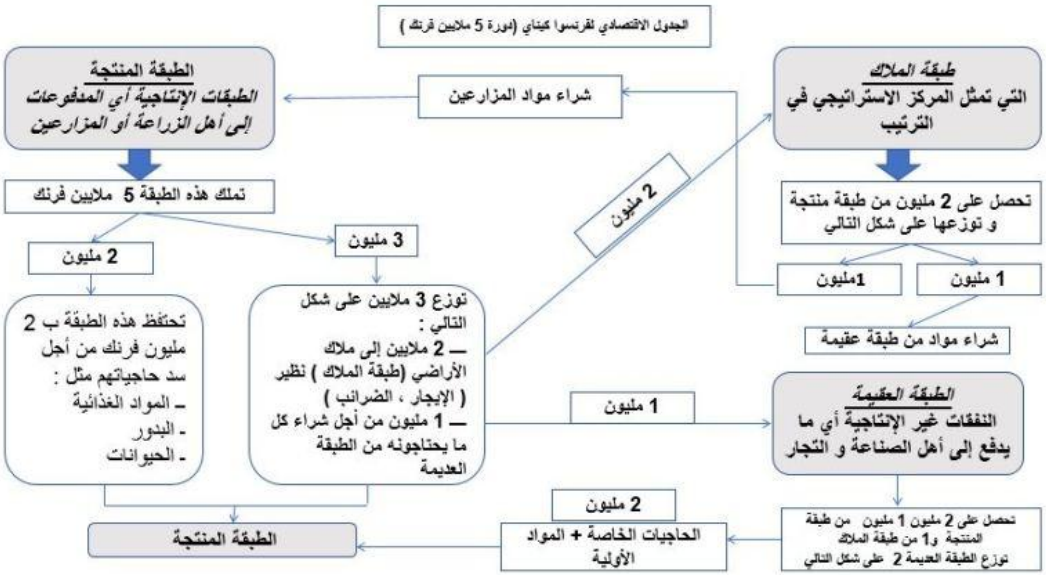

المصدر: محمد طيب عمور، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2018 /2019،ص 58.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن الدورة الاقتصادية تبدأ من طبقة المزارعين لأنها الطبقة المنتجة و تنتهي عند نفس الطبقة مثال : إذا افترض أن الزراعة تنتج هو 5 مليار فرنك ،و افترض أن العمال الزراعيين يحتفظون ب 2 مليار فرنك لتسديد تكلفة الإنتاج الزراعي، و3 مليار فرنك المتبقية فيدفع منها 2 مليار فرنك لطبقة ملاك الأراضي كإيجار للأرض، و 1 مليار فرنك المتبقي ينفق لشراء منتجات من الطبقة العقيمة " التجار و الحرفيين"على شكل سلع صناعية و خدمات تجارية كالملابس و المستلزمات المنزلية .و بالمقابل، تقوم طبقة ملاك الأراضي بدورها بتوزيع 2 مليار فرنك المبلغ الذي دفع إليها من طرف المزارعين مقابل إيجار الأرض، حيث تنفق 1 مليار فرنك لشراء السلع الزراعية من المزارعين ، و 1 مليار فرنك المتبقية تدفعها لشراء السلع و الخدمات من الطبقة العقيمة ، وبالتالي يجتمع عند الطبقة العقيمة 2 مليار فرنك احدهما من المزارعين و الأخر من ملاك الأراضي، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق كل دخلها أي 2 مليار فرنك لشراء ما تحتاج إليه من السلع

الزراعية، وبذلك تعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى الطبقة المنتجة"المزارعين"، وهي تساوي3 مليار فرنك قيمة الناتج الصافي، وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها[1].

ثالثا :تقييم الأفكار الاقتصادية عند الطبيعيين

تأثر الفكر الاقتصادي بأفكار الطبيعيين فرغم أن فكرة الإنتاج الصافي لا تهم الزراعة وحدها وإنما بقية القطاعات، إلا أن هذا الفكر لازم بعض المفكرين بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل آدم سميث رغم انتقاده للطبيعيين قد ميز بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة ،وهذا من أثر الطبيعيين وهو التميز بين العمل المنتج والعمل الغير منتج ،كذلك الشأن بالنسبة لماركس الذي قام بنفس التمييز، كما حظيت المدرسة بإحترام وقدر كبير من الاقتصاديين المعاصرين ، للوقوف على تقييم الأفكار الاقتصادية للطبيعيين يتم عرض الإسهامات الإيجابية و الإنتقادات الموجهة لها .

1–الإسهامات الايجابية للفكر الاقتصادي الطبيعي:

1. أول من أعطى صورة عن دورة الناتج الصافي و انتقاله داخل الدولة و توزيعه بين الطبقات، وهذا فتح المجال لاحقا لاستخدام النماذج في التعبير عن كثير من الظواهر الاقتصادية.
2. جعلوا الاقتصاد علما مستقلا له كيانه بين العلوم ، و انفصلت الدراسات الاقتصادية عن الفلسفة و الدين و هذا مقارنة بالعصور القديمة و الوسطى، و السياسية مقارنة بالتجاريون.
3. بالرغم من رفض الاقتصاديين اللاحقين لفكرة أن الفائض الاقتصادي هو " هدية الطبيعة"، إلا أن مفهوم تقسيم العمالة إلى منتجة و غير منتجة أصبح حجر الزاوية لتحليل الاقتصادي في القرن التاسع عشر.
4. يعتبر الفيزيوقراطيون من الأوائل الذين توقعوا حدوث الأزمات الاقتصادية نتيجة اكتناز الأموال و اختناقات في عملية تدفق النقد، حيث أثرت أفكارهم على مفكرين اقتصاديين لاحقين مثل توماس مالتوس و كارل ماركس و جون مينارد كينز، الذين اظهروا كيف يمكن أن يؤدي اضطراب التدفقات النقدية إلى أزمات اقتصادية أو ركود[2].
5. دعوتهم لتحرير النشاطات الاقتصادية من الاحتكارات التي سببتها الامتيازات المتنوعة الممنوحة لبعض الشركات و رجال الأعمال باستنادهم إلى فكرة القانون الطبيعي.
6. قضت المدرسة الطبيعية على عيوب التي كانت في الفكر التجاري كالمعادن النفيسة هي الثروة و القيود على النشاط التجاري.

[1] محمد طيب عمور، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2019/2018،ص 56.

[2] E.K.Hunt ,Mark Lautzenheiser, **History of Economic Thought**, third edtion,M.E.harpe,London,2011,p 37.

2–الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي الطبيعي:

1. لم تقبل فكرة أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، فالصناعة و التجارة هي أيضا منتجة كالزراعة.على سبيل المثال، تقوم صناعة النسيج بتحويل القماش إلى ملابس، مما يعد ناتجا جديدا للعملية الصناعية، ويكون لهذا المنتج الجديد قيمة سوقية تفوق قيمة المواد الخام المستخدمة في إنتاجه.
2. تظلم هذه المدرسة الفلاحين في الضرائب بفرض ضريبة على الزراعة فقط، فالصناعة و التجارة لها ناتج صافي يستوجب فرض عليه ضريبة، كما انتقدت على أن الدولة تحتاج لنفقات كبيرة و لا يمكنها الاقتصار في تمويلها على ضريبة وحيدة[1].
3. الاهتمام الزائد بالزراعة يحرم الدولة " فرنسا" من التقدم الصناعي و كل ما يقدمه هذا الأخير من تقدم و مزايا.

❖ **أسئلة حول المحور الخامس:**

1. كيف ينظر إلى دور الدولة في الفكر الاقتصادي الطبيعي من حيث التنظيم والتدخل؟
2. ماهو مفهوم النظام الطبيعي الذي قدمته المدرسة الطبيعية؟
3. في نظرك، هل يمكن اعتبار أفكار المدرسة الطبيعية مناسبة للتطبيق في الاقتصاديات الحديثة؟
4. يمثل الجدول التالي نموذج عن الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي :

الى / من	المزارعين	الملاك	الصناع	المجموع
	فرنك	فرنك	فرنك	فرنك
المزارعين	٣٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠٠٠)	١٠٠٠٠٠٠
الملاك	(١٠٠٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠٠٠
الصناع	(١٠٠٠٠٠٠)	--------	(١٠٠٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠٠٠
المجموع	٥٠٠٠٠٠٠	--------	--------	٥٠٠٠٠٠٠

المصدر:- عبدالرحمن يسري، تطور الأفكار الاقتصادية، دار القلم، بيروت، ص١٦٤.

المطلوب: قم بتحليل معطيات الجدول أعلاه من خلال شرح دورة الناتج الصافي ؟

[1] رفيق يونس المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص13

المحور السادس:

الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

تمهيد:

نشأت المدرسة الكلاسيكية في منتصف القرن 18 في انجلترا خاصة، حيث عرف الاقتصاد عهداً جديداً وساعد على ذلك مكانة انجلترا التي كانت على رأس الصناعة وكانت مهد للنظام الرأسمالي ، تأثرت المدرسة الكلاسيكية بأفكار المفكرين السابقين خاصة الطبيعيين ، لكنها طورت منهجا اقتصاديا مستقلا، ومن أهم روادها:ادم سميث ، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، جون باتيست ساي ، جون ستيوارت ميل، حيث ركزوا روادها على تحرير الأفكار الاقتصادية من العلوم الأخرى كالسياسية "الملك و القصر الملكي" ، والدينية "الكنيسة"، كما حاولوا الكلاسيكيون تحرير الاقتصاد من سلطة الأخلاق لكي يكون فرعاً للمعرفة واهتموا بخلق الثروة بالدرجة الأولى ثم توزيعها بالدرجة الثانية، حيث لم يكن رواد المدرسة التقليدية من الطبقات الحاكمة، وإنما من أقليات عرقية ودينية فسميث وجون ستوارت ميل من الاسكتلنديين الذين يمثلون أقلية في المجتمع الانجليزي، بينما كان ريكاردو من عائلة يهودية وبالتالي لم يكن الفكر التقليدي خدمة للمصالح الخاصة وإنما بناء للمستقبل.

أولا:عوامل ظهور المدرسة الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة 1776–1871 كنتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و العلمية، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي[1]:

1. **الثورة الصناعية** : اكبر حدث جرى في اوروبا وهي عبارة عن سلسلة من التحولات خلال نهاية القرن 18 حتى بداية القرن 19 . بالتالي، التحول من إنتاج الأدوات البسيطة إلى إنتاج الأدوات المركبة أو المعقدة الأكثر تطورا ، حيث أصبح العمل الصناعي يستخدم آلات حديثة متطورة نوعا ما في الصناعة[2]،حيث استفادت بريطانيا من هذا التقدم الصناعي و استفادت تجارتها الحرة ، و سادت المنافسة و انخفضت الأسعار، و زادت الجودة و ظهرت القوة العاملة ذات الأجور المنخفضة ،و تلاشت السيطرة و الرقابة على الأجور و الأسعار، و اتجه الحرفيون إلى مجال الصناعة حيث حلت الآلة البخارية محل الأدوات البسيطة التي كانوا يستخدمونها في إدارة الآلات و المكائن.

2. **الثورة العلمية** : من أهم انجازات الثورة العلمية اكتشاف قوانين الطبيعة مثل قوانين إسحاق نيوتن بخصوص الحركة والجاذبية ، ألهمت هذه القوانين الاقتصاديين الكلاسيكين لتطوير أن الاقتصاد يخضع لقوانين طبيعية، و مادام أن القيود الإلهية تعمل بشكل ألي دون تدخل البشر فان سياسة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية هي أعلى أشكال الحكمة في القضايا الاجتماعية.

[1] محمد طيب عمور، **مرجع سبق ذكره**، ،ص 59.
[2] خالد ابو القمصان، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

3. **تركز عوامل الإنتاج و تضخم الجهاز الإنتاجي:**نتيجة لانتشار الآلات تركزت عوامل الإنتاج في الصناعة و لهذا سميت بمرحلة الرأسمالية الصناعية، و نتيجة تضخم الجهاز الإنتاجي في الصناعة فظهر الميل نحو إقامة مشاريع إنتاجية كبيرة تحل محل الصناعات الصغيرة.

4. **تغير طبيعة النظام الاقتصادي:**بعد أن كانت الصناعة في خدمة التجارة انقلب الحال لتصبح التجارة في خدمة الصناعة، فنظرا لتوسع الصناعي كان لابد من البحث عن أسواق لتصريفها في الداخل و الخارج و هذا ما كانت تقوم به التجارة.

5. **الانفصال التام بين طبقة الرأسماليين و طبقة العمال** :نتيجة للثورة الصناعية انقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة أصحاب رؤوس الأموال و المشروعات الإنتاجية، و طبقة العمال الذين يعيشون ببيع مجهودهم كسلعة من السلع الأخرى.

ثانيا :المبادئ العامة التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية

تقوم المدرسة الكلاسيكية على جملة من المبادئ و الأفكار الأساسية ، ومن أهم هذه المبادئ نذكر مايلي :

1. إن الثروة عند الكلاسيكيين لم تعد النقود من الذهب و الفضة ، وإنما في الإنتاج من السلع و الخدمات داخل كل دولة ، و هكذا لم تعد التجارة الخارجية وسيلة للكسب على حساب الغير، بقدر ماهي وسيلة لزيادة الثروة لجميع الأطراف، على عكس التجاريين الذين يبحثون على ثراء الدولة على حساب الدول الأخرى[1].

2. يعتقد رواد هذه المدرسة بوجود قوانين طبيعية تحكم الظاهرة الاجتماعية، وأن الانحراف على هذه القوانين لابد وأن يعيد الحالة الاجتماعية إلى التوازن بدون تدخل الدولة.

3. افترض الكلاسيك أنه إذا ترك الاقتصاد يعمل بحرية دون تدخل ، فإنه يتجه نحو توازن التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج إجمالا ومن ضمنها عنصر العمل ، وكان هذا يعتمد على عمل سوق العمل بكفاءة، فإذا حدثت بطالة فهي مؤقتة و عابرة ، و حجتهم في ذلك أن فائض في عرض العمالة سوف يتنافس العمال فيما بينهم للعمل، فيترتب على ذلك خفض أجورهم نتيجة زيادة العرض، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بسبب انخفاض الأجور ، و يدفع المنظمين إلى تشغيل هؤلاء العمال العاطلين عن العمل، مما يستعيد التوازن عند التوظيف الكامل[2].

4. نادى الكلاسيكيون بإزالة الاستعمار لأنه يعتبر استغلالاً للمستعمرات و حاربوا الاحتكار ، و كذلك غلبت عليهم روح الشك في حكمة رجال السياسة وذلك لإهمالهم المصالح العامة وسوء تصرفهم في الضرائب وإهدارها، كما عارض التقليديون أصحاب الأراضي واعتبر ريكاردو أن ثروتهم بدون مجهود ،وهكذا يتضح أن الفكر

[1] حازم الببلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص53.

[2]Harry Landreth, David C. Colander, **History of Economic Thought** ,Fourth Edition ,Houghton Mifflin Company, London,2004,pp96-101

الكلاسيكي لم يكن فكرا محافظا بل كان يمثل في الحقيقة نوعا من التمرد على الأوضاع القائمة و تيارا للتحرر و التقدم.

5. كان التقليديون يؤمنون باقتصاد السوق ولكن ليس إيماناً مطلقاً حيث أقروا بإخلالات السوق (مثل الاحتكار) ،وبالتالي فهم لا يعارضون بشكل مطلق تدخل الدولة في الاقتصاد، كتدخلها للحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي، وإنشاء المرافق العامة التي لا يمكن للأفراد ببنائها كالطرق و الجسور و الموانئ ،وبالتالي يمكن أن نقول بأن التوجه العام للتقليدين هو الحرية الاقتصادية لكن بدون تعصب أو جمود[1].

6. المنافسة الكاملة أي غير احتكارية داخل البلد الواحد و على المستوى الدولي.

7. كان يرون الكلاسيك أن النقود هي مجرد وسيط لتسهيل التبادل "أي تبادل السلع مقابل سلع"،و مقياس للقيم و لكنهم تجاهلوا وظيفتها كمخزن للقيمة، كما يرون أن النقود ليس لها تأثير على المدى الطويل على الإنتاج أو التوظيف، و يرون أيضا أن تقلبات المستوى العام للأسعار في الأجل القصير يمكن أن ترجع بصفة أساسية إلى تغير كمية النقود ، فإذا زادت كمية النقود ترتفع الأسعار و العكس صحيح[2].

ثالثا :الأفكار الاقتصادية عند أهم رواد المدرسة الكلاسيكية

1- الأفكار الاقتصادية عند آدم سميث "1723-1790"م: وفقا لأغلبية الاقتصاديين فان الاقتصاد كعلم مستقل و كفكر واضح بدأ مع ادم سميث ، فمن خلال كتابه "ثروة الأمم " نلاحظ أن أفكار سميث لم تكن كلها مبتكرة حيث أنه اعتمد من الناحية الفلسفية على أفكار المدرسة الطبيعية و ذلك لأنه أمضى عامين في فرنسا (1764-1766) حيث تفاعل مع العديد من المفكرين الفرنسيين البارزين ككيناي. و في عام 1776، نشر كتابه "ثروة الأمم" حيث يوجد في هذا الكتاب بعض الإشارات لكيناي ، ومن أهم الأفكار الاقتصادية لأدم سميث نذكر مايلي:

ادم سميث Adam smithهو فيلسوف و اقتصادي اسكتلندي، و لد عام 1723م لقب بأب الاقتصاد ،لأنه أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية من خلال كتابه " بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم "والذي أصبح يعرف اختصرا ب "ثروة الأمم " سنة 1776، توفي سنة 1790م.

1. **اليد الخفية:** هي استعارة ابتكارها سميث، وقام بشرح مبدأها في كتابه حيث يقول أن الأفراد يحققون المصلحة العامة من خلال سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة بدون أن يشعروا، أي أن الفرد تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده، و من أشهر أقوال سميث في

[1] Jürgen Georg Backhaus ,**Handbook of the history of Economic Thought**, university of Erfurt, Germany,2012,P166

[2] حجاب عيسى ، بن محاد سمير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة،2018/2017،ص40.

كتابه «أننا لا نتوقع غذاءنا من احسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة ، نحن لا نخاطب انسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذواتهم». بذلك، إذن فالمصلحة الخاصة هي آلية لتحقيق المصلحة العامة، لكن ريكاردو لم يعتقد بصحة اليد الخفية كان يعتقد أن تحقيق المنافسة بين الأفراد هذا الذي يساهم في تحقيق المصلحة الخاصة و بالتالي العامة[1].

2. **نظرية القيمة عند سميث :** ميز سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل، الأولى شخصية وذاتية والثانية موضوعية، فالقيمة الاستعمالية هي المنفعة التي يحصل عليها الفرد من السلع، أما القيمة الاستبدالية هي القوة الشرائية للسلعة أو قوة استبدال نفسها بسلعة أخرى "تمثل سعر السلعة " ، وقد كانت تحيره حقيقة أن هناك سلع لها قيمة استعمالية كبيرة و لكن ليس لها قيمة استبدالية تذكر مثل الماء والهواء فتباع بسعر زهيد أو مجانا، في حين هناك بعض السلع لها قيمة استبدالية كبيرة" أي سعرها مرتفع جدا" و لكن قيمة استعماليه قليلة وذلك مثل الماس و المعادن الثمينة الأخرى و هو ما سماه ب "لغز القيمة"، وقد ظل هذا اللغز دون حل لمدة قرن آخر أو أكثر ، إلى أن اكتشف في مفهوم المنفعة الحدية، فمنفعة الماء تتناقص نتيجة وفرته، على حين أن منفعة الماس تظل عالية نتيجة لندرته.

لم ينجح سميث في إيجاد نظرية واحدة واضحة للقيمة التبادلية ،وفي بيانه للعوامل المحددة للقيمة التبادلية فإن سميث استند في البداية على أساس العمل الذي تحتويه ، أي على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها ،أي السلع تتبادل على أساس كميات العمل:مثال : بضاعة A تستلزم 8 ساعات عمل لإنتاجها و البضاعة B تستلزم 4 ساعات لإنتاجها و منه قيمة السلعة A تساوي ضعف قيمة السلعة B و عند التبادل فإن وحدة واحدة من السلعة A تمكن الحصول على وحدتين من السلعة B، و هو ما يتوافق مع وضع المجتمعات البدائية التي تكون فيها العملية الإنتاجية معتمدة على العمل البشري و حده و قبل ظهور الملكية الخاصة و تراكم رأس المال.

أما في المجتمعات المتطورة التي تتميز بالإستخدام الكبير للآلات و وسائل الإنتاج الرأسمالية، فإن القيمة بالنسبة لسميث لا تتحد فقط بالعمل البشري و لكن أيضا بعناصر الإنتاج الأخرى المتمثلة في الأرض و رأس المال مثل الآلات و المعدات و المواد الأولية، و بالتالي فإن السعر الطبيعي لشئ ما يتحدد بالتكاليف النقدية للإنتاج المكونة من الأجور ، الريع و الأرباح ، و أشار إلى أن هذه القيمة قد تختلف عن ثمن السوق الذي يحدده العرض والطلب ، لكن هناك اتجاهاً لثمن السوق إلى المساواة مع الثمن الطبيعي الذي يتحدد بالمعدل

[1] جون كينيث جالبريث، احمد فؤاد بليع، إسماعيل صبري عبد الله، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، مكتبة الإسكندرية، الكويت،2000 ،ص77

الطبيعي[1]. كما فرق سميث بين رأس المال الثابت و المتداول ، فرأس المال الثابت هو الآلات و المباني..،أما المتداول هو المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج تتغير كميتها مع تغير مستوى الإنتاج.

3. **نظرة سميث في تقسيم العمل** : أكد سميث أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة مهارة العامل و الخبرة، و إلى توفير الوقت اللازم للإنتاج ،وهو أهم مصادر نمو إنتاجية العمل و زيادة دخل الفرد وهذا يعود بالفائدة على المجتمع ، فمن جهة يساعد تقسيم العمل على جني منافع التخصص، ومن جهة أخرى يساعد في توفير الوقت الضائع في انتقال العامل من مهمة إلى أخرى ، ومن جهة ثالثة يؤدي تطوير الآلات و مكننة الإنتاج، هذا بالإضافة إلى إشارته إلى أن العمل المصدر النهائي للثروة ويتوقف ذلك على حجم العمل وقوة العمل ،وأكد سميث على أن تقسيم العمل يزيد في الإنتاجية ويساعد على التبادل والتكافل والتكامل الاجتماعي في الداخل والخارج ، كما يرى سميث أن حجم السوق يرتفع كلما زاد تقسيم العمل، و بعملية بسيطة يرى أن العامل الواحد بإمكانه إنتاج عشرين من الدبابيس في اليوم الواحد، لكن عشرة أشخاص مع تقسيم العمل إلى ما يحتاجه صناعة الدبوس الواحد من خطوات ومراحل يمكنهم مجتمعين أن ينتجوا 48000 دبوس في اليوم الواحد ، ما يعادل أضعافا مضاعفة على ما لو تم الاشتغال فرادى[2].

كما فرق سميث بين العمل المنتج والعمل غير منتج ،واعتبر أن العمل المنتج هو العمل الذي يتحول إلى سلعة مادية قابلة للبيع مما يعزز في زيادة رأس المال ، حيث يعتبر العمل في الزراعة ، التجارة ، الصناعة كلها أعمال منتجة ، أما العمل غير المنتج عند سميث هو الذي لا يساهم في زيادة رأس المال كالخدمات[3].

4. **نظرة سميث إلى التجارة الخارجية**:يرى سميث أنه يجب الأخذ بالحرية الاقتصادية وحذف القيود أمام التجارة الخارجية ، كما يرى أن التجارة الدولية تقوم على أساس المزايا المطلقة ويمكن أن يتسبب في مكاسب للدول على عكس التجاريين الذين يعتقدون أن ما تربحه دولة تخسره دولة أخرى، وقد أطلق سميث على التجارة الخارجية بتقسيم الدولي للعمل ،حيث يرى أن الدول لها ميزات متباينة " صناعية ،زراعية، تكنولوجيه"،فيجب أن تتخصص كل بلد في إنتاج سلع التي لها فيها ميزات و تبادلها مع دول أخرى لكي تعم الفائدة بين الدول ،أي بمعنى أن الدولة التي ليس لها ميزة في إنتاج سلعة معينة تتخلى عن إنتاجها و تشتريها من دول أخرى وذلك في صالحها و يمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي :

---

[1] جون كينيث جالبريث، احمد فؤاد بليع، إسماعيل صبري عبد الله، **مرجع سبق ذكره**،ص ص79 –80.

[2] بوشافة محمد، معد اسماء، العمل في فلسفة ادم سميث، **سلسلة الأنوار**، المجلد1، العدد 2، الجزائر،2023،127.

[3] بتصرف: شعوة الدراجي، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، جيجل،2020، ص19.

الجدول رقم02: مثال عن نظرية التجارة الدولية لأدم سميث

	السلعة x	السلعةy	قبل التخصص	بعد التخصص	الفوائد من التخصص
الدولة A	80	120	200	180	"20+"
الدولة B	90	100	190	180	"10+"

المصدر: من إعداد الباحثة

من الجدول اعلاه، نلاحظ أن الدولةA لها ميزة في إنتاج السلعةx بأقل التكاليف مقارنة بالدولة B، على عكس الدولة B لها ميزة في إنتاج السلعة y، وهذا ما يجعل الدولةA تتخصص في إنتاج السلعة x وتتخلى عن إنتاج السلعةy لتستوردها من الدولةB ، و الدولة B تتخصص في إنتاج السلعة y و تتخلى عن إنتاج السلعة x لتستوردها من الدولةA ،ويعود هذا التخصص بالفائدة على الدولتين كما يوضحه الجدول أعلاه مما يشجع التجارة الخارجية .

ولكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، والدولة الأخرى ليس لديها أي ميزة مطلقة في احدهما، هل تظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ و هل تحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ إن نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لم توضح ذلك و تفسره[1].

5. **نظريـة التوزيـع** : انطلاقا من التوزيع الطبقي "طبقة الرأسماليين" و "طبقة العمال" ، و"طبقة ملاك الأراضي " يرى أن دخل كل طبقة هو الذي يكون نظرية التوزيع أي" طبقة الرأسماليين الربح، طبقة العمال الأجر ، طبقة ملاك الأراضي الريع":

- **الأجور**:عبارة عن التكلفة المرتبطة بعنصر العمل المستخدم في العملية الإنتاجية ، و تميل أن تكون في مستوى حد الكفاف ، فالعامل يجب أن يحصل على أجر لتلبية حاجته الضرورية فقط التي تمكنه من البقاء على قيد الحياة و استمرار قدرتهم عن العمل ، فنظرية أجور الكفاف حولها فيما بعد ريكاردو إلى قانون الأجر الحديدي.
- **الربح** : هو عائد لصاحب رأس المال في الإنتاج ، لم يعد البحث عن الربح عملاً أنانياً و لا يوجد تفسير عند سميث للمعدل الطبيعي للربح ولكنه أشار لوجود علاقة عكسية بين الربح والأجر.
- **الريـع** : هو جزء الدخل الذي يحصل عليه ملاك الأراضي باعتباره عنصرا من عناصر التكاليف المحددة للقيمة، لم يكن ادم سميث واضحا تماما في مسألة الريع على عكس ريكاردو.

[1] معين أمين السيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص167 .

6. **شروط ونتائج التقدم عند سميث :** ارتبط التقدم عند سميث بتراكم رأس المال ، و كانت له نظرة تشاؤمية، و هو أن عند تحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي سوف ينهار النظام الرأسمالي و يحدث ركود اقتصادي و ذلك لأن :

زيادة التقدم" زيادة المشاريع"⟵ زيادة المنافسة بين المستثمرين ⟵ زيادة الأجور ⟵ انخفاض الأرباح
↓
الركود الاقتصادي

2– الأفكار الاقتصادية عند دافيد ريكاردو "1772–1823"م: عاش ريكاردو في فترة هامة فيما يخص النظام الرأسمالي ، حيث كانت الاختراعات تتولى الواحدة بعد الآخرة وكانت الآلات سريعة الانتشار و المصانع الآلية التي تحل محل المشاغل، فأصبحت بريطانيا تحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، و استخدم في أفكاره طريقة الاستنباط المنطقي واعتمد على عدة فروض مثل العقلانية حيث أن الفرد يسعى إلى تحقيق أكثر ما يمكن من الإشباع. ومن أهم أفكاره نذكر مايلي:

1. **نظرية القيمة ريكاردو:** في تناوله لموضوع القيمة حاول ريكاردو أن يخلص النظرية التي طرحها سميث من قبل في هذا المجال من العيوب التي كانت تشوبها، فقدم في البداية تفسيرا لما عرف ب "لغز القيمة " الذي اشرنا إليه سابقا ، حيث أكد على التباين بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة إنما يرجع إلى ندرة السلع المختلفة، بعض السلع قد يكون لها قيمة استعماليه مرتفعة و مع ذلك تنخفض قيمتها التبادلية لوجودها بوفرة "كالماء" ، و بعض السلع الأخرى التي تصور ادم سميث أن قيمتها الاستعمالية منخفضة للغاية نجد أن قيمتها التبادلية مرتفعة جدا و ذلك لندرتها الشديدة "كالماس"[1].

ينطلق ريكاردو من فكرة أن القيمة التبادلية هي الأساس عند الحديث عن القيمة و بالتالي يفرق بين نوعين من السلع :

- السلع القابلة للتجديد : و هي تشمل غالبية السلع الهامة التي تشبع حاجات الناس كالسلع الغذائية و الصناعية.

دافيد ريكاردو David Ricardo هو اقتصادي بريطاني، ولد سنة1772م، يعد احد أعمدة المدرسة الكلاسيكية، حيث طور نظريات مهمة حول التجارة الدولية و التوزيع ،و من أهم مؤلفاته" مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب "سنة 1817م، توفي سنة 1823م.

[1] ساري نصر الدين، **محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف ،2020 ،ص 61

- السلع الغير قابلة للتجديد:و هي كاللوحات النادرة و الكتب الأثرية و التحف.

و يرى أن الأولى تتوقف قيمتها التبادلية على كمية العمل الذي بذل لإنتاجها، أما الثانية فهي قليلة و محدودة قيمتها لا تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها بل مرتبطة بندرتها و تتحدد تبعا لثروة و أذواق الناس الذين يرغبون في شرائها.

كما فرق ريكاردو بين الثمن والقيمة ، فالثمن قد يختلف عن القيمة ،وهو وليد أو نتيجة العرض والطلب في السوق ، أما القيمة هي التي تحدد و فق العمل المبذول لإنتاجها.[1]

ملاحظة :رأس المال "كالآلات "بالنسبة لريكاردو هو عملاً مختزناً بشكل غير مباشر"و ذلك لأن الآلة لا تنتج شيء إلا بوجود عامل يشغلها" ، وبالتالي تحديد قيمة السلعة يتطلب تحديد العمل المبذول فيها بشكل مباشر"العمال" أو بشكل عمل مختزن "أي رأس المال " وبهذا الشكل تكون نظرية العمل صالحة في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الرأسمالية.

2. **نظرية ريكاردو في التوزيع:** تنقسم هذه النظرية إلى ثلاث عناصر :

- **الأجر:** كل الكلاسيكيون اتفقوا أن الأجر يحدد عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة(مستوى الكفاف) الذي يضمن استمرار العمال في إنتاجهم.
- **الربح:**هو فائدة التي يتحصل عليها الراسمالي من خلال العملية الإنتاجية.
- **الريع** :هو عائد احتكاري يأتي من ملكية الأرض حيث يحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها ،تعتبر نظرية الريع التفاضلي من أهم ما جاء به ريكاردو لأنه يعتبر من الأوائل التي أقامها على قاعدة عملية و طورها على أساس نظرية القيمة في العمل ، فالريع بالنسبة لريكاردو يعود إلى اختلاف خصوبة الأرض وضرورة تغطية الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة لإرتفاع عدد السكان، وبالتالي تحصل الأراضي الأكثر خصوبة على دخل الذي يمثل الريع ويعادل الفرق بين خصوبة الأرض والأرض الأقل خصوبة فالريع يتجه إلى الارتفاع مع استمرار التزايد السكاني و زيادة التوسع في الزراعة باللجوء إلى استغلال أراضي اقل خصوبة، ففي البداية يرى ريكاردو أن الإنسان في بداية التطور يتاح له مساحات كبيرة و شاسعة من الأراضي بحيث تزيد عن حاجته و من ثم يبدأ الإنسان في زراعة الأرض الخصبة، وفي هذه المرحلة الأولى لا يكون هناك ريعا للأرض لأنها وفيرة ، ولكن مع تزايد السكان المستمر فإن الأفراد يلجؤون لزراعة أراضي جديدة اقل خصوبة من الأراضي الأولى، و لما كان ثمن المواد الغذائية مثله مثل أثمان السلع الأخرى يتحدد على أساس أعلى نفقة دفعت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب، فإن ثمن المواد الغذائية يتحدد إذن

[1] محمد دمان ذبيح، **مرجع سبق ذكره**،ص71.

على أساس النفقة التي دفعت في الأراضي الأقل خصوبة ومن ثم فإن المستفيد من ذلك يكون ملاك الأراضي الأولى لأن الثمن يكون مرتفعا عن نفقة الإنتاج بالنسبة لأرضهم و يحصلون على ذلك الفرق و هو الريع[1].

مثال: نفترض أن هناك ثلاث أراضي زراعية تختلف في درجة الخصوبة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم03: مثال عن الريع التفاضلي عند ريكاردو

الأراضي	كمية الإنتاج لكل هكتار	التكلفة لكل وحدة إنتاج	الربح
ارض خصبة جدا	150 وحدة	6 دينار	900 دينار
ارض متوسطة الخصوبة	100 وحدة	6 دينار	600 دينار
ارض ضعيفة الخصوبة	80 وحدة	6 دينار	480 دينار

المصدر: من إعداد الباحثة

- الربح الذي يحصل عليه صاحب الأرض الخصبة جدا يساوي:

$$900 - 480 = 420$$

- الربح الذي يحصل عليه صاحب الأرض متوسطة الخصوبة يساوي:

$$600 - 480 = 120$$

- أما صاحب الأرض ضعيفة الخصوبة لا يحصل على الريع

3. النفقات النسبية ونظرية التجارة الدولية عند ريكاردو : تعتبر كتابات ريكاردو في مجال التجارة الدولية من أهم ما كتب ،بالنسبة لسميث لا يوجد فرق بين أسباب قيام التجارة الداخلية وأسباب قيام التجارة الخارجية باعتبار أن التجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة ويكون التخصص كذلك على نفس هذا الأساس، وكان سميث من المنادين بحرية التجارة لأنها تساعد على اتساع الأسواق وتساهم في تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية.

بالنسبة لريكاردو فإن أسباب قيام التجارة الداخلية تختلف عن أسباب قيام التجارة الخارجية ،واعتبر أن التجارة تقوم على أساس المزايا النسبية أو النفقات النسبية وليس المطلقة ،و أشار إلى أنه حتى في حالة وجود بلدين يكون احدهما متوفرا على تكاليف إنتاجية مطلقة لجميع منتجاته اقل من التكاليف المطلقة للإنتاج في البلد الأخر فان إمكانيات التبادل المربح تبقى قائمة بينهما، و ذلك بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية بينهما و

[1] حجاب عيسى ، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

ليس تكاليف الإنتاج المطلقة، وبإفتراض وجود دولتين هما A و B ،وسلعتين x و y ، فإنه يمكن حساب التكلفة النسبية وفقا للصيغة التالية[1]:

$$\text{التكلفة النسبية لانتاج السلعة x في الدولة A} = \frac{\text{تكلفة انتاج السلعة x في الدولة A}}{\text{تكلفة انتاج السلعة y في الدولة A}}$$

مثال: لتكن دولتين A و B ينتجان السلعتين x و y كما هو موضح في الشكل أدناه، هل يمكن قيام التجارة الدولية بين الدولتين حسب نظرية ريكاردو؟

الجدول رقم04: مثال عن نظرية التجارة الدولية لريكاردو

	السلعة x	**السلعةy**
الدولة A	120	100
الدولة B	80	90

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ أن التكاليف المطلقة للإنتاج في الدولة B منخفضة بالنسبة لكل من السلعتين عما عليه في الدولة A و يوحي بأنه لا يمكن أن توجد مصلحة مشتركة في التبادل في هذه الحالة غير أن المقارنة بين التكاليف النسبية للإنتاج في البلدين تبين عكس ذلك و تكشف عن وجود مصلحة في التبادل بالنسبة لكلا البلدين.

❖ ففي الدولة A تكون التكلفة النسبية بين تكلفتي المنتجين تساوي:

$$\text{التكلفة النسبية لانتاج السلعة x في الدولة A} = \frac{\text{تكلفة انتاج السلعة x في الدولة A}}{\text{تكلفة انتاج السلعة y في الدولة A}} = \frac{120}{100} = 1.2$$

$$\text{التكلفة النسبية لانتاج السلعة x في الدولة B} = \frac{\text{تكلفة انتاج السلعة x في الدولة B}}{\text{تكلفة انتاج السلعة y في الدولة B}} = \frac{80}{90} = 0.88$$

[1] معين أمين السيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص169 .

ويعني ذلك ان تكلفة الوحدة المنتجة من السلعةx في الدولة A تعادل 120% من تكلفة الوحدة المنتجة من السلعة y في الدولةA ....."1"

و تكلفة الوحدة المنتجة من السلعةx في الدولة B تعادل 88% من تكلفة الوحدة المنتجة من السلعة y في الدولةB..... ....."2"

ومن خلال المقارنة بين المساوتين "1"و"2" يتضح أن السلعة xارخص نسبيا في الدولة B ، أي أن إنتاجها اقل نسبيا من الدولةA ، ولهذا فإن الدولةB تتمتع بميزة نسبية في انتاج السلعةx ، حيث تنتجها بتكلفة اقل نسبيا و مصلحة منتج السلعة X في الدولة B أن يوجه إنتاجه أو مبيعاته إلى السوق في الدولة A .

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة y في الدولة A $= \frac{\text{تكلفة انتاج السلعة y في الدولة A}}{\text{تكلفة انتاج السلعة x في الدولة A}} = \frac{100}{120} = 0.83$

التكلفة النسبية لانتاج السلعةy في الدولة B $= \frac{\text{تكلفة انتاج السلعة y في الدولة B}}{\text{تكلفة انتاج السلعةx في الدولة B}} = \frac{90}{80} = 1.125$

و بنفس طريقة التحليل،نلاحظ ان تكلفة انتاج السلعة yفي الدولة A تعادل 83% من تكلفة الوحدة المنتجة من السلعة x ، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من السلعة y في الدولة B تعادل 112.5%، وهذا يعني ان السلعة y ارخص نسبيا في الدولة A ، ولهذا أن الدولةA تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعةy .

و يتضح مما سبق ،انه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما تجارة دولية، حيث تتخصص الدولةA في انتاج وحدتين من السلعة y، و تتخصص الدولةB في انتاج وحدتين من x ، ويتم التبادل الدولي بينهما على اساس وحدة بوحدة، ومن ثم يتحقق مكسب قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين.

4. نظرية التطور عند ريكاردو : بالنسبة لسميث فإن التطور يمتاز في المدة الطويلة بإنخفاض في الربح مع التقدم الاقتصادي وذلك بسبب زيادة رأس المال والمنافسة ،ريكاردو لم يقبل هذا التفسير بصفة مطلقة ولكن بين شروط وأسباب انخفاض معدل الربح في المدة الطويلة : بالنسبة للمنتوجات الزراعية فإن قيمة السلعة تتحدد وفقاً لظروف الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة ،أما بالنسبة للمنتوجات الصناعية تتحدد قيمة السلع وفقاً لكمية العمل، وتكون الأرباح منخفضة أو مرتفعة حسب قيمة الأجور التي تتحدد عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن معدل الأجور يتوقف على أسعار المواد الغذائية ،وخاصة الحبوب التي ترتفع أسعارها مع زيادة التوسع وعدد السكان مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي تنخفض الأرباح، إذن معدل الربح ينخفض بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية كنتيجة لاستغلال الأرض الأقل خصوبة[1].

[1] Jürgen Georg Backhaus ,**op.cit**, ,P168.

زيادة التقدم" زيادة المشاريع" ← ازدياد استخدام الأراضي اقل خصوبة لإنتاج المواد الغذائية
الركود الاقتصادي ← انخفاض الأرباح ← زيادة الأجور ← ارتفاع أسعار المواد الغذائية

ملاحظة : تظهر من خلال هذا التحليل بذور النظرة التشاؤمية في الاقتصاد ، لأن انخفاض معدل الأرباح في الأجل الطويل يؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال وبالتالي الركود الاقتصادي ، بالنسبة لريكاردو فإن النظام الرأسمالي قادر على إيجاد توازنه من جديد وهذا ما أكده بعد ذلك الاقتصادي الفرنسي جون باتست ساي من خلال قانون العرض يخلق الطلب المقابل له عن طريق توزيع دخول معادلة لحجم الإنتاج .

3–نظرية السكان لتوماس روبرت مالتوس "1766–1834"م

ازدادت الاهتمامات حول قضية السكان بعد إجراء أول تعداد سكاني شامل لبريطانيا عام 1801 ، فقد أظهرت الإحصاءات السكانية أن عدد السكان قد ارتفع بشكل كبير في أواخر القرن الثامن عشر ، كان اهتمام مالتوس بمسألة السكان بمثابة نقطة انطلاق لتحليلات اوسع للقضايا الاقتصادية و الاجتماعية ، فهو يعتبر من أوائل المفكرين الذين ربطوا بين الاقتصاد و الديموغرافيا، فهو يرى أن هناك صراعا دائما بين النمو السكاني و إنتاج الغذاء ، فبسبب النمو الهائل لعدد السكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات و زيادة معدل الولادات نتيجة الزيادة في عدد حالات الزواج،هذه الزيادة في عدد السكان قابلها تدهور في كمية الغذاء ، و ذلك لأن تزايد السكان والمواد الغذائية ليس بنفس المعدل، فالأفراد يتزايدون بمعدل أكبر في حين أن الإنتاج الغذائي زيادته تخضع لقيود طبيعية وبالتالي تكون أقل بكثير من الزيادة في السكان ، ولإبراز فكرته فقد شبه مالتوس زيادة السكان بمتتالية هندسية، في حين شبه زيادة الإنتاج بمتتالية حسابية ، فقد قال مالتوس في كتابه "مقالة في مبادئ السكان" في طبعته الأولى « إن قدرة السكان على التكاثر تفوق إلى حد بعيد قدرة الأرض على إنتاج الغذاء اللازم لإعالتهم، فالسكان عندما لا يكون هناك ما يقيدهم ، يزدادون وفق متوالية هندسية ، بينما يزداد إنتاج الغذاء وفق متوالية حسابية ، وأي معرفة بسيطة بالأرقام توضح ضخامة الفرق بين القوتين »[1] ،

كما أشار إلى أن السكان قادرون على مضاعفة عددهم كل 25 سنة والإنتاج لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة ويؤدي هذا الخلل إلى تدخل عوامل خارجية لإعادة التوازن ، فهو يعتقد وجود مجموعة من القوى التي تعود بالسكان و تحفظهم في مستوى يتلاءم مع وسائل الكفاف المتاحة ، وتجمع هذه القوى في نوعين من الضوابط

[1] William J. Barber, **A History OF ECONOMIC THOUGHT**, Wesleyan university press , UsA,2002,pp29-30.

يسمى النوع الأول بالموانع الإيجابية و تشمل كل الأسباب التي تزيد من معدل الوفاة مثل الحروب والمجاعات وزلازل ،الأمراض والأوبئة ....وبالتالي فإنه حسب مالتوس لا يمكن أن ندين الحروب والمجاعات وهذا ما جعل بعض المفكرين يتهمونه لأنه يبرر المظالم الاجتماعية والأوضاع الفاسدة.

أما النوع الثاني من الضوابط التي أضافها مالتوس في الطبعة الثانية من كتابه " محاولة في مبادئ السكان " ما سماه بالموانع الأخلاقية تشمل كل الأسباب التي تنقص معدل الولادات مثل الزواج المتأخر مع العفة لسن 28 سنة ،ولم يود إطلاق وسائل تحديد النسل نظراً لارتباطه بالكنيسة ،وبالتالي فإن التوازن لا يمكن أن يتحقق بين الإنتاج وعدد السكان إلا بالموانع الإيجابية والموانع الأخلاقية، و إلا سوف تؤدي الزيادة للسكان إلى انخفاض الأجور و ارتفاع أسعار الغذاء مما يؤدي إلى الفقر و من ثم ترتفع نسبة الوفيات.

توماس روبرت مالتوس Thomas Robert Malthus هو قس و اقتصادي و باحث ديموغرافي بريطاني، ولد سنة 1766م،اشتهر بنظريته حول العلاقة بين النمو السكاني و الموارد الاقتصادية، ومن أشهر كتابته "مقالة في مبادئ السكان" نشرت الطبعة الأولى في سنة 1798 لاقي الكتاب اهتماما واسعا مما دفع مالتوس إلى إصدار ست طبعات إضافية كان أخرها عام 1826،توفي سنة1834 م.

و مع أن مالتوس هو رجل دين، إلا أنه كان يقف ضد مساعدة الفقراء فهو يقول « الإنسان الذي يولد في عالم مملوك من قبل، إذا كان لا يستطيع الحصول على ثروة من أبويه الذين له عليهما حق عادل، وإذا كان المجتمع لا يحتاج إلى عمله، فليس له أن يطالب بحق الحصول على حد أدنى من الطعام ...»[1]، فمالتوس كان من أنصار أن الدولة يجب ألا تعترف أو تسلم بحقوق للفقراء ، وان توقف أية مساعدة لهم، و أن تلغي قانون الفقراء، الذي بموجبه يساعد الفقراء، ذلك أنه يرى أن الإحسان سواء أكان خالصا أم عاما ليس علاجا للمشكلة السكانية[2].

4–قانون المنافذ لجون باتيست ساي "1767–1832 "م:

يعتبر_جون باتيست ساي الفرنسي الوحيد ضمن رواد المدرسة الكلاسيكية، و أهم ما جاء به هو قانون المنافذ " العرض يخلق الطلب الخاص به" ، كانت انجلترا تعاني صعوبات في تصدير سلعها إلى الخارج وكان الرأي السائد هو أن سبب ذلك يعود إلى أن انجلترا بلغت في الإنتاج، أي أن انجلترا تعيش في أزمة إفراط في الإنتاج

[1] رفيق يونس المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص16.
[2] رفعت السيد العوضي، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص 144-145

لأن إنتاجها يفوق الطلب الخارجي ، لكن ساي اعتبر العكس، أي أن انجلترا لا تنتج أكثر من اللازم و لكن الدول الأخرى ليست في مستوى إنتاج انجلترا ، فكل سلعة تخلق لنفسها منفذا أي طلب عليها بمعنى أن العرض يخلق الطلب الخاص به ، وذلك من خلال مفهوم الدورة الاقتصادية، وفقا لهذا القانون أن أي زيادة في إنتاج السلع و الخدمات"العرض" تؤدي إلى زيادة الإنفاق على شراء تلك السلع و الخدمات " الطلب" . وبالتالي، لن يكون هناك نقص في الطلب، مما يعني أنه يكون هناك دائما وظائف لجميع العمال ، مما يحقق التوظيف الكامل ، وإذا حدثت بطالة ، فتكون مؤقتة حيث يتغير نمط الطلب ، ولكن سرعان ما يعاد التوازن بنفس العملية المذكورة أعلاه [1]،و يمكن تمثيل قانون المنافذ لساي في الشكل التالي :

الشكل رقم05: شرح لقانون المنافذ

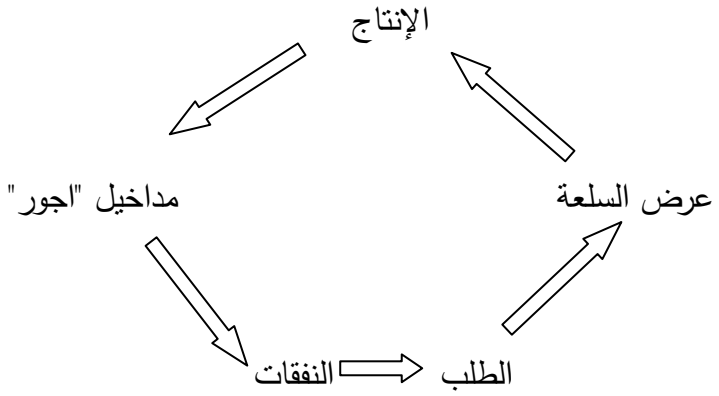

المصدر: من إعداد الباحثة

5–الأفكار الاقتصادية لجون ستيوارت ميل "1806–1873"م: و ضع جون ستيوارت ميل في كتابه "مبادىء الاقتصاد السياسي" في منتصف القرن التاسع عشر بعض التحسينات للنظريات الكلاسيكية مما جعل كتابه مرجعا أساسيا منذ نشره و حتى نهايات العقد الثاني من القرن العشرين،و جعل من ميل نفسه رائد للمدرسة الكلاسيكية المستجدة، ومن من أهم أفكاره:

1. أن هناك ثلاث عوامل تساعد في خلق الثروة هي الأرض و العمل و راس المال .
2. دعى إلى الليبرالية و الاقتصاد الحر، كان يرى أن السوق الحرة تحقق الكفاءة ، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى عدم المساواة مما يستدعي بعض التدخل الحكومي.

[1] تمار أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

3. تضمن كتابه عناصر جديدة كمفهوم تكاليف الفرصة البديلة و نظريته حول الامتناع عن الفائدة و التي لم تكن متوافقة مع معظم التقليدين.

4. دعم ميل الضرائب التصاعدية بمعنى يدفع الأغنياء نسبة أعلى من دخلهم مقارنة بالفقراء.

5. استشرف ميل المستقبل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة ثابتة أي أن النمو قد وصل إلى نهايته وفقا لميل هذه الحالة ليست بالضرورة سيئة ، قد يعني ذلك أن الانسان متحررا من فكرة التقدم المادي قد يجد راحة البال لأغراض أسمى.

جون ستيوارت ميل John Stuart Millهو فيلسوف و اقتصادي انجليزي، هو ابن الفيلسوف الكبير "جيم ميل" ولد سنة1806 ، من أهم مؤلفاته مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشره في 1848، توفي سنة1873م .

6. يرى جون ستيوارت ميل أن التجارة الخارجية تعتمد على مبدأ "القيم الدولية"، أي أن التجارة ما بين الدول تعتمد أساسا حسب حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين و مرونة هذا الطلب، و أن التجارة الخارجية الحرة لها أهمية في زيادة الثروة لجميع الدول ، فوفقا لنظرية القيم الدولية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، و معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية ، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى ، معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي تعود المكاسب اكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، ويحصل صاحب اكبر طلب على المكاسب الأقل، و يميل التبادل في صالح الدولة ذات اقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر و العكس صحيح، و بالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب اكبر من الدولة الكبيرة و هذا لكون طلبها اقل، لقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة و محاولة التوسع في الخارج بإسم المكسب الدولي، و لتوضيح ذلك اخذ ستيوارت ميل مثالا توضيحيا لبيان كيفية تحديد القيم الدولية فهو يفترض أن 20 وحدة من النسيج يكلف انجلترا كمية من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة، أما في ألمانيا فان إنتاج 10 وحدات من النسيج إنما يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة[1]، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] سامي بلبخاري، **نظريات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2022/2021، ص ص 37-39.

الجدول رقم05: مثال عن نظرية القيم الدولية لستيوارت ميل

(الوحدات المنتجة من النسيج في احد البلدين، تكلف نفس كمية العمل من الأقمشة في نفس البلد)

السلعة / البلد	النسيج	الأقمشة
انجلترا	20 وحدة	15 وحدة
ألمانيا	10 وحدة	20 وحدة

المصدر: سامي بلبخاري، **نظريات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2022/2021، ص 39.

إن ستيوارت ميل بدلا من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين بإعتبارهما من المعطيات، مع اختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية، فقد افترض كمية معينة من العمل في كل بلد مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها كل من السلعتين، أما معدل التبادل التوازني بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماما القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى، وعليه فإن ستيوارت يرى بأن المنسوجات في كل من انجلترا و ألمانيا تكلف قدرا من العمل اكبر مما يكلف إنتاج الأقمشة، ولكن تتمتع ألمانيا بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الأقمشة، في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية عن ألمانيا في إنتاج المنسوجات، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات و تستورد الأقمشة من ألمانيا، في حين تتخصص ألمانيا في إنتاج الأقمشة و تستورد المنسوجات من انجلترا.

رابعا :تقييم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :يحسب للمدرسة الكلاسيكية إسهامات ايجابية كثيرة في بناء الفكر الاقتصادي ، لكنه سجل عليها أيضا العديد من الانتقادات .

1–أهم الإسهامات الايجابية للمدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي: من أهم الإسهامات الايجابية للفكر الكلاسيكي نذكر مايلي:

1. قدمت هذه المدرسة خدمات هامة لعلم الاقتصاد، حيث أرست بعلم الاقتصاد كعلم مستقل عن العلوم الأخرى على أسس منطقية واضحة و أصبح يدرس في الجامعات.

2. صياغة عديد من النظريات التي ساهمت في زيادة المعرفة الإنسانية بطبيعة و ظروف النشاط الاقتصادي في المجتمع الإنساني كتوزيع الدخل الوطني، النظرية النقدية، نظرية التجارة الخارجية ....الخ[1].

3. كان لهذه المدرسة اثر كبير في ترسيخ الحرية الاقتصادية بالبلدان الغربية الرأسمالية، و في ضبط دور الدولة بها ،مما أدى إلى حدوث انعكاسات ايجابية كبيرة على النمو الاقتصادي و تحقيقها لمستويات عالية جدا من الرخاء و الثراء.

2–ابرز الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية : لقد تعرض الفكر الكلاسيكي للعديد من الانتقادات، منها:

1. اعتبار النقود وسيلة للتبادل فقط و إهمالهم لدورها كمخزن للقيمة.

2. اتبعوا رواد هذه المدرسة طريقة الاستنتاج التجريدية ولم يهتموا بالجانب التاريخي، و ذلك لإعتقادهم أن القوانين الاقتصادية مطلقة و عامة في تطبيقها على الاقتصاد في أي دولة أو زمان، و لم يروها قوانين خاصة تخضع لها الدول بحسب ظروفها .

3. وجهت انتقادات لنظرية القيمة المستندة على العمل بإعتبار أن العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد لأن هناك الطبيعة و رأس المال ،كما لا يمكن رد بقية عناصر الإنتاج الأخرى إلى عنصر العمل أو قياسها به.

4. اهتمامهم بالأجل الطويل و إهمالهم للأجل القصير الذي تحدث فيه اختلالات كثيرا مما تكون لها أثار سلبية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

5. تم انتقاد لمالتوس بخصوص تشاؤمه في مستقبل الجنس البشري، فلم يتوقع التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشكل كبير،و لم يتوقع تحسين نوعية الحبوب و الوسائل العلمية لمكافحة الأوبئة، و تحسين إنتاج الحيوانات و استخدام المكينة في الزراعة.

6. تم انتقاد قانون المنافذ لساي بشدة من طرف كينز، و ذلك لوجود إمكانية العجز في الطلب الفعال، حيث يرى كينز أن قانون المنافذ لا يمكن تطبيقه في السوق التنافسي ،فهو يرى من غير الضروري أن ينفق الدخل المستلم اتوماتيكيا على الاستهلاك و الاستثمار ، إذ أن هناك جزء من الدخل ربما يتم توفيره ،ويذهب لزيادة الممتلكات الفردية ، و لهذا يظهر نقص في الطلب المتراكم مسببا فائض في الإنتاج و بطالة في البلاد[2].

[1] حيمر فتيحة، **مرجع سبق ذكره** ،ص41.
[2] محمد دمان ذبيح، **مرجع سبق ذكره**،ص74.

7. أهم نقد وجه للكلاسيك كان بخصوص نظرية التشغيل، فقد بين كينز أن انخفاض الأجر له احتمال كبير في زيادة البطالة لا القضاء عليها كما اعتقد الكلاسيك ، كما بين أن التشغيل لا يكون دائما شامل لكل العمال بل قد يبقى مستوى التشغيل اقل من المستوى الشامل[1].
8. انتقاد نظرية التجارة الخارجية في أنها لا تدخل النقود و الأسعار في بحثها للتجارة الخارجية.

❖ **أسئلة المحور السادس:**

1. ماذا يقصد ادم سميث بعبارة اليد الخفية ؟
2. ماذا نقصد بقانون المنافذ لباتيست ساي؟
3. اشرح مساهمة مفكري الكلاسيك في نظرية القيمة؟
4. ليكن هناك دولتانA وB ينتجان السلعتينx وy ،كما هو موضح في الجدول التالي:

	السلعة x	**السلعةy**
الدولة A	140	110
الدولة B	90	80

المطلوب:

- هل يمكن قيام التجارة الدولية بين الدولتين حسب نظرية ادم سميث؟ لماذا؟
- وهل يمكن قيام التجارة الدولية بين الدولتين حسب نظرية ريكاردو؟ مع التعليل

[1] ساري نصر الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

المحور السابع:

الفكر الاقتصادي الليبرالي الراسمالي و مراحله

تمهيد:

لقد شكل انطلاق الثورة الصناعية في الربع الاخير من القرن الثامن عشر، البداية الحقيقية لتشكل ملامح النظام الرأسمالي الجديد، وشهدت هذه المرحلة ازدهار النشاط الصناعي ، وبروز الرأسمالية الصناعية كقوة فاعلة اقتصاديا و اجتماعيا، و كانت بريطانيا من أكثر البلدان الأوربية تطورا، نتيجة قيامها باستغلال الموارد المتاحة في مستعمراتها في آسيا بشكل عام و شبه القارة الهندية بشكل خاص، حيث أدت هذه العملية إلى توفير فوائض مالية كبيرة جدا، ومستويات ادخار عالية سمحت للرأسماليين بالاستثمار حتى في مجالات رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى استثماراتهم الإنتاجية الرئيسية في قطاع الصناعات الخفيفة و الثقيلة، وفي تلك الظروف أدى إلى مفهوم الدولة الليبرالي، أما الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان محظور على الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، وقد ساهم في تعزيز هذا الموقف الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيك وفي مقدمتهم ادم سميث و ريكاردو التي جاءت لدعم موقف الدولة في القطاع الخاص.

أولا:ماهية النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي

الرأسمالية هي نظام اقتصادي و نمط إنتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و المبادرة الفردية و المنافسة الحرة و تقسيم العمل، و تخصيص الموارد عبر آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة، كما يؤمن النظام الاقتصادي الرأسمالي بالربح المادي محفزا للأفراد على المبادرة و المخاطرة و استثمار رؤوس الأموال لكسب المزيد من الأرباح و مضاعفة الثروات، كما يعتقد أنصاره أن قوة تراكم رأسمالي هي السبيل إلى النمو و التنمية الاقتصادية من خلال تمويل الاستثمارات الضخمة و المشاريع الكبرى[1].

ثانيا : أسس و مبادئ النظام الرأسمالي

اجتمع اغلب الاقتصاديين على وجود خمسة مبادئ رئيسية للنظام الرأسمالي، وتتمثل في[2]:

1. الملكية الفردية: تتمثل في حق الفرد في استعمال الأموال التي يكتسبها و التصرف فيها بإرادته الفردية.
2. نظام السوق و الائتمان: بمعنى أن الأثمان تتحدد وفقا لرغبات المشترين و البائعين و قدرتهم على المساومة بحرية دون تدخل من جانب الحكومة.

[1] مصابيح فاطمة ، **محاضرات في الاقتصاد السياسي** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 19 مارس 1962، سيدي بلعباس ،2022/2021، ص 115.

[2] محمد إبراهيم أبو شادي، **النظم الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2010،ص ص 147-139.

3. المنافسة: و يقصد بهذا الأساس أن يسير النشاط الاقتصادي بطريقة معينة هي التنافس بين البائعين و المشترين في سوق السلع الاستهلاكية و سوق عوامل الإنتاج من اجل الحصول على أفضل الشروط للسلع و الخدمات محل التعاقد.

4. دافع الربح: يعد دافع الربح من أهم الأسس التي يبني عليها النظام الرأسمالي، و يتطلب تحقيق دافع الربح وجود شرطين أساسيين متداخلين مع بعضهما البعض في طالبه: أولهما الدافع أو الباعث على القيام بنشاط ، والثاني هو الرغبة في زيادات الإيرادات عن النفقات أي تحقيق الربح، و بإجتماع هذان العنصران معا في شخص واحد هو الذي يجعل من دافع الربح أساسا لا يوجد إلا في النظام الرأسمالي دون غيره من النظم الاقتصادية الأخرى.

ثالثا:مراحل تطور النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي

تطورت الرأسمالية عبر أربعة مراحل كبرى هي: الرأسمالية التجارية، و الرأسمالية الصناعية، و الرأسمالية المالية،و العولمة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم06: مراحل تطور الفكر الاقتصادي الليبرالي

مراحل الراسمالية	الفترة	الفكر الاقتصادي السائد
الراسمالية التجارية	1500م–1800م (من الاكتشافات الجغرافية الكبرى إلى الثورة الصناعية)	الفكر الماركنتيلي أو التجاري
		الفكر الطبيعي
الرأسمالية الصناعية	1800م–1929م (من الثورة الصناعية إلى أزمة الكساد الكبير)	الفكر الاقتصادي الليبرالي المدرسة الكلاسيكية المدرسة النيوكلاسيكية
الرأسمالية الاحتكارية	1945–1980 (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أزمة السبعينات)	الفكر الاقتصادي الكينزي
العولمة	1980 إلى يومنا هذا	الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد المدرسة النقدوية

		مدرسة رأسمال – الإنسان مدرسة الاختيارات العمومية مدرسة العرض

المصدر: احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص110

1– الرأسمالية التجاريـة(1500 –1800) م: هـي احد الأنظمـة الاقتصـادية التـي سـادت قبل ظهـور الثـورة الصناعية، و هي مرحلة التراكم البدائي أو الأولي للرأسمال التي هيأت الأرضية تدريجيا لقيام الثورة الصناعية و نشوء النظام الرأسمالي و هيمنته على المستوى العالمي [1]، فالرأسمالية التجارية تعتبر شكل من أشكال الرأسمالية التي تركز على التجارة خاصة التجارة الخارجية ،ومن أهم العوامل التي ساعدت في نشأتها انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا و ظهور الدولة المركزية الموحدة، و ازدياد أهمية التجارة الخارجية نظرا لتحرر العبيد و الفلاحين من سيطرة النظام الإقطاعي و توجههم إلى خارج النشاط الفلاحي للعمل في التجارة الخارجية ، نمو عدد السكان في المدن ، ظهور الاكتشافات الجغرافية و تحول اقتصاد العصور الوسطى من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد نقدي واسع[2].

2– الرأسمالية الصناعية(1800 –1929) م :هي النظام الذي يتبلور فيه التقدم الآلي و الناتج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي و الإنتاجي سواء كان ذلك في صورة المصانع أو الورش الحديثة و التي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية ، وسميت هذه المرحلة بالرأسمالية الصناعية بسبب ضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت توظف في الصناعة و أصبح الجهاز الإنتاجي في هذا النظام ذو طاقة إنتاجية ضخمة، و تغير النظام عما كان عليه في السابق، فقد كانت التجارة هي مركز النشاط الأساسي في ظل الرأسمالية التجارية و كانت الصناعة دائما قائمة لخدمة التجارة ، أما في الرأسمالية الصناعية ، فأصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لأنها هي التي تحكم النشاط الاقتصادي. وتعد الثورة الصناعية من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ظهور الرأسمالية الصناعية فهي تلك التطورات الكبيرة التي عرفتها القطاع الصناعي في اوروبا وخاصة انجلترا ابتداء من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل

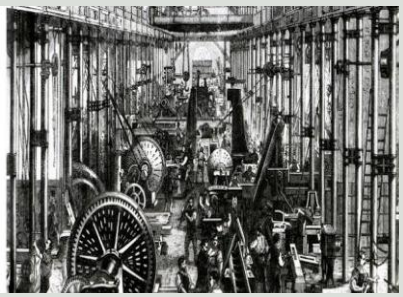

[1] احمين شفير، **مرجع سبق ذكره**، ص113.
[2] بتصرف:محمد عبد الله ، موسى ابراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان،1998، ص ص35-36

الإنسان إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تعتمد قوة محركة، إذ عرفت أوروبا في هذه الفترة عدد هائل من الاختراعات و الاكتشافات، ومن العوامل التي ساعدت على قيام الثورة الصناعية في أوروبا عامة وانجلترا خاصة زيادة عدد السكان ، نمو التجارة الداخلية و الخارجية و اكتشاف أسواق جديدة ، الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة، التطور العلمي و الاكتشافات العلمية ...الخ.[1]

3–الرأسمالية المالية أو الاحتكارية (1945–1980)م: و هي المرحلة الثالثة من عملية تطور الرأسمالية العالمية،ظهر مصطلح الراسمالية المالية بعد سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية، و انتشرت معها شركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوروبية[2]،و تميزت بتزايد تأثير البورصات في الاقتصاد ، وظهور التركيز المالي مما جعل البنوك تتحكم في النظام الراسمالي ،و على غرار ذلك ظهرت بنوك جديدة لم تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار و أرباب الصناعة فقط، بل أصبحت توظف جزءا من راسمالها في النشاط الصناعي فتحولت إلى مؤسسة بنكية راسمالية صناعية ، وبذلك أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك [3].

4–العولمة (1980 إلى يومنا هذا): تعتبر العولمة المرحلة الرابعة من تطور النظام الراسمالي ،فتتمثل العولمة في إزالة الحدود الاقتصادية بين الدول، ليصبح العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة، فهي حرية انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و القوى العاملة ضمن إطار راسمالية حرية الاسواق بحيث تصبح هذه الاسواق سوقا واحدة [4].

رابعا: تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي

يعد النظام الاقتصادي الرأسمالي أحد أكثر الأنظمة الاقتصادية انتشارا في العالم، و رغم نجاحه في تعزيز الإنتاجية و رفع مستويات المعيشية، إلا أنه لا يخلو من العيوب و التحديات، فالأزمات المالية المتكررة كأزمة الكساد سنة 1929 و الأزمة المالية العالمية سنة 2008 كشفت عن نقاط ضعف كبيرة في هذا النظام.

1– الإسهامات الايجابية للنظام الاقتصادي الرأسمالي: كان للنظام الرأسمالي العديد من الايجابيات التي ساهمت في تطور الفكر الاقتصادي و المجتمعات ،منها:

[1] ابراهيم بوناب محمد امين، **دروس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة أولى جذع مشترك في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ،2022/2021،ص ص 41-42.

[2] حركاتي فاتح، **دروس في تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة1 الحاج لخضر، باتنة ،2019/2018،ص 59.

[3] قاسي فاطمة الزهراء ، **محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، جامعة البليدة 2، البليدة،2020/2019،ص 59.

[4] سلطاني سلمى، العولمة الاقتصادية،**مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-**،جامعة زيان عاشور ، الجلفة،المجلد26،العدد2،2021،ص 364.

1. تحسين الدخل و توفير فرص العمل مما يساهم في ارتفاع مستوى المعيشة.
2. تؤدي المنافسة و قوى العرض و الطلب إلى استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة.
3. تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
4. تعتبر الرأسمالية حافزا يشجع الشركات و المستثمرين على الابتكار لتحقيق أقصى الأرباح.

2– الانتقادات الموجهة للنظام الاقتصادي الرأسمالي: لقد أعيب على النظام الرأسمالي العديد من المساوئ التي ظهرت في التطبيق ، ومن أهمها[1]:

1. تنامي الاحتكارات و إساءة استغلال الموارد المتاحة، فقد يلجأ المحتكر إلى تحديد حجم الإنتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها ، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.
2. سوء توزيع الدخل و الثروات و زيادة معدلات الفقر.
3. تزايد البطالة و وجود الأزمات و التقلبات الاقتصادية.
4. الحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي وهمية ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها إلا فئة محدودة من الأفراد و هم الذين يمتلكون عناصر الإنتاج .
5. ارتبط النظام الرأسمالي بسعر الفائدة أو الربا ارتباطا عضويا، واعتبر آلية سعر الفائدة هي قوام سوق المال بسوقيه، سوق النقد و سوق رأس المال، فسعر الفائدة غير مشجع للادخار فهو يزيد من البطالة و يولد الأزمات الاقتصادية، ويؤدي إلى تدهور النقود و ارتفاع الأسعار.

❖ **أسئلة حول المحور التاسع :**

1. ارتبطت كل مرحلة من مراحل النظام الراسمالي بوقائع اقتصادية مهمة،حددها بدقة؟
2. كيف ارست الراسمالية اسس و قواعد النشاط الاقتصادي في العالم؟
3. في نظرك، هل النظام الراسمالي يعتبر نموذج أكثر عدالة من حيث توزيع الثروة؟

[1] ذوادي عادل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**،مطبوعة موجهة لسنة أولى حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،2019/2018،ص69.

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
جامعة الجزائر3

سايح فاطيمة– أستاذة محاضرة أ–

المحور الثامن:

الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي و الفكر الماركسي

تمهيد:

النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يتميز بالملكية الجماعية لعناصر الإنتاج "كالأراضي و الآلات و المصانع"و هو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، و من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الاشتراكية هو التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع في النظام الرأسمالي و ذلك نتيجة التوزيع غير العادل للدخل فالطبقة الرأسمالية تستحوذ على الحصة الأكبر على عكس طبقة العمال تعيش عند مستوى الكفاف ،وكذا عدم تحقق الانسجام و التوافق بين المصلحة الخاصة و العامة الذي نادى به الرأسماليين، و من أهم مبادئ النظام الاشتراكي ،نذكر مايلي [1]:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج.
- لا يوجد حرية اقتصادية .
- تدخل الحكومة بشكل كامل في النشاط الاقتصادي.
- إلغاء حافز الربح عن طريق تحقيق المصلحة العامة أي تلبية حاجات كل أفراد المجتمع.
- الانسجام بين المصلحة العامة و الخاصة بشكل تلقائي لا يمكن أن يتحقق تلقائيا إلا بوجود طرف ثالث يحقق هذا التوافق.

و في الفكر الاقتصادي هناك نوعان من الاشتراكية أو الشيوعية كفكر هما الاشتراكية الخيالية و الاشتراكية العلمية أو الماركسية .

أولا: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي (الاشتراكية المثالية أو الخيالية)

الاشتراكية الخيالية (المثالية او الطوباوية) ظهرت في بداية القرن 19 خاصة في فرنسا ، و هي نظرية تدعو إلى بناء مجتمع إنساني سعيد، يقوم على الملكية الجماعية ، و التساوي في توزيع المنتجات ، والعمل الإلزامي لكل أعضاء المجتمع، وأما اشتقاق مصطلح "مثالية" فيعود إلى كون الاشتراكية تتجه إلى تحقيق المساواة و العدالة و كفاية لأعضاء المجتمع كافة ، و أما مصطلح "خيالية" فيعود إلى بعدها عن الواقع و قربها إلى الخيال من جهة، والى ضعف تشخيص أسلوب الوصول إلى هذا الهدف عند المفكرين الاشتراكيين الخياليين من جهة ثانية[2]، أما مصطلح "الطوباوية" مشتقة من المصطلح اليوناني "يوتوبيا" الذي يعني "المكان غير الموجود " أي هي اشتراكية مثالية يصعب تحقيقها، و قد نشأ هذا الفكر الاشتراكي و تطور في فرنسا ، وانقسم هذا التيار إلى قسمين: احدهما تحكمي ، و الآخر تعاوني .

[1] ذوادي عادل، ، **مرجع سبق ذكره** ،ص80.
[2] محمد دمان ذبيح، **مرجع سبق ذكره**،ص88.

1–التيار التعاوني لشارل فورييه (1772– 1837) م: يهدف هذا النوع من الفكر الاشتراكي إلى إحداث تحولات في النظام القائم عن طريق إرساء النظام التعاوني الهادف إلى تحقيق النفع العام بدلا من هدف الربحية، من أهم رواد هذا الفكر في فرنسا "شارل فوريه" ، لم يكن فوريه اشتراكيا بالمعنى الدقيق فهو لم يطالب بإلغاء الملكية و إنما يدعو إلى الاتحاد في الإنتاج بطريق المشاركة الاختيارية ، وأن يتاح لكل شخص العمل حسب قابليته الشخصية وله الحق في تغيير نوع العمل، فشاعت التعاونيات الاشتراكية في فرنسا بفضل شارل فورييه في ثلاثينات القرن التاسع عشر، كان يعتقد أنه في ظل الاقتصاد الرأسمالي ، يقوم حوالي ثلث السكان فقط بأعمال مفيدة اجتماعيا، بينما توجيه الثلثين الآخرين، بسبب الفساد الذي يسببه نظام السوق إلى مهن غير مجدية أو يصبحون طفيليين أثرياء بلا فائدة.لذلك، حث فورييه الأفراد المنتجين في المجتمع على الهروب من هذا القمع و الطغيان [1] من خلال العيش في مدينته الفاضلة والتي سماها الفلانستير phalanstére وهي عبارة عن فندق ضخم يتسع لـ 1500 شخص ويعتبر أن الحياة المشتركة ستكون سبباً في خلق بيئة جديدة غير فاسدة كما دعى إلى العمل المشترك و التوزيع العادل للثروة بين الأفراد، و الفلانستير يمكن اعتباره كجمعية تعاونية للإنتاج والاستهلاك تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، و من أهم مبادئ الفلانستير نذكر مايلي:

شارل فورييه Charles Fourierهو فيلسوف و مفكر فرنسي ، ولد سنة 1772، اشتهر بأفكاره المثالية لإصلاح المجتمع ، من أهم كتبه" نظرية الحركات الأربعة و المصير العام " الذي نشره عام 1808 ، توفي سنة 1837 .

– العمل التعاوني : يجب أن كون العمل موزعا بطريقة تتناسب مع ميول الأفراد و قدراتهم ، كما يرى أن العمل يجب أن لا يكون مرهقا بحيث يتمكن الأفراد من خلاله الاستمتاع بما يساهمون في المجتمع.

– المساواة في توزيع الثروات : كان ينادي "شارل فوريه" أن تكون هناك عدالة و مساواة في توزيع الموارد و الفرص بين أفراده.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي: إن الإنتاج المشترك سوف يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، كما يعتبر أن العمل في الأرض عمل مشرف، و يدعو إلى العودة إلى الأرض، وينصح بتوزيع السكان على عدد كبير من الفلانستير وذلك لتفادي التكدس في المدن الكبرى والعودة إلى الأرض تعني البعد عن الصناعة.

[1] E.K.Hunt ,Mark Lautzenheiser, **op .cit** , P201

و قد انتقد"شارل فوريه" بشدة النظام الرأسمالي ، فهو يراه استغلال للطبقات العاملة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور تفاوتات طبقية بين أفراد المجتمع، كما يرى أن النظام الرأسمالي يشجع على الاحتكار، كما كان فوريه ناقدا للمؤسسات السياسية و الدينية السائدة في مجتمعه،و كان يراها تخدم مصالحها الشخصية أكثر من مصالح المجتمع[1].

على الرغم من أفكار شارل فورييه أثرت في الحركة التعاونية الحديثة ، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات، خاصة لنموذجه الطوباوي للمجتمع التعاوني "الفلانستير" ، فاعتبرت أفكاره خيالية لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع، و كذا كان يرى أن الأفراد يعملون بسعادة إذا وزعت المهام حسب ميولهم، لكنه تجاهل أن بعض الأعمال الشاقة قد لا تجد من يقبل بها طوعية .

2– التيار التحكمي لسان سيمون(1760–1825) م: هو تيار فكري و اجتماعي نشأ في القرن التاسع عشر بفرنسا على يد "سان سيمون " و أتباعه و يعرف كذلك بالمدرسة" لسان سيمونية "، و جاء هذا التيار كرد فعل للتغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية، يعتبر سان سيمون أن دور الدولة مهم جدا في زيادة الرفاهية مع عدم إدانة الملكية الخاصة بهدف الوصول إلى النظام الاقتصاد الجديد الكفؤ الذي يضمن تنمية الإنتاج و تحسين ظروف العمل، لكن أتباعه انتقدوا الملكية الخاصة[2] ، فقد اثر التيار التحكمي لسان سيمون في العديد من المفكرين الاقتصاديين اللاحقين، وساهم في تشكيل الاشتراكية الحديثة.ومن أهم أفكاره نذكر مايلي:

كلود هنري دو سان سيمون Claude Henri de Saint - Simon هو مفكر و اقتصاد فرنسي ، ولد سنة 1760 ، يعد من ابرز المفكرين الذين ساهموا في تطوير الفكر الاشتراكي ،ساهم مؤلفاته " ملاحظات حول تنظيم المجتمع ، توفي سنة 1825

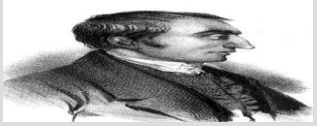

1. نادى بمبدأ العدالة الاجتماعية و تنظيم الموارد الاقتصادية بشكل عادل.
2. نادى بتعاون أفراد المجتمع لتحقيق المصلحة العامة.
3. هاجم مبدأ الإرث لأنه لا وجود لضمان بأن يكون الوارث أكفأ من غيره في استخدام الأموال الموروثة لذلك يدعوا لأن تكون الدولة الوارث الوحيد .
4. شدد على ضرورة أن يكون العلم و المعرفة هما أساس القيادة السياسية و الاقتصادية، فقد قال " أن السلطة السياسية تنتقل من الطبقات التقليدية إلى الفنيين و العلماء و الادرايين.."

[1] بتصرف:غداوية معمر، **ملخص محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي** ، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة،2024/2023.ص67

[2] رفيق يونس المصري، **مرجع سبق ذكره**،ص24.

5. نادى بضرورة تحسين أوضاع الطبقة العاملة التي تعاني أوضاع قاسية نتيجة الثورة الصناعية.
6. دعا الى تدخل حكومي واسع في الإنتاج و التوزيع و التجارة لضمان رفاهية المجتمع مع عدم إلغاء الملكية الخاصة.
7. اقترح فكرة الانتخابات الديمقراطية، و إنشاء الأحزاب السياسية و الاتحاد الأوروبي.
8. كان سيمون يرى أن المجتمع ينقسم إلى قسمين[1]:

- المنتجين: وهم العمود الفقري للتقدم الصناعي مثل العمال ، العلماء ، المهندسين، الصناعيين، الحرفيين.
- غير منتجين: هم الأفراد الذين لا يعملون من أجل لقمة العيش مثل الأرستقراطيين و النبلاء و رجال الدين، فقد وصف غير المنتجين بأنهم " طفيليات " و " لصوص"، فحسب تعبيره " فقط منتجو الأشياء المفيدة هم الأشخاص النافعون"[2].

9. يركز سيمون على كيفية زيادة الإنتاجية و تحقيق التقدم الصناعي بدلا من التركيز على توزيع الثروات، و كان شعاره في " كل شيء يتحقق بالصناعة، و كل شيء يتحقق للصناعة " [3].

بالرغم من أن سيمون بذل جهودا كبيرة لتحقيق أفكاره الاشتراكية، حتى أنه حاول التواصل مع الحكام لدعوتهم لتطبيقها، مما جعله قريبا من المادية التاريخية، و ألهم المفكرين اللاحقين ، ومهد الطريق لظهور الاشتراكية العلمية ، إلا أنه تعرض إلى جملة من الانتقادات كفشله في رؤية التناقضات الخفية في العلاقات الاقتصادية بسبب عدم اكتمال رؤيته المادية، و تقليله من أهمية القوى الثورية ، حيث لم يدرك قوة الطبقة العاملة في تغيير المجتمع ، وكان يؤمن بأن السلام هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التحول الاجتماعي .

ثانيا:الفكر الاقتصادي الماركسي

ظهرت الاشتراكية العلمية كتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في شرق أوروبا ، وسميت كذلك بالاشتراكية الماركسية نسبة لمؤسسها كارل ماركس ،و تقوم هذه الاشتراكية على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية ، فيتصور ماركس الشيوعية كمجتمع لا طبقي ، حيث يتم امتلاك وسائل الإنتاج و إدارتها بشكل جماعي من قبل الطبقة العاملة، لن يكون هناك ملكية خاصة و لا استغلال ، وتتخذ القرارات الاقتصادية بشكل جماعي لصالح الجميع ، فيرى ماركس أن الاشتراكية هي الحل للصراع الطبقي و تحقيق الحرية و

[1] بن عبد الله يدر ، حكيم بن الشيخ ،الإسهامات الفكرية لسان سيمون من اجل تحقيق الوحدة الأوروبية خلال القرن 19 ، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 06، العدد 02، 2022،ص 677.
[2] فرديناند زوريج ، ترجمة حسن مختار، **الفكر الاقتصادي**، وكالة الصحافة العربية ناشرون، مصر ، 2019، ص38

المساواة الإنسانية ،و خلاصة ما جاء به كارل في تحليله العلمي أن النظام الرأسمالي لابد أن ينتهي به الأمر للفناء ،لأن منطق هذا النظام نفسه يؤدي إلى وجود قوى و عوامل متناقضة تعمل داخله، هذا التناقض يؤدي للقضاء عليه و قيام الاشتراكية، حيث يرى ماركس من خلال كتابه" رأس المال "أن التاريخ ليس مجرد حكايات وقصص متناثرة وإنما يخضع التطور التاريخي لقوانين عامة ،ومهمة الباحث هي اكتشاف هذه القوانين، فيرى بأن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هو نتيجة حتمية للتطور التاريخي فهو نتيجة التناقضات المتأصلة في الرأسمالية و تفاقم الصراعات الطبقية بين طبقة البروليتاريا "الطبقة العاملة "وطبقة البرجوازية "مالكي وسائل الإنتاج" مما يؤدي إلى ثورة بروليتارية [1] ،كما يرى أيضا أن تطور وسائل الإنتاج لن يقف عند النظام الرأسمالي إذ أن تطور أدوات الإنتاج سيجعل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية عقبة في سبيل التطور ، فالتطور المعني يؤدي إلى مزيد من تقسيم العمل والتخصص وبالتالي يؤدي هذا التطور إلى جماعية وهو ما يؤدي إلى إضفاء الصفة الاجتماعية على أساليب الإنتاج وهذا لا يتناسب مع العلاقات الرأسمالية القائمة على الملكية الفردية، لذلك يرى ماركس من ضرورة تغيير هذه العلاقات وقيام نوع جديد من الملكية الجماعية تتناسب مع تطور أساليب الإنتاج فأمام جماعية الإنتاج لابد من جماعية ملكية عناصر الإنتاج أي الاشتراك في عناصر الإنتاج.

كارل ماركس Karl Marxهو فيلسوف و اقتصادي ألماني ، ولد سنة في بروسيا سنة 1818 ،درس القانون و الفلسفة و التاريخ عمل في الصحافة و اصدر عدة مؤلفات في الفلسفة و السياسة و لكن أهمها كتاب " رأس المال "، توفي سنة 1883م.

ومن المسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس خضع فيها لنظريته الفلسفية وأهم شيء قام به ماركس هو نقده للنظام الرأسمالي واعتقاده بإنهيار هذا النظام وسقوطه وذلك للتناقضات التي توجد فيه ، ولكنه لم يبين كيفية عمل النظام الاشتراكي، ولعل أهم المواضيع الاقتصادية التي تناولها ماركس هي : نظرية القيمة ، ميل معدل الربح للتناقض، تركز رأس المال، الفقر العام ،والأزمات الاقتصادية .

1– الأفكار الاقتصادية عند كارل ماركس (1818 – 1883)م:

من أهم الأفكار الاقتصادية لكارل ماركس نذكر مايلي[2]:

1. **نظرية القيمة:**أخذ ماركس في الأول بنظرية القيمة تتحدد وفق العمل أي قيمة السلعة تتحدد بكمية الوقت الضروري اجتماعيا

[1] John Eatwell,Peter Newman, **Marxian economics**,Macmillan,London,1990,p6.

[2] بتصرف:نزيرة الافندي ، عزة الحسيني ، حازم البيلاوي ،**أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين - مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث**-،المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1996، ص ص 156-170.

لإنتاجها وبالتالي فهو يؤيد نظرية القيمة عند المدرسة التقليدية، لكن بعد ذلك في الجزء الثالث من كتابة " رأس المال " عدل ماركس نظرية القيمة، لاحظ ماركس في الصياغة الجديدة لنظرية القيمة أن معدل التبادل لا يتوقف على العمل وحده وإنما أيضاً على معدل الربح وهذا يعني أن ماركس أقر بنظرية نفقة الإنتاج بمعنى أن رأس المال المستخدم (رأس المال الثابت) يؤثر أيضاً في قيمة السلعة[1].

2. **فائض القيمة:**يرى كارل أن الرأسماليين استغلاليين يستغلون العمال لتحقيق فوائض ، و يقصد بفائض القيمة هو الفرق بين قيمة السلعة الحقيقية في السوق و الآجر الذي يدفعه الرأسمالي للعمال، ففي نظام الإنتاج البسيط يبيع المنتج سلعةA مقابل النقود للحصول على سلعة أخرىB ويحقق فائدة ،إذا كانت منفعة السلعة B التي يأخذها أكبر من السلعة التي يبيعهاA، ويكون التبادل بهذا الشكل:

السلعةA ← نقود ← السلعة B

بينما في النظام الرأسمالي فإن الدورة تكون نقود لشراء اليد العاملة والمواد الأولية التي يستخدمها المنتج في الإنتاج، ثم بيع السلع في السوق والحصول على نقود وبالتالي الدورة تبدأ بالنقود و تنتهي بالنقود، ويكون التبادل بهذا الشكل:

نقود ← سلع ← نقود

و يحصل الرأسمالي على فائدة، إذا كانت النقود التي أنفقها في الأول أقل من النقود التي تحصل عليها في الآخر، ويرى ماركس أن هذه النقود ناجمة عن فائض القيمة، ففائض القيمة في نظره هو ناتج عن استغلال العمال الذين يعتبرون المنتجين الوحيدين ، وحصول الرأسمالي على هذا الفائض ليس له ما يبرره سوى استغلال العمال،و لتوضيح هذا المفهوم نضرب هذا المثال العملي : إذا كان الشخص يجب أن يعمل خمس ساعات في اليوم لتلبية احتياجاته الأساسية و احتياجات أسرته، فإن قيمة السلعة التي ينتجها هذا العامل تعادل أجر خمس ساعات، وإذا قام رب العامل بتحديد قيمة هذه السلعة بما يعادل أجر سبع ساعات عمل ، فإن الفرق في القيمة بما يعادل ساعتين من أجر العمل يمثل فائض للقيمة، و هذه القيمة اعتبرت فائضا، لأنها ليست جزءا من أي مكون آخر في عملية الإنتاج ، وهي أساس إستغلال الرأسمالي للعامل[2].

ولتأكيد من أن العمل هو المصدر الوحيد لفائض القيمة، قام كارل ماركس بتقسيم رأس المال إلى قسمين رئيسيين:

[1] صديقي شفيقة ، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة موجهة لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2017/2016، ص32.
[2] محمد دمان ذبيح، **مرجع سبق ذكره**،ص96.

- **رأس المال المتغير:** هو ما يدفعه الرأسمالي للعمال أي الأجور، يطلق ماركس على أجور العمال برأس المال المتغير لأن العمل يزيد من قيمة السلعة التي ينتجها، و يرى ماركس أن هذا القسم هو المسؤول عن توليد فائض القيمة ، حيث ينتج العمال قيمة تتجاوز ما يحصلون عليه كأجور ، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح للرأسماليين.
- **رأس المال الثابت :** هو ما يدفعه الرأسمالي كثمن للآلات والمعدات، المواد الأولية، وفقا لماركس هذا الجزء لا يساهم في خلق فائض القيمة، بل يستخدم فقط في عملية الإنتاج.

3. **ميل معدل الربح إلى التناقص:** يعتقد ماركس مثل المدرسة التقليدية بأن الاقتصاد الرأسمالي يميل إلى الركود حيث ينخفض معدل الربح مما يحول دون القيام باستثمارات جديدة، و لكن لم يضع تفسير واضح لأسباب انخفاض الأرباح في المستقبل.

4. **تركز رأس الأموال :** يؤكد ماركس أن النظام الرأسمالي يميل إلى تركيز رؤوس الأموال عن طريق المنافسة غير العادلة، فمع تدافع الرأسماليين إلى التوسع و التطوير ، يؤدي التفوق إلى الشركات الكبرى التي تنتج بأسعار أرخص مما يؤدي إلى تركز رأس المال في أيدي فئة قليلة من كبار الرأسماليين عن طريق المنافسة غير العادلة ،من خلال أن المشروعات الكبيرة تبيع منتجاتها بأثمان ارخص مما تبيعه المشروعات الصغيرة و بالتالي القضاء على هذه المشروعات الصغيرة و إخراجها من السوق، و يتحول عدد كبير من صغار الرأسماليين إلى مجرد عمال لدى كبار الرأسماليين.

5. تراكم رؤوس الأموال :يعتقد كارل ماركس أن الرأسمالي يسعى دائما إلى تقليل تكاليف الإنتاج من اجل القدرة على المنافسة، و لا يمكنه تحقيق ذلك إلا من خلال زيادة إنتاجية عماله مقارنة بعمال الرأسماليين الآخرين، و لتحقيق ذلك يعتمد الرأسمالي على توسيع مشروعه و استخدام المزيد من الآلات لرفع من إنتاجية العامل ،و كذلك توسيع المشروع يمكنه من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، كلا الأمرين يتطلب زيادة الاستثمارات و هكذا تتكون رؤوس الأموال و تتراكم في النظام الرأسمالي هو ما اسماه كارل ماركس ب "قانون تراكم رؤوس الأموال"، وهذا كله لا يخدم مصلحة الطبقة العاملة[1].

6. **الفقر العام :** بالنسبة للمدرسة التقليدية فإن الأجور تتحدد عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة ،وقد انتهى ماركس إلى نفس النتيجة وأعتبر أن النظام الرأسمالي يبقى العمال في حالة فقر مستمر ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى الكفاف، ويعود ذلك إلى الاستعمال المكثف من رأس المال الذي يحد من طلب اليد العاملة وبالتالي انخفاض الأجور.

7. **الأزمات الاقتصادية و الكساد:** يقدم ماركس عدة تفسيرات للأزمات الاقتصادية، إذ يعتبر أن أسباب الأزمات الاقتصادية عديدة منها:

[1] شنيني عادل، **مرجع سبق ذكره**،ص39

- الإفراط في الإنتاج دون أن يقابل ذلك زيادة في الطلب ، فمع توسع الإنتاج الرأسمالي نتيجة لتراكم رأس المال، تظل الأجور منخفضة، مما يؤدي إلى صعوبة تصريف المنتجات في السوق.
- السبب الآخر للأزمات هو انخفاض معدل الربح، فعندما ينخفض هذا المعدل إلى مستوى لا يعتبره المستثمرون كافيا لتعويضهم و تحقيق عوائد مناسبة مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات، و بالتالي انخفاض الإنتاج.
- كذلك الفوضى داخل النظام الرأسمالي وعدم القدرة على التنبؤ الدقيق بحاجات السوق ، يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة و حادة، وقد يترتب عنها الإفراط في إنتاج بعض السلع مما يحدث خللا في السوق[1] .

2– تقييم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الماركسية :ما يمكن ملاحظته أن النظرية الماركسية أنها أعادت التأكيد على ضعف الموقف التفاوضي للعمال أمام الرأسماليين كما كان قد أثاره ادم سميث نفسه ، كما يحسب لها أيضا اتخاذها لطريقة التحليل الموضوعية بهدف تقديم تفسير لسير النظام الرأسمالي و بالتالي انتقاده و قد استطاعت من خلال ذلك أن تبرز بعض عيوب النظام المذكور ، مما سمح لمناصريه بالعمل على إصلاحها بقدر إمكانهم ، إلا أن هناك عدة انتقادات وجهت للنظرية الاشتراكية منها:

1. لم يكن كارل موفقا في تفسير قانون القيمة، فعنصر العمل ليس وحده المحدد للقيمة ، فلا يمكن قياس كميات العمل بساعات العمل، فلم يعطي أهمية لعنصر الطلب على السلع و من تأثيره على قيمتها .
2. يقر كارل أن الأجور في النظام الرأسمالي تتحدد عند مستوى حد الكفاف أي حصول العمال على ضروريات الحياة فقط، و اتجاه الأجور مع مرور الوقت للانخفاض ، لكن الوقائع الاقتصادية الحديثة أثبتت عكس ذلك فالأجور في ارتفاع مستمر[2].
3. أوضح ماركس أن قانون تركز رأس المال يؤدي إلى تركز رؤوس الأموال في يد طبقة قليلة من الرأسماليين، وان اغلب السكان يتحولون إلى عمال لا يملكون شيئا، إلا أن الحكومات حديثا تتدخل لمنع تركزه في فئة معينة من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخول ، و غير ذلك من الإجراءات لحماية صغار المنتجين من الرأسماليين و الحرفيين [3].
4. كما يجادل المنتقدون بأن المجتمعات الرأسمالية تحقق نتائج اقتصادية أكثر ازدهارا لعدد اكبر من الأفراد مقارنة بالدول الشيوعية،حيث يتمتع الأفراد بمستويات معيشية أعلى و فرص اكبر لريادة الأعمال، انتقد على أن دون الحوافز المالية للملكية ، قد يكون من الصعب تحفيز الأفراد على المخاطرة و تطوير الأفكار، مما قد يعيق

[1] بلغنو سمية ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،2018/2017، ص ص 62-63.
[2] بتصرف:نزيرة الافندي ، عزة الحسيني ، حازم البيلاوي ،**مرجع سبق ذكره**، ، ص172.
[3] بلغنو سمية ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 66-67.

نمو الأعمال و يجعل الدول الشيوعية اقل قدرة على المنافسة في سوق السلع و الخدمات مقارنة بنظيرتها الرأسمالية.

5. طبقا لكارل لا يصل التطور إلى الاشتراكية إلا بعد أن يكون الاقتصاد قد مر بمرحلة النظام الرأسمالي الصناعي ، و الواقع يبعث الشك في صحة هذا التفسير، فالدولتين الكبيرتين اللتين تعتبران اليوم موطن الاشتراكية و هما روسيا و الصين الشعبية كانتا عند ظهور الاشتراكية فيهما بعيدتين كل البعد عن الرأسمالية الصناعية، بل كانتا دولتين إقطاعيتين و هكذا بين الواقع أن الاشتراكية قد تظهر من غير أن يكون المجتمع قد مر بمرحلة الرأسمالية الصناعية.

❖ **أسئلة حول المحور الثامن:**

1. ماهو الفرق بين الماركسية كفكر فلسفي و الاشتراكية كحركة سياسية؟
2. ماهو الفرق بين الاشتراكية العلمية و الاشتراكية الخيالية؟
3. ماهي أسباب ظهور "فائض القيمة" في النظام الرأسمالي وفقا للفكر الماركسي؟
4. هل مازالت أفكار ماركس صالحة لفهم الاقتصاد و المجتمع في العصر الحديث؟

المحور التاسع:

الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا

تمهيد:

ظهرت المدرسة التاريخية الالمانية في عام 1840 مع بداية كتابات فريديرك ليست Friedrich List و ويليلهم روشر William Roscher و انتهت مع وفاة جوستاف شمولر Gustav schmoller عام 1917، حيث في السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر كانت ألمانيا لا تزال مضطربة سياسيا و متأخرة اقتصاديا كانت مقسمة إلى أكثر من 39 دويلات مستقلة يحكمها أمراء ، كل دويلة كان لها سياسات اقتصادية مختلفة حيث كانت كل دويلة تفرض رسوما جمركية على منتجات الدويلات الأخرى، و كل منها تعمل لمصلحتها الخاصة فقط[1]، و كانت ألمانيا تختلف ظروفها الاجتماعية و الاقتصادية تماما عن انجلترا في القرن الثامن عشر، وهذا ما جعل الاقتصاديين التاريخيين الألمان من الناقدين للاقتصاد الكلاسيكي و لم يكن غريبا ظهور إيديولوجية اقتصادية مختلفة في ألمانيا، حيث أن بعض المؤسسات الاقتصادية الرئيسية في ألمانيا كانت تختلف في القرن التاسع عشر عما هو موجود في بريطانيا ، فالإجراءات التجارية الماركانتلية بقيت في ألمانيا من تأسيس الإمبراطورية عام 1871 ، أي بعد اختفائها من بريطانيا بفترة طويلة و أن المنافسة و الحرية الاقتصادية التي أخذها الكلاسيك كمسلمة في تحليلاتهم الاقتصادية قد كانت مفيدة بشكل كبير في ألمانيا ، وبسبب وجود البيروقراطية فيها فان علم الإدارة قد تطور فيها كثيرا، حيث حاولوا رواد المدرسة التاريخية إيجاد نظرية جديدة تماما تكون أكثر شمولا من النظرية الكلاسيكية، ومحاولة تصوير الواقع من منظور تاريخي بإعتباره الهدف الوحيد للبحث الاقتصادي، ولهذه الأسباب تتميز المدرسة التاريخية بتطور الإحصاء و التاريخ الاقتصادي.

جورج فريديرك ليست Friedrich List هو اقتصادي ألماني و فيلسوف اجتماعي، ولد سنة 1789 ، يعتبر من ابرز المفكرين في المدرسة التاريخية الألمانية ، ومن الأوائل الذين اهتموا بتطوير المنهج التاريخي في دراسة الاقتصاد، من أهم مؤلفاته"نظام الاقتصاد الوطني"، توفي سنة 1846.

أولا: طريقة التحليل الاقتصادي للمدرسة التاريخية

اتفق أصحاب المدرسة التاريخية على مفتاحية التاريخ في فهم الاقتصاد و على اعتبار علم الاقتصاد علما وثيق الصلة بالبيئة الاجتماعية و الثقافية السائدة، ولكنهم تباينوا في فهم الوقائع التاريخية ، وترجع التسمية التي أطلقت على الكتاب الذين يمثلون هذه المدرسة إلى الأهمية البالغة التي كانوا يضفونها على التاريخ في دراسة

[1] جون كينيث جالبريث، احمد فؤاد بليع، إسماعيل صبري عبد الله، **مرجع سبق ذكره**،ص105

العملية الاقتصادية، لقد كانت المدرسة الكلاسيكية تأخذ بالطرق الاستنباطية بحيث جعلت من المصلحة الخاصة قاعدة عامة، ودافعا أصيلا لاستنباط القواعد الخاصة و القوانين الفرعية و لتخطيط صورة مكتملة موحدة للاقتصاد ، لكن هذا المنهج هو في الحقيقة" الطريقة المجردة" للنظر في الظواهر وما يترتب عليها من نتائج، ثم ظهر اتجاه جديد تأثر بفلسفة هيجل، ويرى أن تقام القوانين الاقتصادية و التطور الاقتصادي على أسس من التجارب و التاريخ، وهذا المنهج في البحث هو الذي يعرف بالطريقة الاستقرائية ، وأخذت به المدرسة التاريخية[1]، بالإضافة إلى جملة من المناهج ، أهمها:

ويليلهم روشر Wilhem Roscher هو اقتصادي ألماني، ولد سنة 1817، ويعتبر من ابرز رواد المدرسة التاريخية الألمانية ، من أهم مؤلفاته "مقدمة في نظرية الاقتصاد السياسي "، توفي سنة 1894.

1–المنهج الدارويني: تعود تسمية المنهج الدارويني نسبة إلى مؤسسه العالم البريطاني " تشارلز داروين" ، لا يمكن دراسة الظواهر الاقتصادية بمعزل عن المحيط المكاني و السياق الزماني، فالتحليل الكلاسيكي للحياة الاقتصادية تشبه نقائص ، لأنه تجرد عن السياق التاريخي لتطور الظواهر الاقتصادية، فالمجتمع مثل الكائن الدارويني ينشأ و يتطور من طور إلى طور و ينمو و أخيرا يتضاءل ثم يموت فالمجتمع دائم التغير،ولذلك فإن ما يناسب بلدا ما من المبادئ الاقتصادية في وقت معين قد لا يلاءم بلدا آخر و قد لا يلاءم نفس البلد في وقت آخر، وقد استند ليست إلى هذا المبدأ عندما قال بأن ما ينطبق على بريطانيا لا ينطبق بالضرورة على غيرها، فتاريخ ألمانيا مختلف عن تاريخ بريطانيا، وإذا كان من المناسب لبريطانيا أن تكون عالمية لتحصد منافع التجارة التي نادى بها سميث و ريكاردو، فان الأنسب لألمانيا أن تكون قومية، وهذا يفسر عندهم الحمائية البريطانية في فترة صعود الرأسمالية و الليبرالية في فترة قوتها.

2–المنهج الاستقرائي: انتقدت المدرسة التاريخية المدرسة الكلاسيكية في التنظير المبني على التجريد و الاستنتاج، ورأت أن الأدوات التحليلية الكلاسيكية منفصلة عن الواقع، فكل تحليل ينبغي أن ينطلق من الوقائع و البيانات التاريخية، وفي الحقيقة فإن تأثير هذه النظرة كان بعيدا جدا وقويا، وما الانتشار المعاصر و الكثيف لنماذج الاستدلال القياسي المبني على البيانات التاريخية إلا تطبيق لهذا المبدأ، على أن التطبيق المعاصر للمنهج التاريخي غالبا ما يظل ضمن إطار نموذجي نظري.

[1] اسماء جاسم محمد، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية اقتصاد، قسم الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ، ص33

3–المنهج التدخلي: إذا كان محور الاهتمام في الاقتصاد الكلاسيكي هو الفرد الساعي وراء مصلحته الشخصية، فان محور الاهتمام عند المدرسة التاريخية هو الأمة، و الأمة أهم من الفرد، ولا يمكن الاعتماد على الفرد في تحقيق مصلحة الأمة تلقائيا، لأنه لا يعقل أن تتفق المصلحة الفردية الأنانية مع المصلحة العامة.وبالتالي، لابد من أن تتدخل الدولة لتحقيق المصلحة العامة.

4–المنهج الإصلاحي: كانت المدرسة التاريخية تطالب أن تقوم الدولة من خلال مؤسساتها الحكيمة بالعمل على الإصلاح بصورة متسمرة ، فالحاجة إلى الإصلاح دائمة ، و التغيير الأمثل هو التغيير المدروس و البطيء المتدرج، وكان هذا المنهج مناسبا لطبقة الحاكمة في ألمانيا[1].

ثانيا: مبادئ المدرسة التاريخية الألمانية

يمكن حصر أهم مبادئ و الأسس التي تقوم عليها المدرسة التاريخية الألمانية في النقاط التالية:

1. **المقاربة التطورية للاقتصاد:** انتهجت المدرسة التاريخية الألمانية طريقة لدراسة الظواهر الاقتصادية تراعي الظروف الخاصة بالتطور الاقتصادي الذي يتميز به كل مجتمع، أي ضرورة ملائمة الأفكار الاقتصادية للظروف التاريخية الخاصة بالبلد محل الاعتبار و عدم تعميم قبولها على مستوى البلدان الأخرى.
2. **التأكيد على الدور الايجابي للحكومة:** تنادي المدرسة التاريخية الألمانية على بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، وأكدت على أن الجماعة لها مصالح خاصة تختلف عن مصالح الفرد.
3. **عدم قبولها لمبدأ حرية التجارة الخارجية:** انتقدوا رواد المدرسة التاريخية الألمانية مبدأ " دعه يعمل ...اتركه يمر"، فهم يرون أن حرية التجارة الخارجية تشكل خطرا على مستقبل الاقتصاد الألماني الذي كان في حاجة إلى الحماية مثل الفكر

غوستاف شمولر Gustav schmoller هو اقتصادي و سياسي ألماني و احد رواد المدرسة التاريخية الألمانية ولد بألمانيا سنة 1838 ،يعتبر مؤسس لرابطة السياسة الاجتماعية، وهذا التنظيم شجع على فكرة توسيع النشاط الحكومي في القضايا الاجتماعية و الاقتصادية كما استطاعت هذه الرابطة بمنح العمال الألمان تأمينا ضد المرض و الحوادث و الشيخوخة وهي إجراءات كانت فريدة من نوعها في أوروبا آنذاك ، و من أهم مؤلفاته" الملامح العام للاقتصاد السياسي" توفي سنة1917.

[1] معاذ الشرفاوي الجزائري ،**تاريخ الفكر الاقتصادي** ،منشور الجامعة الافتراضية السورية، سوريا،2020،ص ص 138-139.

التجاري، فيجب أن تحمي الصناعات الألمانية الناشئة من المنافسة مع الصناعة الانجليزية الأكثر تطورا.

4. **عدم اعتقادها بوجود قوانين اقتصادية عامة و شاملة:** فالمدرسة التاريخية الألمانية على خلاف الكلاسيكيون لم تكن تعتقد بوجود قوانين اقتصادية عامة وشاملة يمكن أن تعمل في كل زمان و مكان، فالقوانين نسبية تتغير بتغير الزمان و المكان.

5. **حماية الفئات الاجتماعية الضعيفة:** وهي فكرة نشأت بسبب ظاهرة الفقر المدقع التي انتشرت في ألمانيا خلال ثلاثينات و أربعينات القرن التاسع عشر، حيث عانى معظم سكان ألمانيا من البطالة ،حيث لم يتمكنوا من العثور على عمل في الزراعة أو الصناعة التي كانت تتطور ببطء[1].

ثالثا:تقييم الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية الألمانية

إن المدرسة التاريخية الألمانية أثرت بشكل كبير على تطور الفكر الاقتصادي، لكنها انتقدت كثيرا من العديد من الاقتصاديين بسبب محدودية منهجها و تركيزها على الماضي أكثر من الحاضر.

1–الإسهامات الايجابية للمدرسة التاريخية الألمانية: من أهم إسهامات المدرسة التاريخية نذكر مايلي:

1. قدمت طريقة جديدة للبحث في علم الاقتصاد، وهي طريقة الاستقراء في مقابل الاستنباط التي ارتبطت بها الكلاسيكية ، وبهذا تكون قد أثرت على علم الاقتصاد بمنهج جديد بجانب منهجه السابق[2].
2. ركزت المدرسة التاريخية أن التطور و التغيير يجب أن يحدث تدريجيا عبر الزمن، وليس بشكل مفاجئ.
3. دافعت على الاقتصاد الألماني و طالبت بضرورة حماية صناعاته الناشئة.
4. ساعدت المدرسة التاريخية في فهم العلاقة بين الاقتصاد و السياسة ، حيث ركزت على كيفية تأثير القرارات السياسية في تطور الأنظمة الاقتصادية.

2–الانتقادات الموجهة إلى للمدرسة التاريخية الألمانية:رغم إسهامات المدرسة التاريخية الألمانية في إضافة التاريخ إلى مصادر الفكر الاقتصادي ، إلا أنها تعرضت إلى جملة من الانتقادات ، منها[3]:

1. نجد عند المدرسة التاريخية تحليلا اقتصاديا وصفيا و تاريخيا لا يعتمد على الأساليب الكمية و التحليل الإحصائي مما جعل منهجها غير قابل للتعميم.

[1] John Macmillan, **German Historical school**, the new Palgrave dictionary of economics, 1st edition, 1987,p3.
[2] رفعت السيد العوضي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الاقتصادي، الاسكندرية، 2019،ص166.
[3]بضياف صالح، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة،2024/2023 ص ص 83-84 .

2. تفسير الوقائع الاقتصادية بخلفية تاريخية بحتة، و هذا ما جعلها تنتقد لأن الوقائع الاقتصادية يجب أن تفسر وفق جمله من المعايير و المناهج التي تتكامل فيما بينها للوصول إلى النتائج المرجوة.

3. بعض مفكري المدرسة التاريخية الألمانية خدموا أنفسهم، من خلال إقامة علاقات وطيدة مع المسؤولين الحكوميين و حصلوا على امتيازات و مناصب في الدولة، وذلك لان مواقفهم تخدم الدولة ، مما انعكس سلبا على المسار الاقتصادي و الاجتماعي في ألمانيا.

4. المدرسة التاريخية الألمانية هي تنادي بالقومية المتشددة، بحيث تجاوزت هذه القومية و تطورت إلى عسكرية هائجة، مما قاد ألمانيا إلى حربين عالمتين الحرب العالمية الأولى و الثانية والتي أثرت على المجتمع الدولي ككل .

5. ركزت على دراسة تطورات المجتمعات بشكل منفصل دون الأخذ بالاعتبارات المتبادلة بين المجتمعات و الدول.

❖ **أسئلة حول المحور التاسع:**

1. ماهي الملامح العامة لمنهج المدرسة التاريخية الألمانية؟
2. كيف اختلفت المدرسة التاريخية الألمانية عن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية؟
3. كيف يمكن استخدام مبادئ المدرسة التاريخية لفهم التحديات الاقتصادية الحالية؟
4. ماهي وجهة نظر المدرسة التاريخية الألمانية حول حرية التجارة؟

المحور العاشر:

الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي

تمهيد:

ظهرت المدرسة الحدية في وقت واحد في كل من انجلترا و النمسا و سويسرا على يد ثلاث اقتصاديين وهم ليون والراس leon walras ، ويليام ستانلي جيفونز William Stanley Jevons ، و كارل منجر Carl Manger في عام 1870 ،حيث قدموا مفهوم المنفعة الحدية Marginal Utility واستخدموه لتحديد نقطة التوازن في السوق ، حيث جادلوا بأن التوازن يحدث عند مزيج من السعر و الكمية حيث تكون المنفعة الحدية المستمدة من المنتج x مساوية لسعر x

$$MUx = Px$$

ألفريد مارشال Alfred Marshall هو اقتصادي بريطاني ، ولد في سنة 1842 م ،درس الرياضيات والفيزياء الجزئية وانشغل بالفلسفة ثم الاقتصاد السياسي ،من أهم تلامذته في كمبردج نجد كينز ،أصدر كتاب عنوانه " مبادئ الاقتصاد السياسي " سنة 1890 الذي بقي مرجع في تدريس الاقتصاد لوقت طويل في الجامعات الأمريكية والانجليزية لوقت طويل ، توفي سنة 1924م

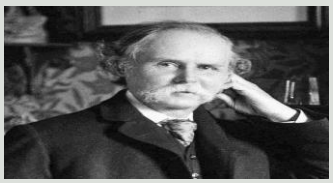

تم شرح هذه النظريات على نطاق واسع وقبولها، ولكنها لم تتمكن من تفسير كيفية تحديد سعر المنتج في هذه المعادلة، أي كيف يتم تحديد السعر في العلاقة. وفي عام 1910، جادل الفريد مارشال الذي يعتبر مؤسس المدرسة النيوكلاسيكية بأن النهج الحدي أو الهامشي في تحديد التوازن لا يمكن أن يوجد دون النظر إلى النهج الكلاسيكي بجانبه، و أوضح أن " اليد الخفية" وهو الاستعارة التي قدمها ادم سميث، تدفع السوق نحو تقاطع العرض و الطلب، و بالتالي لا يوجد توازن في السوق إلا عندما تتقاطع المنحنيان.

نلاحظ أن مارشال جمع بين أفكار المدرسة الحدية والمدرسة التقليدية ووفق بينهما، حيث نجح في تعزيز مفهوم العرض في النظرية الكلاسيكية و دمجه مع مفهوم الطلب في النظرية الحدية، مما أعطى أهمية متساوية لسلوك المنتجين في السوق. وقد انطلق مارشال من ثلاثة فرضيات رئيسية:

1. الناس يتصرفون بعقلانية عند اتخاذهم قراراتهم الاقتصادية.
2. الأفراد يسعون إلى تعظيم المنفعة، بينما تسعى الشركات إلى تعظيم الأرباح.
3. يتصرف الجميع بشكل مستقل بناء على معلومات كاملة و ذات صلة بالسوق.

أولا :المقارنة بين المدرسة الكلاسيكية و المدرسة النيوكلاسيكية :

إن الكثير يعتبر بأن المدرسة الكلاسيكية الجديدة "النيوكلاسيكية" هي امتداد للمدرسة للكلاسيكية خاصة من ناحية مبدأ الليبرالية إلا أن المدرستين تختلفان في عدة نقاط سواء من حيث المنهج أو الموضوع:

الجدول رقم07: المقارنة بين المدرسة الكلاسيكية و المدرسة النيوكلاسيكية

المدرسة الكلاسيكية	المدرسة النيوكلاسيكية
ظهرت في القرن الثامن عشر	ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين
تركز على تكلفة الإنتاج في تحديد قيمة السلع	تركز على الطلب و تفضيلات المستهلك
السعر يعتمد على العرض و التكاليف	السعر يعتمد على العرض و الطلب و المنفعة الحدية
تعتمد على تحليل تاريخي و اجتماعي	تعتمد على نماذج رياضية و تحليل كمي
مفتاح فهم السلوك الاقتصادي هو التوزيع و التراكم	مفتاح فهم السلوك الاقتصادي هو التوازن العام
الأجور تتحدد عند مستوى حد الكفاف	الأجور تتحدد بمبدأ الإنتاجية الحدية

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا :الأفكار الاقتصادية عند ألفريد مارشال (1842 – 1924) م

1. نظرية القيمة : لخص التقليديون القيمة في نفقة الإنتاج (قيمة العمل أو العمل ورأس المال)، و المدرسة الحدية تلخص القيمة في المنفعة الحدية ، أما مارشال فقد عارض هذه الفكرة وهو أن لا يكون العمل و المنفعة وحدهما محددا للقيمة، فهو يرى أن القيمة تتحدد بتفاعل جانبيين: جانب الطلب حيث تعمل المنفعة الحدية ، وجانب العرض حيث تعمل تكلفة الإنتاج أي أن القيمة تتحدد بالعرض و الطلب معا ، و يرى مارشال أنه يصعب تحديد من منهما المسؤول عن تحديد القيمة، وقد شبه صعوبة تحديد ذلك بصعوبة تحديد المسؤول من بين حدي المقص عن قطع الورقة ، فالطلب و العرض يساهمان معا –كحدي المقص– في تحديد القيمة، كما استحدث مارشال فكرة " فائض المستهلك Consumer surplus" التي تنشأ نتيجة تناقص المنفعة الحدية من ناحية، وثبات ثمن السلعة أمام الجميع و مساواته مع المنفعة الحدية من ناحية أخرى[1] ، و المعادلة التالية توضح كيفية حساب فائض المستهلك:

فائض المستهلك = المبلغ الذي يكون المستهلك مستعدا لدفعه – المبلغ الذي يدفعه فعليا

و الشكل التالي يوضح كيفية استخراج فائض المستهلك بيانيا:

[1] حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 124.

الشكل رقم06 :تمثيل بيانيا لفائض المستهلك

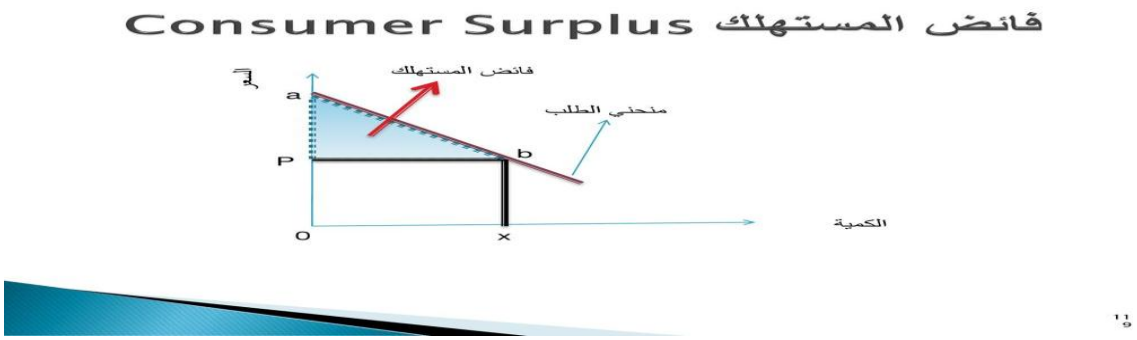

المصدر:رائد الأعمال العربي،**تعريف فائض المستهلك**، https: //www.ar-entrepreneur. com ،22/02/2025 ،10:16

2. من أهم الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي نجد فكرة المرونة لدراسة طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية[1].

3. أدخل مارشال الزمن في التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة والفترة المتوسطة، الزمن عند مارشال هو ليس مرور الوقت وليس فترة محددة وإنما تصور منطقي لظروف الإنتاج. لذلك، فقد عرف الفترة على أساس أنها مجموعة من الشروط أو الزمن الضروري لتحقيق جملة من الشروط و أسلوب مارشال في التحليل هو الستاتيكية المقارنة[2]، حيث قسم تأثير الزمن على العرض و الطلب إلى أربعة فترات :

- فترة السوق: و هي فترة قصيرة جدا لا يستطيع خلالها المنتج إجراء أي تغيرات في إنتاجه استجابة لتغيرات السعر لأن الزمن قصير جدا، فهنا يعتمد السعر فقط على الطلب، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار، فقدم المثال التالي: لو زاد الطلب في السوق فجأة على الأسماك، فلن يستطيع الصيادون زيادة الصيد فورا ، وبالتالي يرتفع السعر بشدة.
- الفترة القصيرة: و هي فترة يستطيع خلالها المنتج زيادة الإنتاج جزئيا بأن يزيد من عدد العمال أو كمية المواد الخام، لكنهم لا يستطيعون شراء مصانع أو معدات و آلات جديدة، وهنا العرض يصبح أكثر مرونة لكنه لا يزال محدود، كمثال على ذلك إذا زاد الطلب على الخبز، يمكن للمخابز تشغيل الأفران لفترة أطول و بالتالي زيادة الإنتاج، ولكنها لا تستطيع بناء مخابز أو شراء معدات جديدة.

[1] وسام ملاك، **تطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكية و الحدية و الهجوم النيوكلاسيكي المضاد**، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني، بيروت،2012،ص 25.
[2] بالي حمزة،**مرجع سبق ذكره**، ص 89.

- الفترة الطويلة: و هي الفترة التي تتيح تغيير الطاقة الإنتاجية بصورة تتناسب مع التغيير المستمر في الطلب، مثل توسيع المصانع أو دخول منتجين جدد، في هذه الحالة يصبح السوق أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الطلب، كمثال على ذلك إذا ارتفع الطلب على السيارات ، يمكن للشركات بناء مصانع جديدة أو تطوير تقنيات إنتاج أكثر كفاءة لزيادة الإنتاج.
- الفترة الطويلة جدا: وهذه الفترة تشمل عقود إلى قرون، تشمل هذه الفترة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية التي تؤثر على الإنتاج و الأسواق ، في هذه الفترة تتغير الأساليب التكنولوجية و تظهر اختراعات جديدة تؤثر على العرض و الطلب، كمثال على ذلك تطور الهاتف الذكي أدى إلى انخفاض الطلب على الهواتف التقليدية و تغير الصناعة بالكامل.

4. استخدام مارشال فكرة تناقص المنفعة الحدية وأعطاها مزيداً من الوضوح، كان يعتقد أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الكمية المستهلكة، مما يعكس قدرة الأفراد على ترتيب الاستخدامات الممكنة للوحدات المكتسبة تدريجيا. على سبيل المثال، قد يحتفظ الشخص بالأجزاء الأولى من المياه للشرب، ويخصص الكميات التالية للنظافة الشخصية، ثم لأعمال المنزل، وأخيرا لري النباتات، ومن خلال هذا الافتراض، تم حل ما اعتبره المفكرون السابقون مفارقة وهي حقيقة أن السلع المفيدة مثل المياه أو الهواء لها قيمة سوقية منخفضة و السبب في ذلك هو وفرتها، مما يعني أن الزيادة الأخيرة في الكمية تولد زيادة صغيرة للغاية في المنفعة[1]،و قد تتحول المنفعة الحدية إلى قيمة سالبة بعد تجاوز مستوى معين من الكمية، وهكذا تبلغ المنفعة الكلية TU أقصاها عند الكمية التي تساوي فيها المنفعة الحدية صفر MU كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم07 :تمثيل بيانيا للمنفعة الحديةMU و المنفعة الكليةTU

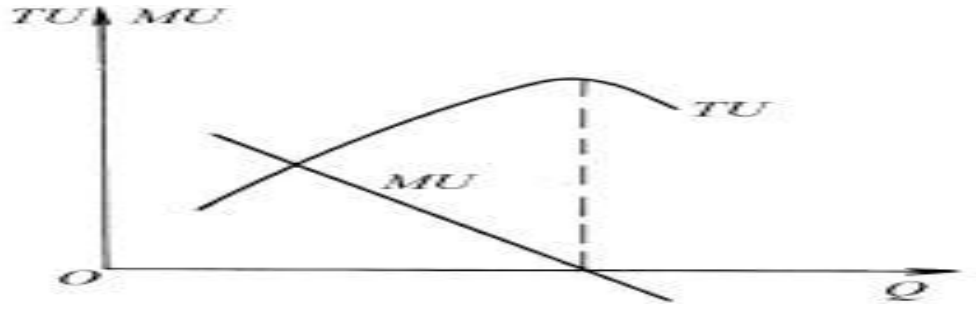

المصدر:رائد الأعمال العربي،**مرجع سبق ذكره** ، 10:25،22/02/2025, https: //www.ar-entrepreneur. com

[1] Paola.Tubaro, **History of economic thought**, HAL open science, scope and Methodology of Economics, London,2010,P14

5. فيما يخص شكل السوق فإنه درس التوازن في سوق المنافسة الكاملة و في سوق الاحتكار ، و أعطى مزيدا من الانضباط للتوازن في سوق الاحتكار حيث استخدم فكرة الإيراد الصافي ولكنه لم يدرس المنافسة الاحتكارية فقد ضل تحليله ناقصا في هذه النقطة حتى استطاعت جوان روبنسون و الأستاذ شامبرلين في الثلاثينات إعطاء تفسير لحالات المنافسة الاحتكارية[1].

6. من الأفكار التي قدمها مرشال أيضاً فكرة شبه الريع التي يحصل عليها الفرد لظروفه الخاصة،حيث من الممكن أن ينشأ الريع اعتبارا لمرونة العرض ، كما أنه قد يكون في فترة زمنية معينة ثم يزول و في كافة عوامل الإنتاج، فالريع ليس مرتبط فقط بالأرض كما فعل ريكاردو بل مرتبط بأي عنصر من عناصر الإنتاج عندما تكون العرض ضعيفة.

مثال :يمكن أن نطرح سؤالا كيف ينشأ الريع في سوق العمل؟يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال مثال جراحة التجميل، حيث نجد هناك عيادة متخصصة تريد إجراء عملية لشخص معين و لكن ليس لديها متخصصون يمتلكون مهارات عالية ما يضطرها للتوجه إلى سوق العمل والبحث عن هؤلاء المتخصصين، وإذا افترضنا عدد قليل من هؤلاء الأطباء أي أن عرضهم عديم المرونة مقارنة بالطلب عليهم، ولنتصور أن هذه العيادة وجدت متخصصا واحدا فقط حينئذ ستكون مضطرة إلى منحه أجرا غير عادي ،وبالتالي ينشأ الريع في هذا الأجر،لكن في مرحلة لاحقة و بزيادة عدد المتخصصين ومنه زيادة درجة مرونة العرض فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الأجر مرة أخرى والعودة إلى سعر التوازن[2] .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المدرسة النيوكلاسيكية تتفهم ربط المدرسة الكلاسيكية للريع بالأرض، لأنها كانت ترى فيها بأنها من أقل السلع مرونة في العرض، ويتلخص ذلك في أن إنتاجها في أغلب الأحيان محدود رغم زيادة الطلب، إضافة إلى محدودية مساحتها.

7. البعد اللااجتماعي للمدرسة الكلاسيكية الجديدة :لا تهتم هذه المدرسة بالمفاهيم الاجتماعية كالطبقية الاجتماعية وتناقض مصالح الطبقات فهي تنظر للناس من منظور اقتصادي بحت، فالمجتمع في نظرها مقسم إلى منتجين ومستهلكين، وليس إلى طبقات اجتماعية "عمال، ملاك أراضي،أصحاب رؤوس أموال"، فتوزيع عوائد الإنتاج يوزع وظيفيا يعني بناء على وظيفة كل عنصر من عناصر الإنتاج "الريع هو سعر خدمة الأرض، الأجر هو سعر خدمة العمل، والربح سعر خدمة رأس المال"،فالمدرسة التقليدية كانت توزع الدخل على أساس طبقي فأجر العمال كان يحدد عند حد الكفاف أما الجزء الأكبر كان يوزع بين الرأسماليون و ملاك الأراضي.

[1] حازم الببلاوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 124.
[2] معاذ الشرفاوي الجزائرلي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 142

8. كان مارشال يؤمن بقانون المنافذ لجون باتست ساي حيث العرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي فإن أصل التوازن عند مارشال هو التوظيف الكامل، ويرى أن التقلبات الطارئة تزول تلقائيا دون تدخل الدولة ، إلا أنه يؤيد بقوة وجود الحكومة لوضع القوانين و اللوائح التي تحمي المستهلكين و تراقب سلوك الشركات.

9. كان أيضاً مرشال يعتقد في صحة نظرية كمية النقود، ويرى أن دور النقود هو فقط تحديد الأسعار ولا أثر لها مثل التقليديين على النشاط الاقتصادي، وان زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

ثالثا :تقييم الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

بغض النظر عن الجدل حول الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي إلى أنه لا يزال يهيمن على الاقتصاد الأكاديمي و السياسي بفضل وضوح نظرياته و منهجيته العلمية، حيث يعتبره العديد من الاقتصاديين أداة قوية لفهم الأسواق و صنع السياسات الاقتصادية.

1-الإسهامات الايجابية للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي: تأثير أفكار مارشال كان عميقاً جداً وما زالت تحاليله تستعمل إلى الآن مثل الاعتماد على المنحنيات و الرسومات الهندسية، ومن اهم الإسهامات الايجابية للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي نذكر مايلي:

1. إيجاده لحل منطقي للغز القيمة الذي وجهه ادم سميث من قبل،و هو أن القيمة التبادلية تتحدد بالمنفعة" الماء سعره اقل لأن منفعته الحدية اقل على عكس المعادن الثمينة منفعتها الحدية أعلى لذلك أسعارها مرتفعة "
2. هذه المدرسة اخترعت لعلم الاقتصاد أدوات تحليلية من منحنيات أو غيرها ، حيث أصبح الاقتصاد علما قابلا للقياس، أي استعمال الرياضيات في دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي في مختلف الأسواق[2].
3. جعلت الاقتصاد أكثر دقة و موضوعية من خلال الاعتماد على النماذج الرياضية ، مما ساعد في تطوير التحليل الاقتصادي ، كما تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية أول من أدخلت عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي.
4. توزيع عوائد الإنتاج على أساس وظيفي و ليس طبقي، وهذا توزيع منطقي و عادل أي توزيع عوائد الإنتاج بناء على الإنتاجية الحدية لكل عنصر من عناصر الإنتاج ،فالأجور تتحدد بناء على الإنتاجية الحدية للعامل و ليس على أساس حد الكفاف.

[1] بالي حمزة،**مرجع سبق ذكره**، ص 89.
[2] رفعت السيد العوضي ، **مرجع سبق ذكره** ،.ص216.

2–الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي نيوكلاسيكي: استمر تأثير المدرسة النيوكلاسيكية إلى يومنا هذا، فما زالت طريقتها في البحث هي التي يطبقها الاقتصاديون، وإن كانوا يحاولون إكمال ما بها من نقص، ولكن أخذ عليها بصفة عامة ما يلي:

1. اقترحت المدرسة الحدية أنه يمكن استخلاص القوانين الاقتصادية بالنظر إلى الرجل الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع "دوافع اقتصادية بحتة"، غير أن بعض الاقتصاديين بينوا أن الإنسان لا يوجد بمعزل عن بيئته، وأن هذا الرجل الاقتصادي المجرد لا وجود له في الواقع، فكل شخص له عوامل أخرى تأثر فيه كالعامل الاجتماعي والعامل النفسي، فمن أكثر الانتقادات شيوعا للاقتصاد النيوكلاسيكي أنه يقوم على افتراضات غير واقعية، مثل افتراض السلوك العقلاني، الذي يتجاهل ضعف الطبيعة البشرية و عدم اتساقها في اتخاذ القرارات.
2. أخذ على المدرسة دفاعها عن الحرية الاقتصادية، و النقد الموجه لهم كان من طرف الاشتراكيون النقابيون، وبعض الكتاب المسيحيين، لأنها بمناداتها بالحرية الاقتصادية تهمل الطبقات الفقيرة، وتترك المجتمع الرأسمالي يكرس ظاهرة البطالة والفقر والجوع.
3. من أخطر نقد موجه للمدرسة النيوكلاسيكية هو أنها أقامت تحليلها على الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل المستهلك و المنتج الفرد، وأهملت الوحدات الكلية مثل الدخل الوطني، الاستهلاك الوطني، الادخار الوطني....إلخ ،إن هذا التفكير خاطئ كما بينه الاقتصادي كينز فيما بعد، ذلك لأن الأحجام الكلية قد لا يمكن الحصول عليها من مجرد إضافة الأحجام الجزئية[1] .
4. تعتر المدرسة النيوكلاسيكية أن توزيع الدخل و الثروة يتوزع بعدالة، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتكارات ، الأجور غير العادلة و عدم تكافؤ الفرص .
5. الاعتماد المفرط على نماذج رياضية معقدة و غير واقعية و التي غالبا ما لا تعتبر قابلة للتطبيق في وصف الاقتصاد الحقيقي.

❖ **أسئلة حول المحور العاشر:**

1. قارن بين الأفكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية و المدرسة النيوكلاسيكية ؟
2. كيف تعرف المدرسة النيوكلاسيكية مفهوم المنفعة الحدية؟
3. كيف تستخدم نماذج التوازن العام التي طورتها المدرسة النيوكلاسيكية في التحليل الاقتصادي؟

[1] عبد الجبار سهيلة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

المحور الحادي عشر:

الفكر الاقتصادي الكينزي و النظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز)

أولا:الأفكار الاقتصادي عند كينز

عرفت الرأسمالية الصناعية منذ أن أخذت في النمو و الإزدهار أزمات متتالية ، كان النشاط الاقتصادي يتحول عندها من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود نتيجة لعجز الإطار الفكري للنظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في حل أزمة الكساد العالمية سنة 1929، حيث تعد أزمة الكساد من أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين و أقواها تأثيرا في مختلف القطاعات الإنتاجية ، النظم النقدية و المالية و التجارة الخارجية ، حيث نتج عن انهيار اسعار الأوراق المالية في بورصة وول ستريت في 28 أكتوبر 1929 الذي يعرف بالثلاثاء الأسود، فقدان و خسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار و إفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد[1]، ما نجم عنه ارتفاع معدلات البطالة حيث قدرت نهاية 1933 نحو 25%، كما شهدت الأزمة تراجع الدخل القومي و انخفاض الاسعار و انهيار الشركات ،و حسب الكلاسيك فإن هذه الأزمات والركود وما يصاحبها من بطالة سرعان ما تزول وهي اختلالات عابرة نتيجة عوامل مؤقتة أي لا وجود للبطالة، وذلك بترك الأجور تنخفض مع عدم تدخل الحكومة والنقابات العمالية ،ولكن لوحظ في انجلترا وأمريكا بقاء البطالة بالرغم من قبول الأجور المنخفضة، من هنا اتضح أن الكلاسيك مخطئون في تحليلهم للبطالة ،من هنا أراد جون مينارد كينز أن يعالج مشكلة النظام الرأسمالي دون القضاء عليه ،حيث حاول كينز تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة، فظهور النظرية الكينزية كان ثمرة لأزمة الكساد 1929–1933 وبالتالي فإن كينز يعبر عن مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية[2].

1–خصائص التحليل الكينزي : عارض جون مينارد كينز النظرية الكلاسيكية، و جاءت أفكاره كرد فعل على أزمة الكساد العالمية سنة 1929،حيث نادى بالسياسة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي تواجه الاقتصاديات المختلفة حيث قام بتقديم إضافته العملية و التي تكمن في ابتكار احدث اساليب التحليل العلمي مما كان له الفضل في الربط بين الدراسات التحليلية للاقتصاد و كعلم بحث و استخدام النتائج على مستوى الدولة بشكل عام، أي انه بذلك انتقل بالتحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي إلى التحليل الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى إدخاله اسلوب الأبحاث الإحصائية العامة في الدراسات الاقتصادية التحليلية مما يعني الاهتمام بالقياس الكمي و الذي أصبح لاحقا الأساس في وضع الاقتصاد الرياضي[3] .

[1] شلالي عبد القادر، نشأت ادوارد ناشد جرجس، محمد هاني ، **مرجع سبق ذكره**،ص176.

[2] E.K.Hunt ,Mark Lautzenheiser, **op.cit**, ,p401.

[3] ضرار العتيبي و زملاؤه، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية، ،عمان،2018،ص13.

ومن أهم خصائص التحليل الكينزي نذكر مايلي[1]:

1. يعتمد كينز في تحليله على الأجل القصير، و لم يهتم بالمدى الطويل، فإن كينز كان يقول دائما " أنه في المدى الطويل فإننا سنكون جميعاً أمواتا "،أما الكلاسيك يعتمدون في تحليلهم على الآجل الطويل، وافترض كينز أن عدد السكان وعناصر الإنتاج و كمية راس المال الثابت"الآلات، المواد الأولية.." كلها ثابتة ماعدا عنصر العمل.
2. تحليل كينز هو تحليل كلي، فهو يتعامل مع كميات كلية (الدخل القومي ، الاستثمار القومي، الاستهلاك القومي ، البطالة ، التضخم ، ...) و لا يناقش السلوك الفردي ، ويعتبر تحليل كينز هو الأساس لظهور التحليل الكلي .
3. اعتمد كينز على الاستثمار كعنصر من عناصر الطلب ،حيث يلعب الاستثمار دوراً في زيادة العرض والطاقة الإنتاجية .
4. يرى كينز أن المنافسة التامة حالة نظرية ليس لها وجود في الواقع العملي.
5. تحليل كينز هو تحليل نقدي منذ البداية ، بينما يعتبر التقليديون أن إدخال النقود في التحليل الاقتصادي لا يغير شيئاً سوى تحدد المستوى العام للأسعار، ويعتبرون أن النقود محايدة ولا تؤثر في العلاقات الاقتصادية فهي وسيلة تبادل فقط ،أما كينز فيرى أن النقود لها دورا مؤثرا في الاقتصاد ، و لا يمكن فصل الاقتصاد العيني عن الاقتصاد النقدي فقد أضاف وظائف أخرى للنقود كأن زيادة أو انخفاض كمية النقود يؤثر على الأجور.
6. عند التقليديين فإن وجود فائض في عرض العمل"البطالة" مثلاً يؤدي إلى انخفاض الأجور ويؤدي إلى زيادة الطلب لتحقيق التوازن، أما عند كينز فإن وجود فائض في عرض العمل مع أجور ثابتة لن يزيد في طلب العمل وبالتالي لا يمكن القضاء على البطالة إلا إذا توفرت شروط أخرى ترتبط بزيادة الطلب الكلي الذي يدفع إلى زيادة الإنتاج وبالتالي في طلب العمال ، فيرى كينز أنه يجب على الحكومات زيادة الإنفاق حتى ولو أدى ذلك إلى الاستدانة.

جون مينارد كينز John Maynard Keynesهو اقتصادي و رجل دولة، ولد في بريطانيا سنة 1883، درس في جامعة كامبريدج ، و هو تلميذ لألفرد مارشال و أصبح أستاذا فيها ، وفي عام1919 م عين ممثلا لوزارة المالية البريطانية في مؤتمر السلام في باريس،أسس النظرية الكينزية سنة 1936من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود " ، توفي سنة 1946.

[1] بتصرف: ساري نصر الدين ، **مرجع سبق ذكره**، ،ص 91.

7. لم تتبع النظرية العامة لكينز بوضوح اثر المستقبل على الأحداث الاقتصادية الحالية ، وظل التحليل فيها ساكنا نسبيا ، رغم أن كينز أشار أحيانا إلى التوقعات المستقبلية ضمن تحليله.

8. انتقاد كينز لقانون جون باتست ساي، يعتمد التقليديون على قانون ساي الذي يعتبر أن العرض يخلق الطلب المساوي له، و يستند قانون المنافذ أن كل دخل ناجم عن الإنتاج سوف يتحول إلى طلب و إنفاق على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية ، وان كل ادخار سوف يتحول إلى استثمار و ذلك لأن النقود كان ينظر إليها كوسيط و وسيلة للتبادل فقط ، وبالتالي حسب ساي فإن العرض الإجمالي يساوي الطلب الإجمالي ولا يمكن الحديث عن أزمة طلب ،ويمكن توضيح ذلك في الحلقة التالية :

الإنتاج ← العرض الإجمالي للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالي على السلع

بالنسبة لكينز فإن الطلب هو الذي يخلق العرض، بمعنى أن المنتج يسعى لكي يلبي طلباً موجوداً أو متوقعاً وهذا يؤدي إلى نظرة مغايرة للنقود ودورها إذ ليس صحيحاً أن النقود هي فقط وسيط للتبادل، وأن كل دخل نقدي يتحول آلياً إلى طلب سلع، وإنما النقود أيضاً مخزن للقيم ،يمكن أن تطلب لحد ذاتها وتدخر أو تخزن ولا تصرف في شراء السلع وبالتالي لا يتحقق الطلب (تفضيل السيولة أو الاكتناز)، كما يمكن للطلب أن يفوق العرض إذا ما أنفقت بعض الأموال المدخرة في فترات معينة أو لزيادة عرض النقود من السلطات النقدية ،وبالتالي ليس بشرطه أن يحصل التوازن الآلي بين العرض والطلب الكلي ويظهر دور مؤثر جداً للنقود في النشاط الاقتصادي.

9. يعتبر كينز أن الطلب الفعال هو الذي يلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى التشغيل والبطالة، فالطلب الفعلي هو الذي يحدد الإنتاج وبالتالي كميات عناصر الإنتاج الكامل أي مع وجود البطالة وبالتالي فإن كينز يعتبر أن البطالة ليست أمراً استثنائياً وإنما أمراً عادياً ،لهذا السبب فقد أولى كينز عناية خاصة بعناصر الطلب أو مكوناته وهي الطلب على الاستثمار والطلب على الاستهلاك،وجود بطالة يتطلب تدخل الدولة عبر سياسات هدفها الترفيع من الطلب حتى يرتفع العرض وبالتالي يزداد الإقبال على عناصر الإنتاج وتنخفض البطالة.

10. افترض كينز أن الاقتصاد محل التحليل هو اقتصاد مغلق، أي انه لم يأخذ بعين الاعتبار تأثير الصادرات و الواردات في تحليله، وقد ساهم هذا الافتراض في تبسيط عمله بشكل كبير.

2–أدوات النظرية العامة لكينز : تعتمد نظرية كينز على الفكرة الأساسية التي تقول أن الطلب الفعال هو الذي يحدد مستوى التوظيف ، ويعتمد الطلب الفعال بدوره على الاستهلاك و الاستثمار ، ويمكن تلخيص الأدوات العامة لنظرية كينز للتوظيف في الشكل التالي:

الشكل رقم08: أدوات النظرية العامة لكينز

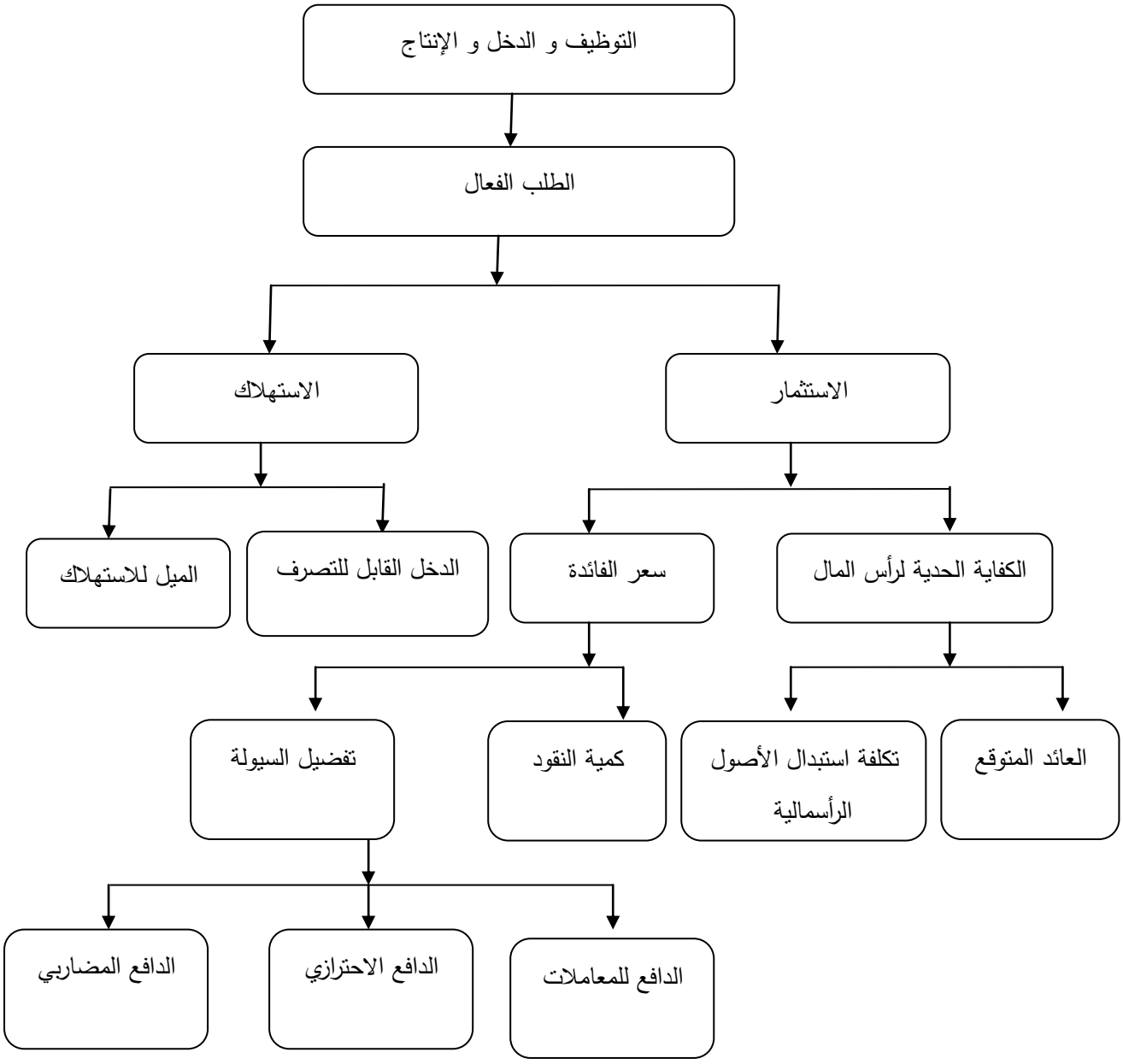

Source: Deepali Pal, **Keynes's General Theory: An Overview**, consulte le 25/02/2025 at 16:15, https: //www.economicsdiscussion.com

من الشكل أعلاه، نلاحظ وجود عدة عوامل يعتمد عليها التوظيف، ففي المدى القصير يكون كل من التوظيف و الدخل و الإنتاج الكلي مترابطين فيما بينهم، حيث كانت الفرضية الأولى لكينز هي أن الدخل الكلي يعتمد على حجم التوظيف الكلي، الذي يعتمد بدوره على الإنفاق الاستهلاكي$D1$ و الإنفاق الاستثماري $D2$. وبالتالي، الطلب الفعال D يساوي:

$$D = D1 + D2$$

حيث يعتمد الاستهلاك على حجم الدخل و الميل للاستهلاك، ويعتمد الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال و معدل الفائدة، فمعدل الفائدة يعتمد على كمية النقود و تفضيل السيولة، بينما تعتمد الكفاية الحدية لرأس المال على الربحية المتوقعة و تكلفة استبدال الأصول الرأسمالية[1] .

3– الأفكار الاقتصادية لجون مينارد كينز :من أهم الأفكار الاقتصادية ليكنز نذكر مايلي:

1. **نظريـة التشـغيل:** تتعارض نظرية التشغيل لدى كنز بشدة مع النظرية التقليدية فيما يتعلق بمشكلة البطالة، حيث ترى النظرية الكينزية أن النظام الاقتصادي الرأسمالي غير قادر على ضمان تحقيق التشغيل التام، وأن الاقتصاد الوطني قد يصل إلى التوازن في الناتج حتى وإن كانت بطالة أو تضخم ،إذ يعتبر كينز أن التوظيف الكامل المصحوب بالاستقرار نسبي في الأسعار إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق و هنا يتبين فشل نظرية التوظيف الكلاسيكية، و يتبين عدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأن مستوى التشغيل يتوقف على مستوى الطلب الكلي كما وضحه كينز، فالطلب الكلي الفعلي هو الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون لإنتاج كمية السلع ، فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون وعلى ما يريدون أن ينتجوا يشغلون العدد المناسب من العمال ، ويتكون الطلب الكلي من طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمارية:

- **طلب على سلع الاستهلاك** :يتوقف الاستهلاك عند كينز على عاملين هما الدخل ، فيزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل و لكن بنسبة أقل عن طريق ما اسماه كينز ب"الميل الحدي للاستهلاك" و هو علاقة تبين القدر من الزيادة في الدخل الذي يخصص لزيادة الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل ، هنا يجب التفرقة بين الميل المتوسط للاستهلاك الذي يبين القدر من الدخل و ليكن 90 وحدة نقدية مثلا ، الذي يخصص للاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا ل 100 وحدة نقدية مثلا، هنا يكون الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{90}{100}$، اما الميل الحدي للاستهلاك MPC فيبين القدر من الزيادة في الدخل الذي يخصص لزيادة الاستهلاك ، فإذا زاد الدخل

[1] Deepali Pal, **Keynes's General Theory: An Overview**, consulte le 25/02/2025 at 16:15, https: //www.economicsdiscussion.com

إلى 10 و.ن مثلا انفق منها 8 و.ن لزيادة الاستهلاك ،فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 80 في المائة، من خلال تطبيق القانون التالي:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{8}{10} = 0.8$$

وهذا يعني أن الفرد ينفق 80 %من دخله الإضافي و يدخر 20%.

ويرى كينز أن زيادة الدخل لا تمتص بأكملها لزيادة الإنفاق على الاستهلاك في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في مجموعه يكون دائما أقل من الواحد الصحيح ، بالإضافة لذلك يعتبر كينز هذا الميل الحدي للاستهلاك مستقرا في الزمن القصير[1].

- **طلب على سلع الاستثمار**: يتكون من الطلب على الآلات وغيرها من السلع التي تستخدم في الإنتاج، إن الذي يطلب سلع الاستثمار هم المنظمون "المنتجين"، و يعتمد طلب المنظم هذه السلع الاستثمارية على:

- **سعر الفائدة:** فكلما كان سعر الفائدة مرتفعا يقل الإستثمار و العكس صحيح، و سعر الفائدة يعتمد دوره على : كمية النقود فكلما زادت كمية النقود يقل سعر الفائدة غالبا، و على تفضيل السيولة، حيث قدم كينز نظرية تفضيل السيولة لشرح دور أسعار الفائدة في تحديد الطلب على النقود، وبين أن الأفراد و الشركات يفضلون الاحتفاظ بالنقود كشكل من أشكال السيولة، وان رغبتهم في الاحتفاظ بالنقود تتأثر بأسعار الفائدة السائدة، وقد شكلت هذه النظرية أساسا لفهم العلاقة بين أسعار الفائدة ، السياسة النقدية، وقرارات الاستثمار ، و تنقسم دوافع تفضيل السيولة إلى ثلاث دوافع:

- دافع المعاملات:يريد الأفراد الاحتفاظ بالنقود سائلة للقيام بجميع المعاملات اللازمة لهم في حياتهم اليومية كدفع إيجار السكن أو أقساط التامين...الخ.
- دافع الاحتياط: يريد الأفراد الاحتفاظ بالنقود سائلة لمواجهة الطوارئ و الظروف الاستثنائية المستقبلية كحالات المرض أو الكوارث....الخ.
- دافع المضاربة:يريد بعض الأفراد الاحتفاظ بكمية النقود لإستخدامها في المضاربات المستقبلية لاغتنام الفرص الإستثمارية كالمضاربات في سوق الأوراق المالية[2].

- **الكفاية الحدية لرأس المال:**هي مدى ربحية الاستثمار في راس المال الجديد، و يمكن تعريفها على أنها أعلى معدل عائد على التكلفة المتحقق من وحدة إضافية من أصل راس المال.بمعنى آخر، هي أعلى معدل عائد على التكلفة المتوقعة من إنتاج وحدة إضافية من نوع معين من الأصول الراسمالية، ولكي يطلب المنظم هذه السلع الاستثمارية آلة مثلا يجب أن يتحصل على ربح صافي خلال مدة حياتها وذلك بعد خصم جميع

[1] بالي حمزة،، **مرجع سبق ذكره**، ص97.
[2] تمار أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 88

تكاليفها وخصم ثمن المواد الأولية وأجور العمال وكافة النفقات الأخرى التي تستدعي إدارة الآلة للإنتاج فيما عدا سعر الفائدة، ولتعبير عن هذه الفكرة استعمل كينز مصطلحات فنية، فيقول إن المنظم لا يطلب وحدة إضافية من السلع الاستثمارية إلا إذا كانت الكفاية الحدية هذه الآلة أكبر من سعر الفائدة الذي يدفع لاقتراض وشراء الآلة، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة السائد، فإن المستثمرين يقدمون على الاستثمار و العكس صحيح.

مثال: تفكر شركة في شراء آلة جديدة ،و كان سعر الآلة مليون دينار و الدخل المتوقع من الآلة سنويا هو 100.000 دينار ،و هذا يعني أن الكفاية الحدية لرأس المال تساوي 10%، بتطبيق القانون التالي:

الكفاية الحدية= الربح المتوقع/ ثمن الآلة

2. **نظرية الاستثمار و الادخار**: بينما يرى الكلاسيك أن زيادة الادخار يترتب عليه زيادة في الاستثمار، فإن النظرية الكينزية تعتبر بأن الزيادة في الادخار يؤدي إلى انخفاض الإستهلاك وبالتالي تراجع الطلب على مختلف السلع والخدمات ،و يفسر أصحاب هذا الاتجاه أن كل من الاستثمار و الادخار يقومان على دوافع مختلفة، فالعائلات قد تدخر من أجل شراء سلعة معينة في المستقبل، أو من أجل الاحتياط لظروف طارئة أو لغيرها من الدوافع، بينما دوافع الاستثمار هي تحقيق الربح بالدرجة الأولى، و بالتالي فان الإدخار لا يتجه بالضرورة إلى الاستثمار وهذا ما بينه كينز، فقد عرف كينز الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك:

الادخار s = الدخل Y – الاستهلاك C

و عرف الاستثمار بأنه الإنفاق على السلع و الخدمات التي لا تستهلك مباشرة ، أي تلك التي لا تستخدم بغرض الاستهلاك ، بل من اجل إنتاج سلع و خدمات مستقبلية كالمباني و الآلات و المعدات ، و وفقا لكينز فإن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يتساوى الادخار و الاستثمار:

الادخار s = الاستثمار I

عندما لا يتساوى الادخار مع الاستثمار ، يحدث اختلال في الاقتصاد يؤدي إلى تغير مستوى الدخل القومي حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار مرة أخرى، فإذا كان الادخار اكبر من الإستثمار ، فان الطلب الكلي يكون

أقل من الناتج الكلي ، ما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج و الدخل و العمالة، أما إذا كان الإدخار أقل من الإستثمار ، فإن الطلب الكلي يكون أكبر من الناتج الكلي ، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الدخل و العمالة حتى يتحقق التوازن.

3. **مضاعف الاستثمار**:المضاعف هو المفهوم الأساسي في نظرية كينز، فهو عبارة عن زيادة صغيرة في الاستثمار من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة اكبر بكثير في الدخل، حيث أن تغيرات الاستثمار تؤدي إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي[1] ،و يتم استخراج مضاعف الاستثمار T من العلاقة التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - MPC} \times \Delta I$$

$$T = \frac{1}{1 - MPC}$$

ΔY: هو التغير في الدخل القومي.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك، أي نسبة ما ينفقه الأفراد من كل وحدة إضافية من الدخل.

ΔI: تغير في الاستثمار.

مثال: إذا كان الميل الحدي للإستهلاك 0.8 فإن مضاعف الاستثمار يساوي 5 بتطبيق القانون التالي:

$$T = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{1 - 0.8} = 5$$

بمعنى إذا زاد الاستثمار بمقدار 100و.ن فان الدخل القومي يزيد بمقدار 500و.ن.

4. **نظرة كينز لتدخل الدولة:** كان كينز في البداية مؤمنا بمبادئ السوق الحرة ، ولكن بعد أزمة الكساد العظيم بدأ كينز يؤمن بأن الرأسمالية الحرة غير المقيدة تعاني من خلل جوهري ، ويجب إعادة صياغتها ليس فقط لتحسين أدائها الداخلي، بل أيضا لتتفوق على الأنظمة المنافسة مثل الشيوعية، حيث عارض كينز النظرية الكلاسيكية في مبدأ الدولة الحامية ،حيث يرى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتنفيذ سياسات مالية لتحفيز الطلب و خلق فرص عمل و عرفت هذه السياسة بإسم السياسة المالية المضادة للتقلبات ،من خلال اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات المجتمع ، و القيام بتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق الإنفاق الاستثماري في بعض المشروعات و البنى التحتية مما يترتب عليه زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر ،كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة لتشجيع على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة .

[1] حازم الببلاوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

5. **سعر الفائدة:** يعتبر كينز أن النقود ليست حيادية و أن الطلب عليها قد يكون لأغراض و دوافع أخرى بما يعرف عند كنز بتفضيل السيولة، كما يعتبر أن سعر الفائدة أداة تسمح لعرض النقود بالتأثير على الأنشطة الاقتصادية، كما أن معدل سعر الفائدة ليس بالعامل الوحيد المؤثر على قرارات المستثمرين، بل أن توقعات رجال الأعمال للمبيعات و الأرباح و رؤيتهم التشاؤمية أو التفاؤلية لبيئة الأعمال تؤثرا بنسبة كبيرة على قراراتهم الاستثمارية[1].

6. **الطلب الفعال والتوازن الاقتصادي:** تنطلق النظرية الكينزية من فكرة عدم قبول و صحة قانون المنافذ لساي، و الذي بمقتضاه أن العرض يخلق الطلب المساوي له ،و على عكس ذلك يعتبر كينز أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم كل من الإنتاج و العمالة ،كما يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الطلب الكلي على الناتج، فارتفاع في الطلب الكلي يترتب عليه زيادة في التوظيف والإنتاج إلى أن يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، وبالمقابل فإن الانخفاض في الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود.

4– مآل الرأسمالية والسياسة الاقتصادية التدخلية لكينز:

أقر " كينز" أن البطالة موجودة وللحد منها لا بد أن يكون للدولة دور وتدخل، وهذا دون هدم النظام الرأسمالي، فزيادة المتعطلين تؤدي لتراكم البطالة وبدورها تؤدي لإنخفاض الأجور مما يسبب حدوث مجاعات وأمراض، الأفراد لن يصبروا على هذا فتظهر ثورات وينهار النظام الرأسمالي ويحل محله النظام الإشتراكي ، وهذا ما يخشى" كينز" حدوثه فكانت مقترحات كينز زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار:

1. **زيادة الطلب على الاستهلاك:** ينصح كينز ومدرسته بما يلي[2]:

- إعادة توزيع الدخول بين الأفراد من اجل تخفيض التفاوت في توزيع الدخول ،حيث يرى كينز أن الأفراد ذوي الدخول المحدود ينفقون معظم أو كل دخولهم على الاستهلاك ، في الحين أصحاب الدخول المرتفعة يدخرون جزءا من دخلوهم ، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو من أسباب زيادة الادخار و نقص في الطلب الكلي و وجود البطالة، والحل هنا يجب فرض ضريبة تصاعدية لإقتطاع جزء من دخول وثروة الأغنياء التي تذهب إلى الموازنة العامة للدولة وتنفق لصالح الفقراء.
- تقوم الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة من مأكل و مسكن و تعليم و صحة مجانا أو بأسعار رمزية اقل بكثير من نفقات إنتاجها وهذا بهدف زيادة مستوى الاستهلاك .

[1] شراقي باية خديجة، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018-2019، ص29.
[2] سليمان زواري فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

2. **زيادة الطلب على الاستثمار:** ينصح الكنزيون بما يلي:

- تقوم الدولة نفسها عند حدوث بطالة بعمل مشروعات استثمارية توظف فيها جزء من العمال بكثير من نفقات إنتاجها، على أن تتحمل الدولة ما يسببه ذلك من تكاليف.
- تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.
- قيام الدولة بالقضاء على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يكون لكل منظم بمجرد ظهوره اختراع جديد حق تطبيقه وإنشاء الاستثمارات الجديدة التي يأتي بها هذا الاختراع.
- القضاء على الاحتكارات الاقتصادية بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة مما يقلل من حجم الطلب على السلع الاستهلاكية و بالتالي انخفاض حجم الاستثمارات.

هذه بإختصار السياسة التدخلية التي رسمها الكنزيون لرفع الطلب الكلي الفعلي، حتى يزيد الإنتاج والتشغيل، ويقضي على البطالة، وينقذ النظام الرأسمالي الذي تهدده خطر البطالة ،وما يجب التنبه إليه أن تحليل كينز وسياسته أنما تنطبقان فقط على الاقتصاديات الرأسمالية النامية أما الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة فتثير مشكلات أخرى بداخله [1].

5–<u>الانتقادات الموجهة إلى الفكر الكينزي</u>: رغم أن الاقتصاد الكينزي لاقى قبولا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لأفكار كينز تأثير كبير على السياسات الاقتصادية و شكلت أساس تطور النظرية الاقتصادية الكلية في العقود التي أعقبت الكساد الكبير ، وقد مهدت أعماله الطريق لتوسيع دور الحكومة في الاقتصاد، خصوصا خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن أفكار كينز تعرضت إلى العديد من الانتقادات ، لكن تعتبر هذه الانتقادات مجرد انتقادات شكلية لا تمس بجوهر النظرية العامة، و يمكن حصر أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:

1. لا يمكن اعتبار نظرية جون مينارد كينز نظرية عامة، فالبعض يراها لا تصلح لكل زمان و مكان، لأن صياغة النظرية جاءت في ظروف الأزمة الإقتصادية التي عرفها العالم سنة 1929.
2. عرض فكرة عدم تدخل الدولة في الإقتصاد، و هذا بمثابة تقليل من الحرية الإقتصادية في النظام الرأسمالي و التي هي أهم ركيزة بني عليها.
3. تركيز كينز على الحلول القصيرة المدى، دون الاهتمام بما قد يحدث على المدى البعيد،حيث عندما جادل النقاد بأن دعم كينز للتمويل العام و الإنفاق بالعجز يؤدي إلى الإفلاس في المدى الطويل، كانت ردته الشهيرة هي " في المدى الطويل، نحن جميعا ميتون"، فكينز يرى أن الحكومات يجب أن تحل المشاكل في المدى القصير بدلا من الانتظار لتصحيح قوة السوق للمشاكل على المدى الطويل.

[1] بضياف صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

4. مفهوم كينز عن الكفاية الحدية لرأس المال غير واضحة ، حيث تعتمد على توقعات المستثمرين المستقبلية و هي صعبة القياس و غير دقيقة.

5. بشكل عام كانت سياسات كينز ناجحة في منع البطالة الثقيلة التي كانت تعاني منها البلدان في فترة الكساد العظيم حيث استخدمتها الحكومات في معظم البلدان الغربية سياسات الطلب الكينزية لمحاولة الحفاظ على مستويات البطالة المنخفضة ، لكن في المقابل كانت هذه السياسات تميل إلى خلق ضغوطات تضخمية، وللتعامل مع ذلك كان يجب على الحكومة تقليص النفقات الكلية ، و كان الصعب تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

6. يرى بعض الاقتصاديين أن الأفراد ينظرون إلى انخفاض الضرائب المصاحب للإنفاق الحكومي بإعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق ، بل و الأكثر أنهم على العكس يدخرون تحسبا لارتفاع الضرائب مرة أخرى، مما يعني أن السياسة التوسعية غير فعالة.

7. أشهر من انتقد الأفكار الكينزية هو ميلتون فريدمان مؤسس المدرسة النقدية ، الذي يعتبر من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد كان كينز يرى أن السياسة المالية أي الإنفاق الحكومي و سياسات الضرائب التي تهدف إلى التأثير على الظروف الاقتصادية هي أكثر أهمية من السياسة النقدية.في المقابل، كان فريدمان و أتباع المدرسة النقدية يرون أن على الحكومات أن تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استهداف معدل نمو المعروض النقدي.وباختصار، يدعو فريدمان و أتباعه إلى التحكم في كمية النقود في الاقتصاد، في حين يدعو الاقتصاديون الكينزيون إلى الإنفاق الحكومي، كما انتقد فريدمان الإنفاق بالعجز التي نادى بها الفكر الكينزي لتخفيف من حدة الركود، ويدعو فريدمان إلى العودة إلى اقتصاد السوق الحر، بما في ذلك تقليص حجم الحكومة ورفع القيود التنظيمية في معظم مجالات الاقتصاد، إلى جانب زيادة مستقرة في المعروض النقدي.

8. في بعض الأحيان قد لا يكون انخفاض سعر الفائدة الذي ينتج عن تطبيق النظرية الكينزية جاذبا للمستثمرين و التجار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة في الدولة بشكل كبير مع عدم الاستثمار بها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة ، وقد يؤدي أيضا إلى انخفاض نسبة الربح لدى البنوك، وبالتالي الإحجام عن الإقراض[1].

[1] بتصرف: محمد دمان ذبيح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص115-116.

ثانيا: النظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز)

ظهرت بعد المدرسة الكينزية عدة نظريات اقتصادية معاصرة، ونحن سوف نركز على أهمها كالمدرسة النقدية، المدرسة الكلاسيكية الجديدة، نظرية الاختيارات العمومية، ونظرية اقتصاديات العرض .

1–الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية : في أواخر عقد الستينات و خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، ظهرت مشكلات و تحديات كبيرة تمثلت في تزايد معدلات البطالة و التضخم معا، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخميstagflation ،ولم تستطيع النظرية الكنزية من تفسير هذه الظاهرة الجديدة ومعالجتها وعندها ظهر تيار في الولايات المتحدة الأمريكية و المعروفة بالمدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو، حيث كان الاقتصادي الأمريكي المشهور "ميلتون فريدمان" قد طور نظرية نقدية منذ الأربعينات، غير أن أفكاره لم تحظى بالقبول إلا بعد عدة عقود من السنين أي في السبعينات، وهذا راجع لنجاعة السياسات الكينزية في معالجة الاقتصاديات الأوروبية و حتى الاقتصاد الأمريكي من مسببات الأزمة و تحقيق نوع من الاستقرار النسبي و الازدهار الجزئي للاقتصاد.

ميلتون فريدمان Milton Friedman هو اقتصادي أمريكي ، ولد في مدينة نيويورك سنة 1912 ،تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1976 تقديرا لإسهاماته الاقتصادية التي تركز على السياسات النقدية ومن أهمها كتاب" دراسات في النظرية الكمية النقدية" سنة 1956، توفي سنة 2006.

إن مبادئ المدرسة النقدية Monetarism في عمومها، تتلاءم مع التقليد الواسع للكلاسيكية و الكلاسيكية المحدثة Necolassicism، بل يمكن القول بأن وجهة نظر المدرسة النقدية ماهي إلا شكل أخر من الكلاسيكية المحدثة ويشار إليها بالكلاسيكية الجديدة New Classicism، يؤكد النقديون على دور النقود في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الأسعار، وتعارض هذه المدرسة الأفكار الكينزية حول ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل و التوازن[1].

رغم أن كينز انتقد التقليديين لأنهم اعتبروا النقود مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية الحقيقية ،إلا أنه تعرض لنقد من مدرسة شيكاغو وعلى رأسها ميلتون فريدمان ،حيث اعتبرت هذه المدرسة أن كينز أهمل دور النقود في السياسة الاقتصادية ورأت هذه المدرسة أنه من المهم الاعتناء بعرض النقود.

[1] سليمان زواري فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

1-1-الأفكار الاقتصادية لميلتون فريدمان : تتمحور في النقاط التالية:

1. دافع فريدمان على نظرية كمية النقود في ثوب جديد وبين من خلال دراسته على الاقتصاد الأمريكي وجود علاقة بين عرض النقود والانتعاش أو الركود الاقتصادي، ويرى فريدمان أن العرض مرتبط بالتضخم ويعتقد أنه من بين أسباب أزمة الكساد العظيم 1929 هو رفض السلطات النقدية الأمريكية توفير السيولة للبنوك،فالسياسات المالية في نظر فريدمان غير فعالة إلا إذا توافقت مع تغيرات في عرض النقود.
2. كينز يعتبر أن سعر تداول النقود غير مستقرة ويرى فريدمان العكس ، كينز شكك في استقرار سرعة التداول واعتبر أن زيادة النقود يمكن أن تؤثر في الأسعار وفي سرعة تداول النقود بالانخفاض وهي النتيجة التي رفضها فريدمان.
3. يؤكد أصحاب هذه المدرسة على الدور الهام في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الأسعار، فذكروا أن التغيرات في عرض النقود تكون لها أثار واسعة على الإنفاق من خلال الاستثمار و الاستهلاك، في حين أن الكينزيين افترضوا بأن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، وبالتالي فهي تؤثر على الإنفاق الاستثماري، فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للمدرسة النقدية تدفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى من خلال الإنفاق من القطاع الخاص أو القطاع العائلي، وبالتالي تؤدي إلى رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي[1]،كذلك فإن النقديون الجدد يعتبرون أن زيادة الإنفاق الحكومي لحل مشكلة البطالة لابد أن يتبعه زيادة في عرض النقود ،لأن زيادة الإنفاق الحكومي يقابلها انخفاض في الإنفاق الخاص، وبذلك لا يمكن أن يحدث أي أثر إضافي على الطلب ما لم يزد عرض النقود وبالتالي فإن العبرة وإنما هي في زيادة عرض النقود.
4. يرى فريدمان أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي على السلطات مراقبة كمية النقود لتجعل منها موازي للنمو الاقتصادي ، أفكار فريدمان جلعت الدول تهتم وتحصي كميات النقود وهو ما خلق مشاكل وذلك لتعدد الأدوات النقدية المتاحة حيث ظهرت تعريفات عديدة للنقود ،هذه المشاكل بخصوص تعريف النقود جعل المدرسة النقدية موضوع نقد[2] .
5. رغم كل هذا لا يمكن القول بصفة عامة ومطلقة أن المدرسة النقدية تمثل فكراً متعارضاً مع كينز، حيث عدل كثير من اتباع كينز عن فكرة ثبات عرض النقود ،كما عدل وتنازل كثير من النقديين عن فكرة ثبات سرعة النقود.

[1] سلامة وفاء، **مرجع سبق ذكره**،ص109
[2] صالح بضياف، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

6. بعيداً عن عرض النقود فإن فريدمان يدعو إلى آلية السوق والحرية الاقتصادية ،ويدعو إلى حصر دور الدولة لأنه يشك في كفاءتها ، فالنقديون يعتقدون أن مسؤولي الحكومة لهم أهدافهم الخاصة التي يسعون لتعظيمها ، ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاه لا تخدم دافعي الضرائب [1].

1-2-المقارنة بين الأفكار الاقتصادية النقدية و الكينزية: يمكن حصر أهم الاختلافات بين الأفكار الاقتصادية لفريدمان و كينز في الجدول التالي:

الجدول رقم08: المقارنة بين المدرسة النقدية و المدرسة الكينزية

المدرسة الكينزية	المدرسة النقدية
ظهرت في المنتصف الأول من القرن العشرين بعد أزمة الكساد العظيم 1929 من اجل مكافحة البطالة.	ظهرت في الستينات في النصف الثاني من القرن العشرين كرد فعل على فشل السياسات الكينزية في مكافحة التضخم.
التركيز على السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب.	التركيز على السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود لمكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار.
التوازن الاقتصادي لا يتحقق تلقائيا، يجب تدخل الدولة لتنشيط الطلب الكلي للقضاء على البطالة.	التوازن الاقتصادي يتحقق تلقائيا من خلال آلية السوق.
النقود وسيلة تبادل ولا تؤثر كثيرا على النشاط الاقتصادي.	النقود عنصر أساسي في النشاط الاقتصادي.
التركيز على الطلب الكلي كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي.	التركيز على عرض النقود وتأثيره على الاقتصاد.
التركيز على حل المشاكل الاقتصادية في المدى القصير .	التركيز على المدى الطويل فهو الأساس في صنع السياسات.

المصدر: من إعداد الباحثة

1-3-تقييم سياسة النقديين: رغم تأثير المدرسة النقدية على رأسها ميلتون فريدمان على الفكر الاقتصادي ، إلا أن أفكارهم لم تسلم من النقد، وفيما يلي يمكن إبراز أهم هذه الانتقادات :

1. حاول المدافعون عن أفكار المدرسة النقدية إقناع الناس و المسؤولين ، وكذلك المنتجين بأن نظام سوق التنافسي ينتج عنه قدر من الحرية الاقتصادية في الشؤون الاقتصادية، و بالتالي يتحقق قدر كبير من الرفاهية، إلا أن هذه المدرسة انتقدت في نقطة تقليص دور الدولة ، فقد أدى تقليص الدولة إلى فجوات و تفاوتات طبقية أوسع بين الفقراء و الأغنياء[2].
2. تؤمن المدرسة النقدية بأن السوق قادر على تصحيح نفسه دائما ، لكن الأزمات و الأحداث الكبرى كالأزمة المالية العالمية عام 2008 أثبتت أن السوق لا يمكن تركه بدون رقابة .

[1] تمار امين، **مرجع سبق ذكره**،ص95.
[2] رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2010،ص82.

3. اعتبر فريدمان استخدام السياسة المالية كأداة لتوجيه الاقتصاد غير فعالة، فقد تعرض للنقد من مجموعة من الاقتصاديين الذين يرون أحيانا أن الحكومات بحاجة إلى التدخل لإنقاذ الاقتصاد في أوقات الأزمات.

4. إن النقد الموجه لأفكار المدرسة النقدية، تجسد في أن النتائج قصيرة الأجل لتجربة الإدارة في الولايات المتحدة مع الأفكار النقدية لم تكن نصرا لأفكار المدرسة المذكورة، فالتخفيض الكبير في معدل نمو عرض النقد قد دفع الاقتصاد نحو الركود، ورفع معدلات البطالة إلى أعلى مستوى لها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

2–مدرسة الكلاسيكين الجدد: ظهرت خلال السبعينات أفكار بديلة عن الأفكار الكينزية و أفكار المدرسة النقدية، وهي مدرسة الكلاسيكين الجدد، وهي استجابة للمشكلات المتعلقة بمواجهة أهداف السياسة الاقتصادية في السبعينات، ورغم أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة لم يكن لها تأثير على الاقتصاد الكلي و على الاقتصاد عموما حتى منتصف السبعينات أو ما بعدها، لكن جذورها تعود إلى عام 1961 عندما كتب البروفسور موث " John F.Muth" مقالة طور فيها ما يعرف الآن بفكرة الاساسية في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وهي نظريات التوقعات الرشيدة، وكان العنصر الرئيسي في تطوير هذه النظرية هو الاقتصادي الأمريكي روبرت لوكاس" Robert Lucas "من جامعة شيكاغو، إلى جانب آخرين ساهموا في تطوير هذه المدرسة [2].

2–1– الأفكار الاقتصادية للكلاسيكين الجدد: يرتكز الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على فكرتين نظريتين أساسيتين هما:

1. **نظرية التوقعات الرشيدة:** تفترض هذه النظرية أن الأفراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة لديهم، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الحالية و المعطيات التاريخية ، لتكوين توقعات مستقبلية دقيقة و منتظمة كالتضخم ، الأسعار...الخ، فالاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد يرون أن التوقعات مهمة لثلاث أسباب رئيسية:

- التوقعات لها علاقة بالأفكار التي تتعلق بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية كالأسعار و الإنتاج و التشغيل.
- الأفكار توثر و بقوة على ما يحدث اليوم.
- التوقعات لها علاقة حاسمة لإحدى الأفكار المستخدمة في التحليل الاقتصادي و هي فكرة التوازن.

و لكن السؤال المطروح وهو كيف تتشكل التوقعات؟ إن مثل هذا السؤال هو من أصعب المشكلات في الاقتصاد، وهناك مقاربتان بديلتان لهذا المفهوم، وهما:

[1] سلامة وفاء، **مرجع سبق ذكره**،ص112.

[2] سليمان زواري فرحات، **مرجع سبق ذكره**،ص43.

- التوقعات المعدلة: تعني أن التوقعات تتحدد على أساس التجربة القريبة أو الحديثة، ويمكن قياس التوقعات المعدلة من خلال احتساب معدل موزون للتغيرات الماضية في احد المتغيرات" مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك" و التي تكون فيها البيانات الحديثة تحمل الوزن الأكبر.
- التوقعات الرشيدة: تأخذ مقاربة مختلفة، فهي تستند على الفرضية الرئيسية في الاقتصاد الكلاسيكي وهي العقلانية الفردية، والعقلانية في سياق الاقتصاد الكلاسيكي تعني التعظيم أو السلوك الأمثل، فالمستهلك يعظم منفعته من استهلاكه للسلع و الخدمات، والمنتج يعظم أرباحه، و العامل يعظم أجره الحقيقي.

وعند تشكيل توقعاتهم فإن الأفراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة و يستخدمونها بكفاءة، و الأفراد لديهم معرفة عن النموذج الاقتصادي المناسب الذي يستخدمه صانعوا السياسات في صنع قراراتهم، وهذا يعني أن الأفراد على علم بهيكل الاقتصاد.

2. **نظرية توازن السوق المستمر**: إن هذه النظرية تمثل الفكرة الثانية للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، فهي تجمع بين نظرية Walras للتوازن العام و بين النظرية الحديثة للأسواق الكفؤة، إن نظرية الأسواق الكفؤة تتعلق بالاسعار و التوازن في الأسواق المالية و اسواق السلع، والتي توصف بأسواق المزاد و هي الأسواق التي يتم التوصل عبرها إلى اسعار التوازن، وان ما فعله Walras هو تطوير نموذج رياضي لتبيان كيفية تحقيق التوازن العام في الاسواق التنافسية بحيث تكون جميع الاسعار توازنية في أن واحد، وعليه فإن نموذج التوازن العام بالضرورة يتضمن التشغيل الكامل[1].

2-2- تقييم الأفكار الاقتصادية لمدرسة الكلاسيكيين الجديد: يعتبر البعض أن للأفكار الكلاسيكية الجديدة جاذبية معينة، لأنها تربط التوقعات بالأفكار الكلاسيكية التقليدية الخاصة بالسلوك العقلاني، و بذلك تربط الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي، إلا أنه كنظرية قادرة على تفسير سلوك العالم الواقعي لاقتصاديات السوق المعقد فإن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد له محددات جدية، ويشير المنتقدون إلى مايلي[2]:

1. تم نقد فرضية التوقعات الرشيدة، و هو أن التوقعات الرشيدة تتطلب بأن يعرف الأفراد الكثير عن كيفية عمل الاقتصاد وعن أهمية المعلومات المتولدة، فالواقع يبرز عدم إمكانية الأفراد من المعرفة الضرورية في تشكيل التوقعات الرشيدة، و أن الأفراد يستخدمون كل المعلومات بشكل كفء و يضمنونها بتوقعاتهم، إن هذا يتجاهل حقيقة أن المعلومات ليست سلعة مجانية بل إنها مكلفة.
2. ركزت على الاقتصاد الجزئي أكثر من الاقتصاد الكلي ، حيث حللت السلوك الفردي، ولم تركز على الظواهر الاقتصادية الكلية مثل البطالة و التضخم.

[1] سليمان زواري فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص44.
[2] رواء زكي الطويل، **مرجع سبق ذكره** ،ص84.

3. قللت من دور الدولة في النشاط الاقتصادي ،لكن أظهرت الأزمات الاقتصادية الحاجة إلى تدخل الدولة لضمان استقرار الاقتصاد.

4. فشلت في تقديم حلول فعالة للأزمات الاقتصادية مثل أزمة الكساد 1929.

3-مدرسة الاختيارات العمومية : هي مدرسة فكرية ظهرت في الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية ، وجاءت لتحليل الظواهر السياسية باستخدام الأساليب الإحصائية اقتصادية، فالاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل ويغلب عليه اعتبارات المصلحة الخاصة، أما السياسة تهتم بقرارات السلطة بالتالي المصلحة العامة ،وبالتالي جاءت مدرسة الاختيارات العمومية بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط الجاري أو الاقتصادي.

فهذه المدرسة تستعين بالآليات الميكرواقتصادية لقراءة ودراسة تصرف البيروقراطيين والسياسيين، باعتبارهم أفرادا ينساقون في الواقع خلف نفس الدوافع التي تحرك كل أفراد المجتمع، و تشتهر هذه المدرسة بمقارباتها لنجاعة تدخل الدولة الرعوية في الاقتصاد، من خلال دراسة طبيعة و فعالية النفقات العامة و تطورها.

لقيت أفكار هذه المدرسة رواجا واسعا خاصة عندما نال احد مؤسسيها وهو "جيمس بوكانان" جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1986، وتعود بداية ظهور هذه المدرسة إلى عام 1962 بعد صدور كتاب "حسابات تفاضل و تكامل الوفاق" لكل من جيمس بوكانان و غوردن تولوك ، إذ تعتبر هذه النظرية فرعا من فروع علم الاقتصاد حيث تأخذ نظرية الخيار العام نفس مبادئ الاقتصاد في تحليل رغبات الأفراد عند دخولهم الأسواق للشراء ، فهي تحلل الظواهر السياسية باستخدام الأساليب الاقتصادية، من الممكن حسب هذه المدرسة استخدام أدوات التحليل الاقتصادي على أكثر من وجه في النشاط العام وخاصة سلوك الإدارة والبيروقراطية[1] .

جيمس بوكانان James M.Buchanan هو اقتصادي أمريكي ،ولد سنة1919 ، تحصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو ، كما تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1986 لدوره في تطوير نظرية الاختيار العام ،توفي سنة 2013

3-1- الأفكار الاقتصادية لمدرسة الاختيارات العمومية:

قدمت مدرسة الاختيارات العمومية رؤية جديدة لفهم السلوك السياسي من منظور اقتصادي، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة نذكر مايلي[2]:

1. تعتبر أن صناع القرار في السياسة الاقتصادية من الفاعلين السياسين و منفذين و مرشحين و غيرهم كفاعلين اقتصاديين، فهم يتصرفون بنفس الطريقة التي يتصرف بها

[1] زريق عمر، السياسة المالية في الجزائر وفق نظرية الخيار العام،**مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد**، المجلد5، العدد1،الجزائر،2021 ، ص ص 383-384 .

[2] بتصرف:مصطفى الحسين احمد، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2002 ،ص 129-132

الأفراد في الاسواق، يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية مثل الجاه والنفوذ والسلطة أو الكسب المادي أكثر من المصلحة العامة ، فمن السهل عليهم فرض ضرائب من اجل تمويل نفقات مشبوهة، وهؤلاء لا يتحملون تكاليف قراراتهم الخاصة و تبذيرهم وإنما تتحملها الخزانة العامة وبالتالي المواطن العادي[1].

2. عارضت أي تدخل للدولة في الاقتصاد، فهي ترى أن الدولة ليست دائما كفؤة في تسييرها للإدارة و عدم فعاليتها في تصحيح عيوب السوق ، كما أن الدولة تملك أساليب القهر المشروع فتجد مشروعيتها في حماية مصالح فئة معينة فقط تتعارض مع مصلحة المجتمع.

3. تفترض عدم كفاءة المؤسسات العامة بشكل عام و ضعف إنتاجيتها بشكل خاص، يرجع بشكل خاص إلى مجموعات المصالح التي تميز الإدارات العامة.

4. تؤكد على أن النقابات و الشركات الكبرى تؤثر على القرارات السياسية لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة.

5. تقترح المدرسة تقليل حجم الحكومة و زيادة الاعتماد على آليات السوق لتخصيص الموارد بكفاءة.

6. ترى أن سلوك البيروقراطية يمتاز بالتبذير ويظهر ذلك من خلال عجز الميزانية العامة لكن مزايا وعائدات الإنفاق على البيروقراطية تعود بالنفع على رجال السياسة والإدارة والعائد يتمثل في السلطة وزيادة النفوذ، فنظرية الاختيار العام أرست الأساس المنطقي لعدم كفاءة سلامة القرارات العامة في كثير من الأحوال وساهمت في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الدولة.

3-2- تقييم مدرسة الاختيارات العمومية: من بين الانتقادات التي وجهت إلى مدرسة الاختيارات العمومية نذكر مايلي[2]:

1. المبالغة في التقليل من قيمة العمل العام و رجال السياسة، فهي تعتبر السياسيين مجرد باحثين عن مصالحهم الشخصية.

2. تنتقد أداء الحكومة لكنها دون أن تقدم حلولا عملية واضحة لتحسين الأداء الحكومي.

3. تركز على الأفراد كمحرك اساسي للعملية السياسية وتجاهلها التحليل الهيكلي الذي يدرس تأثير المؤسسات و النظم السياسية على النتائج.

4-مدرسة اقتصاديات جانب العرض: هي مدرسة فكرية تركز على تأثير السياسات الاقتصادية على جانب العرض في الاقتصاد ، و يطلق عليها كذلك ب"اقتصاديات ريغان" نسبة لرئيس الأمريكي السابق Reagan Ronald الذي يعتبر أول من طبق سياسة جانب العرض، وتعتبر أراء هذه المدرسة مناهضة لأراء أفكار كينز

[1] رفيق يونس المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص24.
[2] بتصرف زريق عمر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 386.

ويبرز في اعتمادها على تفسير البطالة بإرجاعها إلى نقص قوي في العرض و ليس نقص الطلب الكلي الفعال، و للخروج من أزمة البطالة و الركود يجب العمل على تشجيع الحوافز التي تزيد من فرص الاستثمار و الادخار و الإنتاج و تدعيمها، واعتمدت على عنصر تدعيم الدولة من خلال خفض معدلات الضرائب على الدخل و هذا من اجل تحفيز الأفراد على الادخار، وبالتالي الاستثمار، وهذا يؤدي على زيادة عرض العمل و فرص التوظيف، وهذا ما لجأت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بحيث خفضت من نسب الضرائب على الدخل و الثروة إلا انه لم تكن لهذه السياسة تأثيرا ايجابيا على خفض نسب البطالة إنما عجز في ميزانية الدولة[1].وبشكل عام، ترتكز هذه المدرسة على ثلاث ركائز، هي: السياسة الضريبية، و السياسة التنظيمية، و السياسة النقدية، و يعتبر الإنتاج الفكرة الرئيسية وراء هذه الركائز وهو المحدد الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي .بعبارة أخرى، أن هذه المدرسة ترى أن المنتجين استعدادهم لخلق السلع و الخدمات يحدد وتيرة النمو الاقتصادي.ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة نذكر مايلي:

1. من ابرز الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة أن سياسة اقتصاديات العرض تخدم مصالح الطبقة الغنية أكثر من الفئات الفقيرة و المتوسطة، وذلك لأن التخفيضات الضريبية غالبا ما تخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال، مما يزيد من التفاوت في توزيع الدخل.
2. تجاهلت هذه المدرسة دور الطلب في تحفيز النمو الاقتصادي، فضعف الطلب يمكن أن يكون عائقا أمام الإنتاج حتى ولو توفرت الحوافز للمنتجين.
3. إن تقليل دور الدولة في الاقتصاد قد يساهم في تراجع الخدمات العامة كالتعليم و الصحة...الخ.
4. رغم ادعاء هذه المدرسة بأن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، إلا أن التجربة أثبتت في كثير من الحالات أن الإيرادات الحكومية انخفضت ، مما أدى إلى تفاقم عجز الميزانية[2].

❖ **أسئلة حول المحور الحادي عشر:**

1. ماذا يقصد كينز بالطلب الفعال؟
2. هناك عبارة مأثورة عن كينز تقول "على الأمد الطويل جميعا نكون أمواتا"، في رأيك ماذا يقصد كينز بهذه العبارة؟
3. ماهي الفكرة الأساسية للمدرسة النقدية ؟ وماهو مضمونها بالنسبة للسياسة العامة؟
4. قارن بين الأفكار الاقتصادية لكينز و الأفكار الاقتصادية المعاصرة؟

[1] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**- ،سلسلة عالم المعرفة، عدد 226، الكويت ،1997،ص473
[2] بتصرف:غداوية معمر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 92.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاما، يبرز تاريخ الفكر الاقتصادي أن علم الاقتصاد لم يأتي دفعة واحدة ولم يكن وليد الصدفة ، بل هو نتاج محاولات فكرية متتالية عبر العصور المختلفة، كما يبين كذلك أن كل نظرية اقتصادية ظهرت كانت استجابة مباشرة لمتطلبات عصرها، مما جعل كل مدرسة فكرية تطرح حلولا لمعالجة تحديات محددة السائدة في وقتها.

نأمل أن تكون هذه المطبوعة قد أضاءت الطريق أمام الطلبة لفهم تطور الفكر الاقتصادي و أهميته في تشكيل علم الاقتصاد، وان تلهمهم لإستكشاف المزيد من الأفكار و النظريات التي تسهم في حل المشكلات الاقتصادية الراهنة، كما نأمل أن تكون هذه المطبوعة مرجعا تمهيديا يضيء الطريق للباحثين و يحفزهم على مزيد من التعمق و الاستكشاف في هذا المجال الواسع و الهام ،كما يقول المؤرخ الاقتصادي مارك بلوغ Mark Blaugعن أهمية دراسة الفكر الاقتصادي" دراسة الفكر الاقتصادي توفر لنا أضخم مخبر لإكتساب الكفاءة المنهجية الضرورية من النجاحات الفعلية التي حققها علم الاقتصاد، كما هي المخبر الذي يحمله كل اقتصادي ، سواء بشكل واع أو غير واع...."

المراجع

المراجع:

1. بالي حمزة، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2021/2020.
2. بلغنامي نبيلة، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية** ،مطبوعة مقدمة لسنة أولى جذع مشترك تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة طاهري محمد، بشار ،2020/2019.
3. مدحت القريشي ،**تطور الفكر الاقتصادي** ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن ،2008.
4. احمين شفير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، محاضرات مقدمة إلى فرقة مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2024/2023.
5. إسماعيل محمود علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى،مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، 2011.
6. جيرار فيروز، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف ، 2023/2022.
7. عبد الجبار سهيلة ، **تاريخ الوقائع الاقتصادية** ،مطبوعة مقدمة لطلبة ليسانس سنة أولى ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،المركز الجامعي علي كافي ، تندوف،2021/2020 .
8. معين أمين السيد ، **محاضرات في مقاييس مدخل للاقتصاد – مدخل للإدارة الأعمال – تاريخ الوقائع الاقتصادية– تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة –إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى ، دار اسامة للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2018.
9. احمد رشا موسى، **دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي الدراسة الأولى حضارات ما قبل التاريخ و حضارة مصر الفرعونية** ،المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998/1997.
10. بوقرة رابح و خبابة عبد الله ،**الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد و العشرون** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2014.
11. ساري نصر الدين، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لسنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف ،2020.
12. مختاري مراد، **مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر،2019/2018
13. رفيق يونس المصري، **المذاهب الاقتصادية و الاقتصاد الاسلامي**، دار القلم،مصر،2012.

14. حداد محمد، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020/2019.

15. سلامة وفاء، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة دروس موجهة لسنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955،جامعة سكيكدة، سكيكدة ،2023/2022.

16. تمار أمين، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة، 2023/2022.

17. سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الاسعار و النقود –دراسة تحليلية**، دار الثقافة و النشر، السعودية ،1898.

18. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الاسلامي**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2001 .

19. ابراهيم كبه، **دراسات في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي –الجزء الأول**– ، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970.

20. رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2010.

21. مزيان عبد المجيد،**النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون و أسسها من الفكر الإسلامي و الواقع المجتمعي**،صدر من طرف وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية ،الجزائر،2000.

22. وسام ملاك، **تطور الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكية و الحدية و الهجوم النيوكلاسيكي المضاد**، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني، بيروت،2012.

23. محمد طيب عمور، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2019/2018.

24. حازم الببلاوي ، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ،الطبعة الأولى**، دار الشروق ، مصر ، 1986.

25. نزيرة الافندي ، عزة الحسيني ، حازم الببلاوي ،**أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين – مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث**–،المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1996.

26. سليمان زواري فرحات، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة، بدون تاريخ.
27. رفعت السيد العوضي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الاقتصادي، الإسكندرية، 2019.

28. اسماء جاسم محمد، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية اقتصاد، قسم الاقتصاد، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ.
29. مصابيح فاطمة ، **محاضرات في الاقتصاد السياسي** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 19 مارس 1962، سيدي بلعباس ،2020/2021.
30. صديقي شفيقة، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة موجهة لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016.
31. محمد إبراهيم أبو شادي، **النظم الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010 .
32. ابراهيم بوناب محمد امين، **دروس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة أولى جذع مشترك في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ،2022/2021.
33. محمد عبد الله ، موسى ابراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان،1998.

34. حركاتي فاتح، **دروس في تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة1 الحاج لخضر، باتنة ،2019/2018.
35. ذوادي عادل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**،مطبوعة موجهة لسنة أولى حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،2019/2018.
36. شعوة الدراجي، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، جيجل، 2020.

37. ساري نصر الدين، **محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، سطيف، 2020/2019.

38. سلطاني سلمى، العولمة الاقتصادية،**مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية**–،جامعة زيان عاشور ، الجلفة،المجلد26،العدد2،2021

39. معاذ الشرفاوي الجزائرلي ،**تاريخ الفكر الاقتصادي** ،منشور الجامعة الافتراضية السورية،سوريا،2020 .

40. بضياف صالح، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة،2024/2023 .

41. غداوية معمر، **ملخص محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي** ، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2024/2023.

42. بويلي سكينة ، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريزي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية تخصص اقتصاد اسلامي، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2015/2014.

43. مصطفى الحسين احمد، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2002 .

44. زريق عمر، السياسة المالية في الجزائر وفق نظرية الخيار العام،**مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد**، المجلد5، العدد1،الجزائر،2021 .

45. رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة–تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**– ،سلسلة عالم المعرفة، عدد 226، الكويت ،1997.

46. سامية معوشي ،التنظيم القانوني لملكية الأراضي الزراعية في شريعة حمورابي ،**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد7 ، العدد2،الجزائر، 2020.

47. محمود الأمين، **شريعة حمورابي** ، الطبعة الاولى ، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، 2007.

48. محمد دمان ذبيح،**تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2022/2021.

49. شلالي عبد القادر، نشأت ادوارد ناشد جرجس، محمد هاني ، **الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، مكتبة القانون المقارن ،بغداد ،2021.

50. كرادشة منير ،الفكر السكاني بين افلاطون و ارسطو : دراسة مقارنة، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** ، المجلد 8، العدد 2،مصر،2011.

51. جيهان نور الدين محمد المقدم ، الجانب الأخلاقي عند أفلاطون، **حولية كلية الدراسات الإسلامية و العربية** ، الجزء الثاني ، العدد الثامن،بدار الكتب المصرية،مصر ،2018.
52. محمد محسن صماغي ،السياسة و الأخلاق عند أرسطو،**مجلة مقاربات فلسفية**، المجلد 8، العدد 02، الجزائر،2021.
53. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، 2008 .
54. سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عن ابن خلدون –الأسعار و النقود دراسة تحليلية–**، إدارة الثقافة و النشر، السعودية،1989.
55. سكينة بويلي ، الفكر الاقتصادي عند المسلمين ، **مجلة الأحياء**، المجلد 11، العدد1، الجزائر، 2009.
56. حيمر فتيحة، **محاضرات عبر الخط في الاقتصاد السياسي**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ليسانس ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البليدة2،البليدة، 2023/ 2024.
57. علاء بسام مهنا ، فؤاد العلي ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة ،دمشق، 2022/2021..
58. بوشافة محمد، معد اسماء، العمل في فلسفة ادم سميث، **سلسلة الأنوار**، المجلد1، العدد 2، الجزائر،2023.
59. جون كينيث جالبريث، احمد فؤاد بليع، إسماعيل صبري عبد الله، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، مكتبة الإسكندرية، الكويت،2000 .
60. حجاب عيسى ، بن محاد سمير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة،2018/2017.
61. عواطف عطيل لموالدي ، ابن خلدون و علم العمران البشري ، **مجلة تاريخ المغرب العربي** ، العدد 9، الجزائر،2018.
62. سامي بلبخاري، **نظريات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2022/2021.
63. بن عبد الله يدر ، حكيم بن الشيخ ،الاسهامات الفكرية لان سيمون من اجل تحقيق الوحدة الأوروبية خلال القرن 19 ، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 06، العدد 02، 2022.
64. فرديناند زوريج ، ترجمة حسن مختار، **الفكر الاقتصادي**، وكالة الصحافة العربية ناشرون، مصر ، 2019.
65. قاسي فاطمة الزهراء ، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، جامعة البليدة 2، البليدة،2020/2019.

66. بلغنو سمية ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف، 2018/2017.

67. شراقي باية خديجة، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019-2018.

68. ضرار العتيبي و زملاؤه، **الاساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية، ،عمان،2018.

69. رائد الأعمال العربي،**تعريف فائض المستهلك**، ar-entrepreneur. com 22/02/2025, https: //www.ar-entrepreneur. com ،10:16.

70. Harry Landreth, David C. Colander, **History of Economic Thought** ,Fourth Edition ,Houghton Mifflin Company, London,2004.
71. C.Krishnan, K.Rajan,P.Chacko Jose**, History of Economic Thought**, university handout , school of distance education, University of Calicut, India, 2011.
72. Steven G.Medema, Warren J. Samuels , **The History of Economic Thought : A Reader**, Routledge Taylor and Francis, London & New York,2004.
73. E.K.Hunt ,Mark Lautzenheiser, **History of Economic Thought**, third edtion,M.E.harpe,London,2011.
74. Jürgen Georg Backhaus ,**Handbook of the history of Economic Thought**, university of Erfurt, Germany,2012
75. Paola.Tubaro, **History of economic thought**, HAL open science, scope and Methodology of Economics, London,2010
76. The Political Economic, **Economic history: mercantilism and international trade**, consulte le 24/09/2024 at 14:25,https://www.im-an-economist.blogspot.com
77. Robert c. Kelly, What is Mercantilism, consulte le 05/10/2024 at 18:14,https://www.investopedia.com.
78. Ricardo Da Costa Nunes , Natural Order And Economic Prosperity: An Analysis Of The Physiocratic school, **Iosr Journal Of Economics And Finance**, Volume 15, Issue2,Brasil,2024.
79. Abdul Azim Islahi, **IBN KHALDUN's THEORY OF TAXATION AND Its RELEVANCE, Turkish Journal of Islamic Economics,** Vol 2,No 2,Turkey,2015.
80. William J. Barber, **A History OF ECONOMIC THOUGHT**, Wesleyan university press , UsA,2002.
81. John Eatwell,Peter Newman, **Marxian economics**,Macmillan,London,1990 .
82. **:** Deepali Pal, **Keynes's General Theory: An Overview**, consulte le 25/02/2025 at 16:15, https: //www.economicsdiscussion.com
83. John Macmillan, **German Historical school**, the new Palgrave dictionary of economics, 1st edition, 1987.